

۷۹۶
۱۳۱۵
المطبع
۱۸۹۷

تأليف
لایمقام قطب المیزان التهرانی



مکتبہ امیر کبیر

سیرگی روڈ، کراچی

فون: ۶۶۶۲۶۳

مکتبہ اشرفیہ دہلی

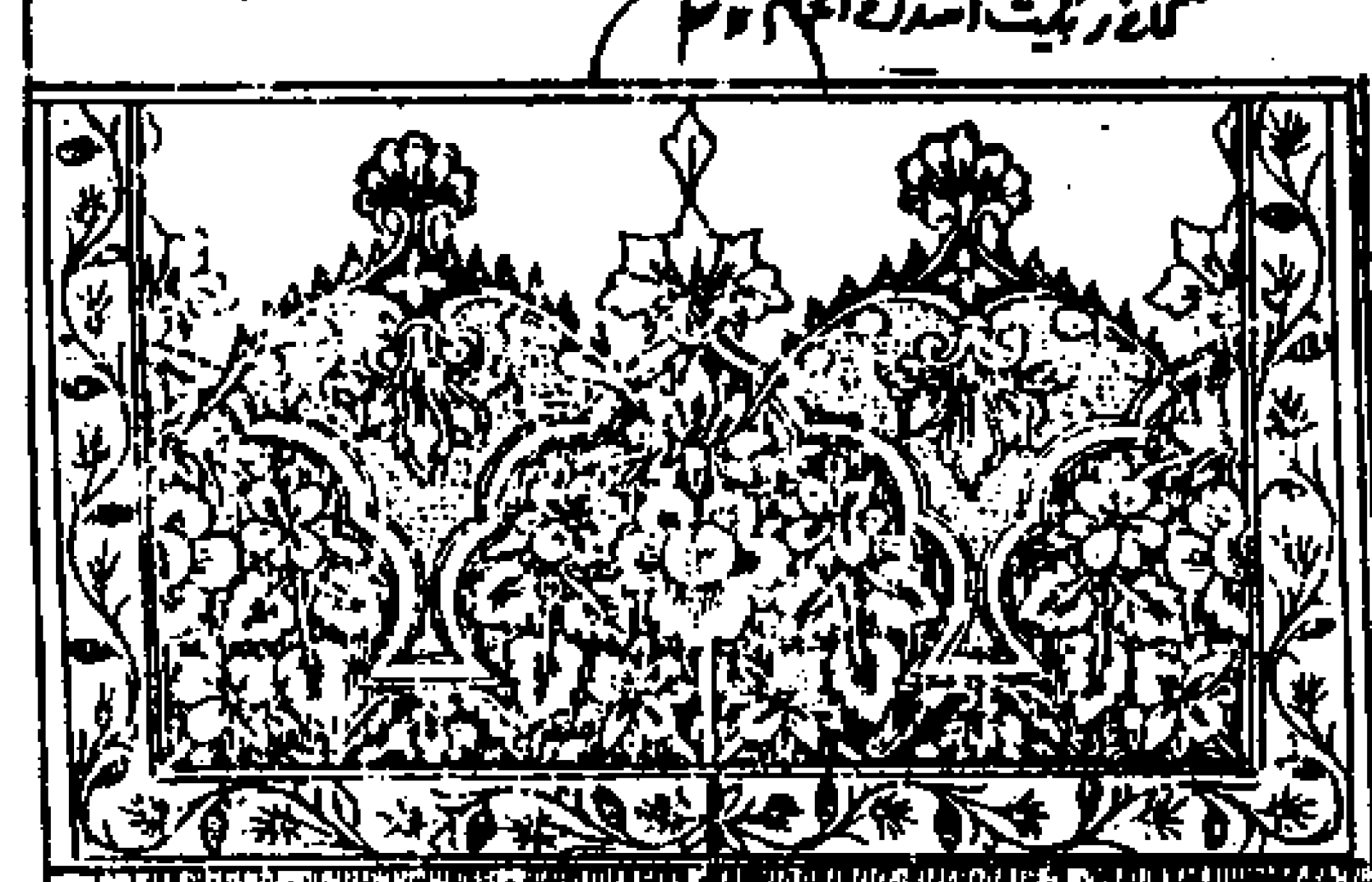
نور اللہ الذی کرم نوح الانسان بالابراہیم الحکیم وشفوا بالذکر لائل المنطقۃ علی السنتین

القطب
۷۶۸۹۷۰

مکتبہ اشرفیہ دہلی
سٹرکی روڈ — کوئٹہ

آملان من لعلی من فوٹو تصویر و تھمبہ جلیک لکنا لے فاضل علاؤد دین صاحب کرامت الدین باغیچہ اشرفیہ دہلی
فقط

بعضی از اینها را در کتابهای دیگر دیده ام و بعضی از آنها را در این کتاب برای اولین بار می بینم و بعضی از آنها را در این کتاب برای اولین بار می بینم و بعضی از آنها را در این کتاب برای اولین بار می بینم



بسم الله الرحمن الرحيم
ان ابھی در تنظیم بیان و از هر چه منتشر در این کتاب

در این کتاب برای اولین بار می بینم و بعضی از آنها را در این کتاب برای اولین بار می بینم و بعضی از آنها را در این کتاب برای اولین بار می بینم

در این کتاب برای اولین بار می بینم و بعضی از آنها را در این کتاب برای اولین بار می بینم و بعضی از آنها را در این کتاب برای اولین بار می بینم

در این کتاب برای اولین بار می بینم و بعضی از آنها را در این کتاب برای اولین بار می بینم و بعضی از آنها را در این کتاب برای اولین بار می بینم

تجمل مبدع انطق الموجودات بآيات وجوب وجوده وشكر منعم اغفر

البدع قول الضيف حيث قال المولى الذي ابدع نظام الوجودات... انطق الموجودات بآيات وجوب وجوده وشكر منعم اغفر

من حيث انفسه... انطق الموجودات بآيات وجوب وجوده وشكر منعم اغفر

انطق الموجودات بآيات وجوب وجوده وشكر منعم اغفر... انطق الموجودات بآيات وجوب وجوده وشكر منعم اغفر

من حيث انفسه... انطق الموجودات بآيات وجوب وجوده وشكر منعم اغفر

انطق الموجودات بآيات وجوب وجوده وشكر منعم اغفر... انطق الموجودات بآيات وجوب وجوده وشكر منعم اغفر

من حيث انفسه... انطق الموجودات بآيات وجوب وجوده وشكر منعم اغفر

فان هذه الاقوال قد تصدق فيها ما هو المراد من قوله

ط ۱۰ الارادة بصيرة غاية البعد و مجازته غاية الخفى و لم يسبق استعمالها عن ذى درايه و علم ۳۳ تحرير ۱۳۹۱

[illegible][illegible]

۳ بین انکسار و انظور و اما فرغ من کما اکتفی والستسط شریح فی الظاہ بقرہ اکو مایع ولید و رک الصاطف لندہ الہ فیتہ وجعل کل من الما بر مستقنا فاض و مستقیم صحووی او ریح علی سلمہ اسد الجوی

المخلوقات في بحار أفضاله
المراد بها المر من المراد الموجودات
أنوار حكمته الباهرة وأستنا
سلطته القاهرة ضد على ما

ووجوده تبارك لا في ظلم الليالي
ار على صفحات الايام اشهر
ولا ناسم الا اذ هرت باضها

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١

وَنَشْكُرُهُ عَلَى مَا عَظَّمَنَا مِنْ نِعْمَاهُ وَاتْرَعَتْ حَيَاضُهَا
وَنَسْأَلُهُ أَنْ يَفِيضَ عَلَيْنَا مِنْ نِزَالِ هُدَايَتِهِ وَيُوقِنَا لِلْعُرُوجِ
إِلَى مَعَارِجِ عَنَابَتِهِ وَأَنْ يَخْصِصَ رَسُولَهُ مُحَمَّدًا أَشْرَفَ الْبَرِيَّةِ أَفْضَلَ
الصَّلَوَاتِ وَالْأَلَامِ الْمُنْتَجِبِينَ وَأَصْحَابَهُ الْمُنْتَجِبِينَ بِكَمَلِ التَّحِيَّاتِ
لَكَ أَنْ لَا يَجْمَعُ مَعْنَى رَقِيٍّ وَصَفَةٍ بَصْنَةٍ الْحَجَّ ۱۲ عَبْدُ

وَنَشْكُرُهُ عَلَى مَا عَظَّمْنَا مِنْ نِعَمَائِهِ أَوْفَرَتْ حَيَاضُهَا
وَنَسْأَلُهُ أَنْ يَفِيضَ عَلَيْنَا مِنْ زَلَالٍ هُدَايَتِهِ وَيُوفِقَنَا لِلْعُرُوجِ
إِلَى مَعَارِجِ عَنَابَتِهِ وَأَنْ يَخْصِصَ رَسُولَهُ مُحَمَّدًا أَشْرَفَ الْبَرِيَّةِ أَفْضَلَ
الصَّلَوَاتِ وَاللَّهُ الْمُنْتَجِبِينَ وَاصْبِحْ بِهَ الْمُنْتَجِبِينَ بِكَمَلِ التَّحِيَّاتِ
لَكَ أَنْ لَا يَجْعَلَ مَعْنَى رَقِيٍّ وَصْفٍ بَصْنَةِ الْحَجِّ ١٢ عُبَيْدٌ

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

[illegible][illegible][illegible]

هو انزل العلم هو الادراك المطابق هو الخلق في هذه التربة مدح القصار ولا يلبس الا ان يحول على الحديث بالندبة او رغبته الطالبيين الى ان يخرج المديف

بني فاعلموا ان العلم هو الادراك المطابق هو الخلق في هذه التربة مدح القصار ولا يلبس الا ان يحول على الحديث بالندبة او رغبته الطالبيين الى ان يخرج المديف

بني فاعلموا ان العلم هو الادراك المطابق هو الخلق في هذه التربة مدح القصار ولا يلبس الا ان يحول على الحديث بالندبة او رغبته الطالبيين الى ان يخرج المديف

بني فاعلموا ان العلم هو الادراك المطابق هو الخلق في هذه التربة مدح القصار ولا يلبس الا ان يحول على الحديث بالندبة او رغبته الطالبيين الى ان يخرج المديف

وبعد فقد طال الحاح المستغنين على والمبتدئين الى ان اشرح لهم الرسالة الشريفة في القواعد المنطقية علمها منهم

بني فاعلموا ان العلم هو الادراك المطابق هو الخلق في هذه التربة مدح القصار ولا يلبس الا ان يحول على الحديث بالندبة او رغبته الطالبيين الى ان يخرج المديف

بني فاعلموا ان العلم هو الادراك المطابق هو الخلق في هذه التربة مدح القصار ولا يلبس الا ان يحول على الحديث بالندبة او رغبته الطالبيين الى ان يخرج المديف

من حيث
الافتقار الى ما لا بد من
الافتقار الى ما لا بد من
الافتقار الى ما لا بد من

ولما ازل اداقم قوما منهم بعد قوم واسوف الامر من يوم الى
يوم لا اشتغال بال قد استولى على سلطانة واختلال حال قد
تبين لدى برهانه ولعل بان العلم في هذا العصر قد خسر
وولت الادبار انصاره الا انهم كلما ازدت مطلا وتسوفا ازالوا

فلا تشاء ضمير الابل فيما لا بد من خبر
الوصف في الصفة التي وقت حلة فافهم
الوصف في الصفة التي وقت حلة فافهم
الوصف في الصفة التي وقت حلة فافهم

فلا تشاء ضمير الابل فيما لا بد من خبر
الوصف في الصفة التي وقت حلة فافهم
الوصف في الصفة التي وقت حلة فافهم
الوصف في الصفة التي وقت حلة فافهم

هذه لان البركان بعنوان الافراد بسبب من الوداد الميزان ١٢ عبيد
الافراد بسبب من الوداد الميزان ١٢ عبيد
الافراد بسبب من الوداد الميزان ١٢ عبيد

من حيث
الافتقار الى ما لا بد من
الافتقار الى ما لا بد من
الافتقار الى ما لا بد من

فلا تشاء ضمير الابل فيما لا بد من خبر
الوصف في الصفة التي وقت حلة فافهم
الوصف في الصفة التي وقت حلة فافهم
الوصف في الصفة التي وقت حلة فافهم

هذه لان البركان بعنوان الافراد بسبب من الوداد الميزان ١٢ عبيد
الافراد بسبب من الوداد الميزان ١٢ عبيد
الافراد بسبب من الوداد الميزان ١٢ عبيد

من حيث
الافتقار الى ما لا بد من
الافتقار الى ما لا بد من
الافتقار الى ما لا بد من

ان يكون اشارته الى ان الالهيته
 في ذاته لا يخلو من الالهيته
 بل هو الاله الواحد
 الذي لا يخلو من الاله
 بل هو الاله الواحد
 الذي لا يخلو من الاله

حثا وتشويقا فلم اجدا من اسعافهم بما اقترحوا
 وايضا لهم الى غاية ما التمسوا فوجهت ركاب النظر الى
 مقاصد مسائلها وسجبت مطارف البيان في مسالك
 دلائلها وشرحتها شرحا كشف الاصداف عن وجوه فرائد
 اي النسوة اليها سواء كانت دلائلها بالذات او دلائلها بالاعتبار

فيكون اشارته الى ان الالهيته
 في ذاته لا يخلو من الالهيته
 بل هو الاله الواحد
 الذي لا يخلو من الاله
 بل هو الاله الواحد
 الذي لا يخلو من الاله

فيكون اشارته الى ان الالهيته
 في ذاته لا يخلو من الالهيته
 بل هو الاله الواحد
 الذي لا يخلو من الاله
 بل هو الاله الواحد
 الذي لا يخلو من الاله

فيكون اشارته الى ان الالهيته
 في ذاته لا يخلو من الالهيته
 بل هو الاله الواحد
 الذي لا يخلو من الاله
 بل هو الاله الواحد
 الذي لا يخلو من الاله

فيكون اشارته الى ان الالهيته
 في ذاته لا يخلو من الالهيته
 بل هو الاله الواحد
 الذي لا يخلو من الاله
 بل هو الاله الواحد
 الذي لا يخلو من الاله

9

فوائد لها ونافعا للالام على معقدا قواعد ها وضمت اليها
 التي كانت في الرسالة غنية تحت الاستاد ان
 من الابحاث الشريفة والنكت اللطيفة ما خلت الكتب
 عنه ولا بد منه بعبارات رائقة تسابق معانيها الالهام وتقريرات
 شائقة تحب استماعها الاذان وسميته بتقرير القواعد المنطقية
 من التسمية بمعنى نام نادون ١٢ ب

[illegible][illegible]

والله اعلم بالصواب

فوائدها وناظر الالهي على معلق قواعد ها وضمنت اليها
من الاجابات الشريفة والنكت اللطيفة ما خلت الكتب
عنه ولا بد منه بعبارة رقيقة تسابق معانيها الانها وتقريرات
شائقة تجيب استماعها الاذان وسميته بتقرير القواعد المنطقية
من التسمية بمعنى نام نادون ١٢ باب

فوائدها وناظر الالهي على معلق قواعد ها وضمنت اليها
من الاجابات الشريفة والنكت اللطيفة ما خلت الكتب
عنه ولا بد منه بعبارة رقيقة تسابق معانيها الانها وتقريرات
شائقة تجيب استماعها الاذان وسميته بتقرير القواعد المنطقية
من التسمية بمعنى نام نادون ١٢ باب

فوائدها وناظر الالهي على معلق قواعد ها وضمنت اليها
من الاجابات الشريفة والنكت اللطيفة ما خلت الكتب
عنه ولا بد منه بعبارة رقيقة تسابق معانيها الانها وتقريرات
شائقة تجيب استماعها الاذان وسميته بتقرير القواعد المنطقية
من التسمية بمعنى نام نادون ١٢ باب

فوائدها وناظر الالهي على معلق قواعد ها وضمنت اليها
من الاجابات الشريفة والنكت اللطيفة ما خلت الكتب
عنه ولا بد منه بعبارة رقيقة تسابق معانيها الانها وتقريرات
شائقة تجيب استماعها الاذان وسميته بتقرير القواعد المنطقية
من التسمية بمعنى نام نادون ١٢ باب

في شرح الرسالة الشمسية وخدمت به على حضرة من خصه
الله تعالى بالنفس القدسية والرياسة الكالسية وجعله بحيث يتصلها
بتصاعد رتبته مراتب الدنيا والدين ويتطلمحون سرادقات دولته
وقاب الملوكة والسرالطين هو المخذوم الاعظم دستور اعظم الوزراء في العالم
صاحب السيف والقلم سابق الغايات في نصبت رايات السعادات البالغ
الاعظم في العالم والوزير الاعظم في الدولة

في شرح الرسالة الشمسية وخدمت به على حضرة من خصه
الله تعالى بالنفس القدسية والرياسة الكالسية وجعله بحيث يتصلها
بتصاعد رتبته مراتب الدنيا والدين ويتطلمحون سرادقات دولته
وقاب الملوكة والسرالطين هو المخذوم الاعظم دستور اعظم الوزراء في العالم
صاحب السيف والقلم سابق الغايات في نصبت رايات السعادات البالغ
الاعظم في العالم والوزير الاعظم في الدولة

في شرح الرسالة الشمسية وخدمت به على حضرة من خصه
الله تعالى بالنفس القدسية والرياسة الكالسية وجعله بحيث يتصلها
بتصاعد رتبته مراتب الدنيا والدين ويتطلمحون سرادقات دولته
وقاب الملوكة والسرالطين هو المخذوم الاعظم دستور اعظم الوزراء في العالم
صاحب السيف والقلم سابق الغايات في نصبت رايات السعادات البالغ
الاعظم في العالم والوزير الاعظم في الدولة

في شرح الرسالة الشمسية وخدمت به على حضرة من خصه
الله تعالى بالنفس القدسية والرياسة الكالسية وجعله بحيث يتصلها
بتصاعد رتبته مراتب الدنيا والدين ويتطلمحون سرادقات دولته
وقاب الملوكة والسرالطين هو المخذوم الاعظم دستور اعظم الوزراء في العالم
صاحب السيف والقلم سابق الغايات في نصبت رايات السعادات البالغ
الاعظم في العالم والوزير الاعظم في الدولة

في اشاعة العدل الاحسان باقصى النهايات نالويرة ديون الوزارة عن
اعيان الامارة اللائحة من غرة الغراء لوائح السعادة الابدية للفتح
من همة المليار واثم العنابة السرمدية مهد قواعد المسلة
الريانية مؤسس مهابتي الدولة السلطانية العالي بشتن الجلال
رايات اقباله التاني لسان الاقيال آيات جلاله ظل الله
على العالمين ملجاء الافاضل والعالمين شرف الحق ولدو
والدين رشيد الاسلام ومرشد المسلمين امير احمد شهور الله
اشاره الى تقابيه ١٢ مير

في اشاعة العدل الاحسان باقصى النهايات نالويرة ديون الوزارة عن
اعيان الامارة اللائحة من غرة الغراء لوائح السعادة الابدية للفتح
من همة المليار واثم العنابة السرمدية مهد قواعد المسلة
الريانية مؤسس مهابتي الدولة السلطانية العالي بشتن الجلال
رايات اقباله التاني لسان الاقيال آيات جلاله ظل الله
على العالمين ملجاء الافاضل والعالمين شرف الحق ولدو
والدين رشيد الاسلام ومرشد المسلمين امير احمد شهور الله
اشاره الى تقابيه ١٢ مير

في اشاعة العدل الاحسان باقصى النهايات نالويرة ديون الوزارة عن
اعيان الامارة اللائحة من غرة الغراء لوائح السعادة الابدية للفتح
من همة المليار واثم العنابة السرمدية مهد قواعد المسلة
الريانية مؤسس مهابتي الدولة السلطانية العالي بشتن الجلال
رايات اقباله التاني لسان الاقيال آيات جلاله ظل الله
على العالمين ملجاء الافاضل والعالمين شرف الحق ولدو
والدين رشيد الاسلام ومرشد المسلمين امير احمد شهور الله
اشاره الى تقابيه ١٢ مير

الكتاب

الكتاب

الكتاب

الكتاب

الكتاب

الكتاب

الكتاب

الكتاب

فوق قوله فاجده أنه ان قلت ان الدواء بالثبوت يتولد التخلية كما صدر عن الأستاذ محمد بن الاعتراف في السعيا والمنهنيخ طان المصروف والظاهر للمتلوق
تكون ان يراود ينفرد طوله الكلف ويكمن حمل على المبالغة والآراء ان يراود فلهذه يتفق وذكره الجليل على الأثران في دوا الجود به لا في هذا الحنفية

[illegible]

من عند شرفه لا يفسد دين الهدى فيه فان الكرامة باهت
 اذ به نسبت به والحمد لله الذي جعل العلم من اهل العلم في
 ايام دولته عالية وقمة العلم من اثار رتبته العالية واياه على اهل الحق
 فالله واعاديه من بين الخلق غلظة هو الذي علم اهل الزمان بافضاله
 العدل والا حسان وخص العلماء من بينهم بفواضل متواليه وفواضل
 غير متناهية ورفع لاهل العلم مراتب الكمال ونصب لارباب الدين
 الاجلال وخفض لاصحاب الفضل جناح الافضال حتى جعلت
 الى جناب رفعة بضائع العلوم من كل مرعى مصيغ ووجه تلقا مدني
 دولته مطايا الامال من كل فج عميق اللهم كما ايدته لا اعداء كلمتك
 فابده وكنورت خلدك لنظم مصالح خلقك فخلدك شعور من قال
 امين ابق الله محجته فان هذا دعاء يشمل البشرية فان وقع في حيز
 القبول فهو غاية المقصود ونهاية المأمول والله تعالى اسأل ان يوفقني
 للصداق والصواب ويحذني عن الخطأ والاضطراب انه ولي التوفيق وببيده
 ازمة التحقيق قال بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله الذي بعث في
 راسخ عمليته الاشياء بمقتضى الجود وانشا بقدرته انواع الجواهر العظام

12

صاحب دیوان الممالک بهاء الحق والدين وموید علماء الاسلام والمسلمين

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

والثانية في القضايا واحكامها والثالثة في القياس اما الثالثة
 ففي مبادئها لا قيسية واجزاء العلوم وانما ترتيبها عليها لان ما يجب
 ان يعلم في المنطق اما ان يتوقف الشروع فيه عليه او لا
 فان كان الاول فهو المقدمة وان كان الثاني فاما ان يكون
 البحث فيه عن المفردات فهو المقالة الاولى او عن المركبات
 فلا يخلو اما ان يكون البحث فيه عن المركبات الغير المقصورة
 بالذات فهو المقالة الثانية او عن المركبات التي
 هي المقاصد بالذات فلا يخلو اما ان يكون النظر فيها

انما هي المقاصد بالذات فلا يخلو اما ان يكون النظر فيها
 في المقاصد بالذات فلا يخلو اما ان يكون النظر فيها
 في المقاصد بالذات فلا يخلو اما ان يكون النظر فيها

٢ احوال

في المقاصد بالذات فلا يخلو اما ان يكون النظر فيها
 في المقاصد بالذات فلا يخلو اما ان يكون النظر فيها

في المقاصد بالذات فلا يخلو اما ان يكون النظر فيها
 في المقاصد بالذات فلا يخلو اما ان يكون النظر فيها

في المقاصد بالذات فلا يخلو اما ان يكون النظر فيها
 في المقاصد بالذات فلا يخلو اما ان يكون النظر فيها

في المقاصد بالذات فلا يخلو اما ان يكون النظر فيها

في المقاصد بالذات فلا يخلو اما ان يكون النظر فيها

في المقاصد بالذات فلا يخلو اما ان يكون النظر فيها
 في المقاصد بالذات فلا يخلو اما ان يكون النظر فيها

[illegible][illegible]

من حيث الصورة وحدها وهو
المادة وهو الخاتمة والمراد
الشروع في العلم ووجه توقفه

المقالة الثالثة او من حيث
المقدمة ههنا ما يتوقف عليه
الشرع اما على تصور العقائد
التي هي في حيزها

في العلم لو لم يتصورا ولا ذلك العلم لكان طالبا للجهول

اي بوجه من الوجوه ١٢

المطلق وهو محال لا متنازع توجه النفس نحو الجهول المطلق

اي الجهول من كل وجه ١٢ ع

وفيه نظر لان قوله الشروع في العلم يتوقف على تصور

ان اراد به التصور بوجه ما فمسلم لكن لا يلزم منه انه

اي مسلم بثبوته بالدليل المذكور ١٢

لا بد من تصور برسمه فلا يتم التقريب اذا المقصود بيان

بحسب قول الدليل على وجه يستلزم العلم

سبب ايراد رسم العلم في مفتاح الكلام وان اراد به

التصور برسمه فلا نسلم ان لم يكن العلم متصورا برسمه

يلزم طلب الجهول المطلق وانما يلزم ذلك لو لم يكن العلم

في ذاته ١٢ ع

متصورا بوجه من الوجوه وهو ممنوع فلا ولي ان يقل لا بد من

تصور العلم برسمه ليكون الشارح فيه على بصيرة فطلبه فانه اذا تصور

العلم برسمه وقف على جميع مسئلته لاجل احتي ان كل مسألة منه

ترد عليه علما انها من ذلك العلم كما ان من اراد سلوك

العلم برسمه ١٢ ع

طريق لم يشاهده لكن عرف اماراته فهو على بصيرة في

سلوكه واما على بيان الحاجة اليه فلانه لو لم يعلم غاية

العلم ١٢ ع

العلم والغرض منه لكان طالبا عبثا واما على موضوعه

الغاية والفرق بين ١٢ ع

في العلم لو لم يتصورا ولا ذلك العلم لكان طالبا للجهول
اي بوجه من الوجوه ١٢
المطلق وهو محال لا متنازع توجه النفس نحو الجهول المطلق
اي الجهول من كل وجه ١٢ ع
وفيه نظر لان قوله الشروع في العلم يتوقف على تصور
ان اراد به التصور بوجه ما فمسلم لكن لا يلزم منه انه
اي مسلم بثبوته بالدليل المذكور ١٢
لا بد من تصور برسمه فلا يتم التقريب اذا المقصود بيان
بحسب قول الدليل على وجه يستلزم العلم
سبب ايراد رسم العلم في مفتاح الكلام وان اراد به
التصور برسمه فلا نسلم ان لم يكن العلم متصورا برسمه
يلزم طلب الجهول المطلق وانما يلزم ذلك لو لم يكن العلم
في ذاته ١٢ ع
متصورا بوجه من الوجوه وهو ممنوع فلا ولي ان يقل لا بد من
تصور العلم برسمه ليكون الشارح فيه على بصيرة فطلبه فانه اذا تصور
العلم برسمه وقف على جميع مسئلته لاجل احتي ان كل مسألة منه
ترد عليه علما انها من ذلك العلم كما ان من اراد سلوك
العلم برسمه ١٢ ع
طريق لم يشاهده لكن عرف اماراته فهو على بصيرة في
سلوكه واما على بيان الحاجة اليه فلانه لو لم يعلم غاية
العلم ١٢ ع
العلم والغرض منه لكان طالبا عبثا واما على موضوعه
الغاية والفرق بين ١٢ ع

في العلم لو لم يتصورا ولا ذلك العلم لكان طالبا للجهول
اي بوجه من الوجوه ١٢
المطلق وهو محال لا متنازع توجه النفس نحو الجهول المطلق
اي الجهول من كل وجه ١٢ ع
وفيه نظر لان قوله الشروع في العلم يتوقف على تصور
ان اراد به التصور بوجه ما فمسلم لكن لا يلزم منه انه
اي مسلم بثبوته بالدليل المذكور ١٢
لا بد من تصور برسمه فلا يتم التقريب اذا المقصود بيان
بحسب قول الدليل على وجه يستلزم العلم
سبب ايراد رسم العلم في مفتاح الكلام وان اراد به
التصور برسمه فلا نسلم ان لم يكن العلم متصورا برسمه
يلزم طلب الجهول المطلق وانما يلزم ذلك لو لم يكن العلم
في ذاته ١٢ ع
متصورا بوجه من الوجوه وهو ممنوع فلا ولي ان يقل لا بد من
تصور العلم برسمه ليكون الشارح فيه على بصيرة فطلبه فانه اذا تصور
العلم برسمه وقف على جميع مسئلته لاجل احتي ان كل مسألة منه
ترد عليه علما انها من ذلك العلم كما ان من اراد سلوك
العلم برسمه ١٢ ع
طريق لم يشاهده لكن عرف اماراته فهو على بصيرة في
سلوكه واما على بيان الحاجة اليه فلانه لو لم يعلم غاية
العلم ١٢ ع
العلم والغرض منه لكان طالبا عبثا واما على موضوعه
الغاية والفرق بين ١٢ ع

الذين ان الموضوع وطائفة يكون من المخرج حيث الفن مع ان الحل والكره والعيه والساد من معظم مسائل الفقه الا ان يجعل للقيده استقدا والقوة فتدبر في كبريه هو تدرى في خور

[illegible][illegible]

إلى إلهاب الحرب والسنة الضمنية والجامع إلى القضاء على

اسم الشرع لا العقلي وليس في

باعتبار الموضوع في الوجود وافراده
القوم في تزيين العلوم والمادج
التي تميز الخلق في العلم والادب
فقال في جواب ان المراد بالانتماء
من تولى في الموضوع والابعد ان
من الاحوال والخاصة لكان

فلان تماثر العلوم بحسب تماثر الموضوعات فإن علم الفقه
مثلا انما يمتاز عن علم اصول الفقه بموضوعه لان علم
الفقه يبحث فيه عن افعال المكلفين من حيث انها تحل
وتحرم وتفسد وتفسد وعلم اصول الفقه يبحث فيه
عن الادلل الشرعية السمعية من حيث انها يستنبط عنها الاحكام الشرعية
فلما كان لهذا موضوع ولذا موضوع اخر صار علمين متمايزين
منفرد كل منهما عن الآخر فلو لم يعرف الشارع في العلم ان موضوعه اى شئ
هو لم يميز العلم المطلوب عنده ولا يمكن له في طلبه بصيرة

[illegible]

فلان فأنسخ مقارنه من
بيان كبرى القياس الدال على ان
اشترط على وجه البصيرة في اكالة متوفى على وجه البصيرة
بالوضوح ومحصل الكلام يكمل الشرح لان البصيرة في اكالات
اكالة متوفى على التصديق بل وضوح لان البصيرة متوفى
موقوف على العلم كمال الاختيار والعلم والواجب فلان
على التصديق بالوضوح والاضحى نظامه والواجب فلان
العلم انسخ بغير دليل ان اللازم كعلمه ان العلم
الامر على غير البوضوحات دون توقف يقال ان العلم
التصديق بالوضوحات الامر بغير دليل ان العلم
وغير البصيرة في الاكالات

أما ما فيها من ما في التيقن وهي كتاب في العقائد الفقه الأكبر ١٢ جلد ٢١

بجواب میں
عقبات کی کل دھند میں
میں صدمہ و کدالہ میں
تو ان کا کھٹ فی وقت
نہیں نہ دیکھ نہ سمجھ نہ
ہو کہ کیا ہوگا

الاحكام عند الاصول

ولما كان بيان الحاجة الى المنطق ينساق الى معرفته
 برسمه اوردهما في بحث واحد وصدا البحث
 بتقسيم العلم الى التصور فقط والتصديق لتوقف
 بيان الحاجة اليه عليه فقال العلم اما تصور فقط
 وهو حصول صورة الشيء في العقل او تصور مع حكم وهو
 اسناد امر الى اخر ايجابا او سلبا ويقال للجمهور تصديق
 اقول العلم اما تصور فقط اي تصور حكمه ويقال له
 التصور الساذج كتصور الانسان من غير حكم عليه بنف
 او اثبات واما تصور مع حكم ويقال للجمهور تصديق

ان كان بيان الحاجة الى المنطق ينساق الى معرفته
 برسمه اوردهما في بحث واحد وصدا البحث
 بتقسيم العلم الى التصور فقط والتصديق لتوقف
 بيان الحاجة اليه عليه فقال العلم اما تصور فقط
 وهو حصول صورة الشيء في العقل او تصور مع حكم وهو
 اسناد امر الى اخر ايجابا او سلبا ويقال للجمهور تصديق
 اقول العلم اما تصور فقط اي تصور حكمه ويقال له
 التصور الساذج كتصور الانسان من غير حكم عليه بنف
 او اثبات واما تصور مع حكم ويقال للجمهور تصديق

ان كان بيان الحاجة الى المنطق ينساق الى معرفته
 برسمه اوردهما في بحث واحد وصدا البحث
 بتقسيم العلم الى التصور فقط والتصديق لتوقف
 بيان الحاجة اليه عليه فقال العلم اما تصور فقط
 وهو حصول صورة الشيء في العقل او تصور مع حكم وهو
 اسناد امر الى اخر ايجابا او سلبا ويقال للجمهور تصديق
 اقول العلم اما تصور فقط اي تصور حكمه ويقال له
 التصور الساذج كتصور الانسان من غير حكم عليه بنف
 او اثبات واما تصور مع حكم ويقال للجمهور تصديق

ان كان بيان الحاجة الى المنطق ينساق الى معرفته
 برسمه اوردهما في بحث واحد وصدا البحث
 بتقسيم العلم الى التصور فقط والتصديق لتوقف
 بيان الحاجة اليه عليه فقال العلم اما تصور فقط
 وهو حصول صورة الشيء في العقل او تصور مع حكم وهو
 اسناد امر الى اخر ايجابا او سلبا ويقال للجمهور تصديق
 اقول العلم اما تصور فقط اي تصور حكمه ويقال له
 التصور الساذج كتصور الانسان من غير حكم عليه بنف
 او اثبات واما تصور مع حكم ويقال للجمهور تصديق

ان كان بيان الحاجة الى المنطق ينساق الى معرفته
 برسمه اوردهما في بحث واحد وصدا البحث
 بتقسيم العلم الى التصور فقط والتصديق لتوقف
 بيان الحاجة اليه عليه فقال العلم اما تصور فقط
 وهو حصول صورة الشيء في العقل او تصور مع حكم وهو
 اسناد امر الى اخر ايجابا او سلبا ويقال للجمهور تصديق
 اقول العلم اما تصور فقط اي تصور حكمه ويقال له
 التصور الساذج كتصور الانسان من غير حكم عليه بنف
 او اثبات واما تصور مع حكم ويقال للجمهور تصديق

[illegible]

فقول هو حصول صورة الشيء في العقل اشارة الى تعريف مطلق
 تعريف هو تعريف التصور بما ذكره
 التصور دون التصور فقط لانه لما ذكر التصور فقط ذكر امرين احدهما
 التصور المطلق لان المقيد اذا كان مذكورا كان المطلق مذكورا
 بالضرورة وثانيهما التصور فقط الذي هو التصور الساذج فذلك
 الضمير اما ان يعود الى مطلق التصور او الى التصور فقط لا جانش
 ان يعود الى التصور فقط لصدق حصول صورة الشيء في العقل
 على التصور الذي معه حكم فلو كان تعريف التصور فقط لم يكن مانعا
 لدخول غيره فيه فتعين ان يعود الضمير الى مطلق التصور الذي هو
 مراد في العلم ون التصور فقط فيكون حصول صورة الشيء في العقل
 تعريفه وانما عرف مطلق التصور دون التصور فقط مع ان المقام
 يقتضيه تعريفه تنبيهه على ان لفظ التصور كما يطلق فيه هو المشهور
 على ما يقابل التصديق اعني التصور الساذج كذلك يطلق على
 ما يرادف العلم ونعم التصديق وهو مطلق التصور واما الحكم

فان قيل في كلامه فلا بد ان يكون التصور
 اشارة الى تعريفه فلا بد ان يكون التصور
 من الوجود فيكون التصور هو ان يكون التصور

فان قيل في كلامه فلا بد ان يكون التصور
 اشارة الى تعريفه فلا بد ان يكون التصور
 من الوجود فيكون التصور هو ان يكون التصور

فان قيل في كلامه فلا بد ان يكون التصور
 اشارة الى تعريفه فلا بد ان يكون التصور
 من الوجود فيكون التصور هو ان يكون التصور

فان قيل في كلامه فلا بد ان يكون التصور
 اشارة الى تعريفه فلا بد ان يكون التصور
 من الوجود فيكون التصور هو ان يكون التصور

فان قيل في كلامه فلا بد ان يكون التصور
 اشارة الى تعريفه فلا بد ان يكون التصور
 من الوجود فيكون التصور هو ان يكون التصور

[illegible]

فهو اسناد امر الى اخر ايجاباً وسلباً والايجاب هو ايقاع
 ولم يقل اسناد نظرية الى نظرية القضاة المعقولة في الذهن لاننا ليست بالقانون
 النسبة والسلب هو ان نزعها فاذا اقلنا الانسان كاتب
 وليس بكاتب فقد اسندنا الكاتب الى الانسان واورقنا
 نسبة ثبوت الكتابة اليه وهو الايجاب اورفعنا نسبة
 ثبوت الكتابة عنه وهو السلب فلا يد ههنا ان يدرك
 اول الانسان ثم مفهوم الكاتب ثم نسبة ثبوت الكتابة الى
 الانسان ثم وقوع تلك النسبة اولا وقومها فادرك الانسان
 هو تصور المحكوم عليه الانسان المتصور محكوم عليه ادرك الكاتب هو تصور
 المحكوم به الكاتب المتصور محكوم به وادرك النسبة ثبوت الكتابة

[illegible][illegible][illegible]

اولہ ہر فصلات اور پورے المصنوع فلاں بران یجمل قوۃ اللسان فایب جہاں ہو کہ اس قدر سے خوب آید

22

[illegible][illegible]

عنه اعلم ان الامام ٢٠ صرح بنفس تركيب التصديق من التصورات والحكم وناصر بكون الحكم ادراكا واضلا بل نشأ القوم من سواد الامم ٢١ بالعلم فلهذا السبيل الامام ٢٢ المذهب الرادي لبعض الكتب ٢٣

فان قيل ان الامام ٢٠ صرح بنفس تركيب التصديق من التصورات والحكم وناصر بكون الحكم ادراكا واضلا بل نشأ القوم من سواد الامم ٢١ بالعلم فلهذا السبيل الامام ٢٢ المذهب الرادي لبعض الكتب ٢٣

فان قيل ان الامام ٢٠ صرح بنفس تركيب التصديق من التصورات والحكم وناصر بكون الحكم ادراكا واضلا بل نشأ القوم من سواد الامم ٢١ بالعلم فلهذا السبيل الامام ٢٢ المذهب الرادي لبعض الكتب ٢٣

هو الحكم وان قلنا انه ليس بادراك يكون التصديق مجموع التصورات
الثالث والحكم هذا على اي الامام ولما على رأي الحكماء والتصديق
هو الحكم فقط والفرق بينهما من وجوه احدها ان التصديق
يسيطر على مذهب الحكماء ومركب على رأي الامام وثانيها ان
تصور الطرفين وشرط للتصديق خارج عنه على قولهم
وشطره الداخل فيه على قوله وثالثها ان الحكم نفس التصديق
على زعمهم وجزءه الداخل على زعمه واعلم ان المشهور فيما
بين القوم ان العلم اما تصورا وتصديق والمصعدل عنه الى
التصور الساذج والتصديق وسبب العدول عنه ورود
الاعتراض على التقسيم المشهور من وجهين الاول ان التقسيم
فاسد لان احدا لا من لازم وهو اما ان يكون قسم الشيء قسمين
او يكون قسم الشيء قسمين وهما باطلان وذلك لان التصديق

فان قيل ان الامام ٢٠ صرح بنفس تركيب التصديق من التصورات والحكم وناصر بكون الحكم ادراكا واضلا بل نشأ القوم من سواد الامم ٢١ بالعلم فلهذا السبيل الامام ٢٢ المذهب الرادي لبعض الكتب ٢٣

فان قيل ان الامام ٢٠ صرح بنفس تركيب التصديق من التصورات والحكم وناصر بكون الحكم ادراكا واضلا بل نشأ القوم من سواد الامم ٢١ بالعلم فلهذا السبيل الامام ٢٢ المذهب الرادي لبعض الكتب ٢٣

او الفاعل او اضافته فافهم ١٢ مجيد

فان قيل ان الامام ٢٠ صرح بنفس تركيب التصديق من التصورات والحكم وناصر بكون الحكم ادراكا واضلا بل نشأ القوم من سواد الامم ٢١ بالعلم فلهذا السبيل الامام ٢٢ المذهب الرادي لبعض الكتب ٢٣

فان قيل ان الامام ٢٠ صرح بنفس تركيب التصديق من التصورات والحكم وناصر بكون الحكم ادراكا واضلا بل نشأ القوم من سواد الامم ٢١ بالعلم فلهذا السبيل الامام ٢٢ المذهب الرادي لبعض الكتب ٢٣

فان قيل ان الامام ٢٠ صرح بنفس تركيب التصديق من التصورات والحكم وناصر بكون الحكم ادراكا واضلا بل نشأ القوم من سواد الامم ٢١ بالعلم فلهذا السبيل الامام ٢٢ المذهب الرادي لبعض الكتب ٢٣

YD

12-31-51

له قوله
ان كان عبارة عن ان كان عبارة
والظاهر ان يقال ان كان عبارة
من معنى التصورات الثلاث والحكم في بعضها
الاتصال بعضها ببعض لا اشتراك لا احتمال كان عبارة
من الحكم في بعضها
المذكور اما هو مجرد عن الحكم في بعضها
من الحكم في بعضها ان كان عبارة عن الحكم في بعضها
للتصور وقد جعل في التفسير فيما بين الحكم في بعضها
التصور فيكون فيما بين الحكم في بعضها
في التفسير فيما بين الحكم في بعضها
ووجه التفسير هو كون الحكم في بعضها
اذ كان امرا لا لا يكون فيما بين الحكم
المطلق بل للتصور
الواجب

ان هذا هو الحق و هو الحق
 في كلام الله
 ان هذا هو الحق و هو الحق
 في كلام الله
 ان هذا هو الحق و هو الحق
 في كلام الله

[illegible]

فقد رقتا حتى كبروا
فقدر الكلام قوله التصور
بشئنا ان نعلم انهم غرقوا
نوى الصلاة ١٢ سورة
حارون

والحاصل ان المحصول الذي مطلقا هو العلم بالتصور وان يعتبر بشرط
 شئ اي الحكم و يقال بالتصديق او بشرط شئ اي عدم الحكم و يقال
 له التصور بالساذج او لا بشرط شئ وهو مطلق التصور و للقابل للتصديق
 هو التصور بشرط لا شئ و للمعتبر في التصديق شرط لا شئ هو
 التصور لا بشرط شئ فلا شك قال وليس كل من كل علم بل يجب
 ولا لما حملنا شيئا ولا نظريا ولا لاداء ولسلسل اقول العلم ابادي
 وهو الذي لم يتوقف حصوله على نظر وكسب كصورة الحارة والبرودة
 و كالتصديق بان النش ولا اثبات لا يجتمعان ولا يرتفعان و لما نظر
 وهو الذي يتوقف حصوله على نظر وكسب كصورة العقل للغير
 و كالتصديق بان العالم المحدث فلذا عرفت هذا فنقول

لا بد قبل آيات
 السراج على الاطلاق ولا تزل ولا يقطع بتحقيق الاقسام الاربع ١٣ و ١٤ و ١٥ و ١٦

ان التصديق بان العلم ابادي
 والتصديق بان العلم لا يتوقف
 والتصديق بان العلم لا يتوقف
 والتصديق بان العلم لا يتوقف

ان التصديق بان العلم ابادي
 والتصديق بان العلم لا يتوقف
 والتصديق بان العلم لا يتوقف
 والتصديق بان العلم لا يتوقف

ان التصديق بان العلم ابادي
 والتصديق بان العلم لا يتوقف
 والتصديق بان العلم لا يتوقف
 والتصديق بان العلم لا يتوقف

ان التصديق بان العلم ابادي
 والتصديق بان العلم لا يتوقف
 والتصديق بان العلم لا يتوقف
 والتصديق بان العلم لا يتوقف

على ب وب على ج ٢٩ ج على ٢١

أما بمرتبة كما يتوقف على ب وب العكس كما لو مرتبة كما يتوقف على ب وب
شدة إلى تفصيل الدور في بيان أقسامه من الدور المصريح والمفروض من جند ما صدرت في أي كرتة ثم
على ج و ج على لوال تسلسل هو ترتيب أمور غير متناهية واللازم باطل
في الملزوم مثله أما اللازمة فلأنه على ذلك التقدير وإذا حاولنا تحصيل
منها فلا بد أن يكون حصوله يعلم الآخر وذلك العلم الآخر في نظر
فيكون حصوله يعلم الآخر وأما أن تنزه بلسنة لاكتساب
الغير النهاية وهو التسلسل أو تعود فيلزم الدور وأما بطلان اللازم
فلأن تحصيل التصور والتصديق لو كان بطريق الدور والتسلسل
لا يمنع التحصيل ولا اكتساب ما بطريق الدور فلأنه يفضل إلى
أن يكون الشيء حاصلًا قبل حصوله لانه إذا توقف حصول
على حصول ب وحصول ب على حصول أ ما بمرتبة أو غير مرتبة كان
حصول ب سابقًا على حصول أ وحصول أ سابقًا على حصول ب
والسابق على السابق على الشيء سابق على ذلك الشيء يكون

[illegible]

من بيان النظم وان كان من
الليل هو الانعام والفضل
على قوله انما هو الانعام
فصل في شرح النظم والقصص
والاصول التي هي كيان حلال
منه قوله فخر الدين بن
عبد الله بن عبد الله بن عبد
الله بن عبد الله بن عبد الله

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠

عنه اقول اطلاق العداوة على البلادي تجوز انما العداوة حقيقة الحركات الفكرية الواقعة فيها صرح بانكسار فضل التاخير في اليه الزاخر هو الهروب ، وتعليمه شوارع السلم الخاص بـ مباركة ، لا جيبه .

[illegible][illegible]

حاصله قبل حصوله وأنه محال وأما طريق التسلسل فلا يصلح
 العلم المطلوب يتوقف على استحضار ما لا نهائية واستحضار
 ما لا نهائية له مع الموقوف على المحال مع فإن قلت إن عنيتم
 بقولكم حصول العلم المطلوب يتوقف على ذلك التقدير على استحضار
 ما لا نهائية له أنه يتوقف على استحضار الأمور الغير المنتهية دفعة
 واحدة فلا يتم أنه لو كان لاكتساب طريق التسلسل يلزم توقف
 حصول العلم المطلوب على حصول أمور غير متناهية دفعة واحدة
 فإن الأمور الغير المنتهية معدلات لحصول المطلوب والمعدات
 ليس من لوازمها أن تجتمع في الوجود دفعة واحدة بل يكون السابق
 معدا لوجود اللاحق وأن عنيت به أن يتوقف على استحضارها آتية
 متناهية فمسلّم ولكن لا يتم أن استحضار الأمور الغير
 المنتهية في الأزمنة الغير المنتهية مع وإما يستحيل ذلك
 لو كان النفس حادثة فاما إذا كانت قديمة تكون موجودة
 في أزمنة غير متناهية فجاز أن يحصل لها علوم

٢٢

غير قياسية في الاضمة الغير المتناهية فنقول هذا الدليل مبني على
حدوث النفس وقد برهن عليه في فن البرهان قال بل البعض
من كل منهما مبني على البعض الآخر نظري يحصل منه بالفكر
وهو ترتيب امور معلومة للتأدي الى مجهول وذلك الترتيب
ليس بصواب دائما المناقضة بعض العقول بعضها في مقتضى
افكارهم بل الانسان الواحد يناقض نفسه في وقتين فبسته
الحاجة الى قانون يفيد معرفة طرق اكتساب النظريات
من الضرورات والاحاطة بالصحيح والفاقد من الفكر الواقع
فيها وهو المنطق وهو بيان الة قانونية تعصم اعطاء الذهن
عن الخطاء في الفكر اقول لا يخلو اما ان يكون جميع التصورات
والتصديق بها او يكون جميع التصورات والتصديق نظريا او يكون
بعض التصورات والتصديق بها والبعض الآخر منها نظريا فالاقسام
مختصة فيها ولا ياتل القسمان الا لان تعين القسم الثالث وهو ان يكون
البعض من كل منهما مبني على البعض الآخر نظريا او نظري يمكن تحصيله

قوله والنظري يمكن ان ينسب قول الحق يحصل منه بالفكر باكان التحصيل لان انما
قوله والنظري يمكن ان ينسب قول الحق يحصل منه بالفكر باكان التحصيل لان انما

من كل منهما مبني على البعض الآخر نظري يحصل منه بالفكر
وهو ترتيب امور معلومة للتأدي الى مجهول وذلك الترتيب
ليس بصواب دائما المناقضة بعض العقول بعضها في مقتضى
افكارهم بل الانسان الواحد يناقض نفسه في وقتين فبسته
الحاجة الى قانون يفيد معرفة طرق اكتساب النظريات
من الضرورات والاحاطة بالصحيح والفاقد من الفكر الواقع
فيها وهو المنطق وهو بيان الة قانونية تعصم اعطاء الذهن
عن الخطاء في الفكر اقول لا يخلو اما ان يكون جميع التصورات
والتصديق بها او يكون جميع التصورات والتصديق نظريا او يكون
بعض التصورات والتصديق بها والبعض الآخر منها نظريا فالاقسام
مختصة فيها ولا ياتل القسمان الا لان تعين القسم الثالث وهو ان يكون
البعض من كل منهما مبني على البعض الآخر نظريا او نظري يمكن تحصيله

الاستشارة الى اخذ ما لا يخلو بالملكية
 في كل من كان له وعلم ان قوله جعل
 الاستشارة الى اخذ ما لا يخلو بالملكية
 في كل من كان له وعلم ان قوله جعل

الأخري التقدم والتأخر والمراد به هو ما فوقه لا ما دونه ولا ما تحته ولا ما حوله
فجمع يستعمل في التعريفات في هذا الفن وإنما اعتبرت الأمور كما هي
لا يمكن إلا بين شيئين فصاعداً وبأ معلومة الأمور الحاصلة
صورها عند العقل وهي تتناول التصويرية والتصديقية من
اليقينية والظنيات والجهليات فإن الفكر كما يجري في التصورات
يجري أيضاً في التصديقات وكما يكون في اليقينية يكون أيضاً في الظن
والجهل إما الفكر في تصور والتصديق اليقيني فكما ذكرنا وأما في الظن
فكقولنا هذا الحائط ينتشر منه التراب وكل حائط ينتشر منه
التراب ينهدم فهذا الحائط ينهدم إما في المجهول فكما إذا
قبل العالم مستغن عن الموثر وكل مستغن عن الموثر قد
فالعالم قد يم لا يقال العلم من الألفاظ المشتركة فإنه كما يطلق
على المصوّل العقل كذلك يطلق على الاعتقاد الجازم للطابق
الثابت وهو اخص من الأول ومن شرائط التعريفات التحريز
عن استعمال الألفاظ المشتركة لأننا نقول الألفاظ المشتركة
لا تستعمل في التعريفات إلا إذا قامت قرينة تدل

والمراد بالمراد في العلم هو ما فوقه لا ما دونه ولا ما تحته ولا ما حوله
فجمع يستعمل في التعريفات في هذا الفن وإنما اعتبرت الأمور كما هي
لا يمكن إلا بين شيئين فصاعداً وبأ معلومة الأمور الحاصلة
صورها عند العقل وهي تتناول التصويرية والتصديقية من
اليقينية والظنيات والجهليات فإن الفكر كما يجري في التصورات
يجري أيضاً في التصديقات وكما يكون في اليقينية يكون أيضاً في الظن
والجهل إما الفكر في تصور والتصديق اليقيني فكما ذكرنا وأما في الظن
فكقولنا هذا الحائط ينتشر منه التراب وكل حائط ينتشر منه
التراب ينهدم فهذا الحائط ينهدم إما في المجهول فكما إذا
قبل العالم مستغن عن الموثر وكل مستغن عن الموثر قد
فالعالم قد يم لا يقال العلم من الألفاظ المشتركة فإنه كما يطلق
على المصوّل العقل كذلك يطلق على الاعتقاد الجازم للطابق
الثابت وهو اخص من الأول ومن شرائط التعريفات التحريز
عن استعمال الألفاظ المشتركة لأننا نقول الألفاظ المشتركة
لا تستعمل في التعريفات إلا إذا قامت قرينة تدل

فكقولنا هذا الحائط ينتشر منه التراب وكل حائط ينتشر منه
التراب ينهدم فهذا الحائط ينهدم إما في المجهول فكما إذا
قبل العالم مستغن عن الموثر وكل مستغن عن الموثر قد
فالعالم قد يم لا يقال العلم من الألفاظ المشتركة فإنه كما يطلق
على المصوّل العقل كذلك يطلق على الاعتقاد الجازم للطابق
الثابت وهو اخص من الأول ومن شرائط التعريفات التحريز
عن استعمال الألفاظ المشتركة لأننا نقول الألفاظ المشتركة
لا تستعمل في التعريفات إلا إذا قامت قرينة تدل

فكقولنا هذا الحائط ينتشر منه التراب وكل حائط ينتشر منه
التراب ينهدم فهذا الحائط ينهدم إما في المجهول فكما إذا
قبل العالم مستغن عن الموثر وكل مستغن عن الموثر قد
فالعالم قد يم لا يقال العلم من الألفاظ المشتركة فإنه كما يطلق
على المصوّل العقل كذلك يطلق على الاعتقاد الجازم للطابق
الثابت وهو اخص من الأول ومن شرائط التعريفات التحريز
عن استعمال الألفاظ المشتركة لأننا نقول الألفاظ المشتركة
لا تستعمل في التعريفات إلا إذا قامت قرينة تدل

فكقولنا هذا الحائط ينتشر منه التراب وكل حائط ينتشر منه
التراب ينهدم فهذا الحائط ينهدم إما في المجهول فكما إذا
قبل العالم مستغن عن الموثر وكل مستغن عن الموثر قد
فالعالم قد يم لا يقال العلم من الألفاظ المشتركة فإنه كما يطلق
على المصوّل العقل كذلك يطلق على الاعتقاد الجازم للطابق
الثابت وهو اخص من الأول ومن شرائط التعريفات التحريز
عن استعمال الألفاظ المشتركة لأننا نقول الألفاظ المشتركة
لا تستعمل في التعريفات إلا إذا قامت قرينة تدل

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١

[illegible]

لان بعض العقلاء يناقض بعضا في مقتضى افكارهم فمن واحد
 يتكدي فكرة الى التصديق بحدوث العالم ومن آخر الى التصديق
 بقدمه بل لا انسان الواحد يناقض نفسه بحسب الوقتين
 يفكر ويؤدى فكرة الى التصديق بقدوم العالم ثم يفكر وينساق
 فكره الى التصديق بحدوثه فالفكر ان ليسا بصوابين ولا لزم
 اجتماع النقيضين فكلما يكون كل فكر صوابا فمست الحاجة الى
 قانون يفيد معرفة طرق اكتساب النظريات التصورية ^{لتنقذ}
 من ضرورياتها والاحاطة بالا فكار الصحيحة والفاصلة ^{لأن العلم بطرق جزئية لا تفيد العلم بطرق جزئية اخرى مع ان العلم}
 الواقعة فيها اى في تلك الطرق حتى يعرف منه ان كل
 نظري باى طريقا اكتسب واتى فكر صحيح واتى فكر فاسد وذلك
 القانون هو المنطق وانما يسمى به لان ظهور القوة النطقية

لان العلم بالتناقض من غير بيان وقود افكاره في التصديقات والافكار والظواهر
 التصديقات لعدم ظهور افكاره في التصديقات والافكار والظواهر
 التصديقات لعدم ظهور افكاره في التصديقات والافكار والظواهر

لأن العلم بالتناقض من غير بيان وقود افكاره في التصديقات والافكار والظواهر
 التصديقات لعدم ظهور افكاره في التصديقات والافكار والظواهر
 التصديقات لعدم ظهور افكاره في التصديقات والافكار والظواهر

لأن العلم بالتناقض من غير بيان وقود افكاره في التصديقات والافكار والظواهر
 التصديقات لعدم ظهور افكاره في التصديقات والافكار والظواهر
 التصديقات لعدم ظهور افكاره في التصديقات والافكار والظواهر

لأن العلم بالتناقض من غير بيان وقود افكاره في التصديقات والافكار والظواهر
 التصديقات لعدم ظهور افكاره في التصديقات والافكار والظواهر
 التصديقات لعدم ظهور افكاره في التصديقات والافكار والظواهر

لأن العلم بالتناقض من غير بيان وقود افكاره في التصديقات والافكار والظواهر
 التصديقات لعدم ظهور افكاره في التصديقات والافكار والظواهر
 التصديقات لعدم ظهور افكاره في التصديقات والافكار والظواهر

[illegible][illegible]

قوله
وان كان هو كل واحد من
القانون في اللغة السببية ان يكون سطر الجدول والباقي
ان يكون سطر الكتاب وان كان الى امر كثيره فنتج
كان فواتير سطر والامر بالانطلاق
الاصطلاح والامر بالانطلاق
كما صرح السيد في

[illegible][illegible][illegible]

الاشارة الى وصف القوايين بالاعمال المشقة لاثبات كونه

لن الكيوان على ما في القاسوس من دن
ولم ذكر الشرف احكاما على صحت

تعريف القانون

مان بعضی بخانه
 ل سنج بر می
 تختی انظار بدین
 سوره لانا حدود
 سوره قوانین
 لیکه کیا استفاد
 تها ان از

الكل الى وصف
الفاخرين بالعلم

وہاں قاضی
میں علی صلی اللہ
نکاح صلی اللہ

[illegible]

(a) *Chlorophyll a*

٥٩

للشروع فيه وإنما المقدمة معرفة بحسب رسمه فالهنا صحيح
بقوله ورسمه دون ان يقول وحد و^{ان} الى غير ذلك من العبادات
تنبيهها على ان مقدمة الشروع في كل علم رسمه لا حدة فان
قلت العلم بالمسائل التصديق بها ومعرفة العلم بمحالة تصوره
^{لان الكلمة قضية وعلمها تصديق}
والتصور لا يستفاد من التصديق قلت العلم بالمسائل هو التصديق
بالمسائل حتى اذا حصل التصديق بجميع المسائل حصل العلم
المطلوب ولكن تصور العلم المطلوب بمحالة يتوقف على تصور
ثلاث التصديقات لا على نفسها فالتصور غير مستفاد من
التصديق قال وليس كله بديهي^{المنطق} والا الاستغناء عن تعلمه
ولا نظريا والا لدارا وتسلسل بل بعضه بديهي وبعضه نظري
مستفاد منه اقول هذا اشارة الى جواب معارضة تور
ههنا وتوجيهها ان يقال المنطق بديهي فلا حاجة الى تعلمه

المقدّمات الخاضعة للملك
بالقصد من إيقاع على الشريعة على وجه الصيرورة
والأصح أن يصرحوا بأن الغاية من ذلك هي أن لا يلبس مقدّم
العلم بجميع المسائل إلا أن يلبس مقدّم
الشريعة وليس كذلك في غير
مقصودها

من التصديق بالانسان المالك من حيث انما
 التصديق بالانسان المالك من حيث انما
 التصديق بالانسان المالك من حيث انما

اقله ان كان الحرف صائفاً الى النظر الى معرفته مجردة فلا يتحمل الحرف المذكور خبراً

[illegible]

بيان الاول لو لم يكن المنطق بديهيا كان كسبيا فاختير في تحصيلها
قانون اخر وذلك القانون ايضا يحتاج الى قانون اخر فلما ان
يدور به الاكتساب او يتسلسل وهو محال لان لا يقال لان
لزم الدور والتسلسل فاما يلزم لم ينته الاكتساب
القانون بديهي وهو ممنوع لانا نقول المنطق مجموع قوانين
الاكتساب فاذا فرضنا ان المنطق كسبي وحاولنا
اكتساب قانون منها والتقدير ان الاكتساب كسبي
الا بالمنطق فيتوقف اكتساب ذلك القانون على
قانون اخر فهو ايضا كسبي على ذلك التقدير فالدور والتسلسل
لازم وتقرير الجواب ان المنطق ليس بجميع اجزائه كسبيا
ولا يستغنى عن تعلمه ولا بجميع اجزائه كسبيا
ولا لزم الدور والتسلسل كما ذكرنا للمعترض بل بعض اجزائه
بديهي كالشكل الاول والبعض الاخر كسبي كباقي الاشكال

هذا حاصل الجواب ان المنطق ليس عبارة عن قوانين معينة بالتعيين لاختصاصه بل بغيره وانما قوانينه هي التي هي

وهو المدخل في الاكتساب كباقي القوانين ليعرض للاكتساب بغيره داخل في المنطق اذ ذلك

قانون اخر وذلك القانون ايضا يحتاج الى قانون اخر فلما ان
يدور به الاكتساب او يتسلسل وهو محال لان لا يقال لان
لزم الدور والتسلسل فاما يلزم لم ينته الاكتساب
القانون بديهي وهو ممنوع لانا نقول المنطق مجموع قوانين
الاكتساب فاذا فرضنا ان المنطق كسبي وحاولنا
اكتساب قانون منها والتقدير ان الاكتساب كسبي
الا بالمنطق فيتوقف اكتساب ذلك القانون على
قانون اخر فهو ايضا كسبي على ذلك التقدير فالدور والتسلسل
لازم وتقرير الجواب ان المنطق ليس بجميع اجزائه كسبيا
ولا يستغنى عن تعلمه ولا بجميع اجزائه كسبيا
ولا لزم الدور والتسلسل كما ذكرنا للمعترض بل بعض اجزائه
بديهي كالشكل الاول والبعض الاخر كسبي كباقي الاشكال

MI

بواسطہ القبرین کا ذکر ملاحظہ فرمائیں برائے مسلمان کیونکہ

۱۱- اصولاً باید در حکم
 قوکه دان و رضا
 تمامهای انجام داشته
 قطع نظر من که مساعدت
 و الا بعد از رضای تمام الحاد
 لایع القام ان بنافض
 باضا لا بدل علی یا ناقص
 له الا صیات البیه و لو قال
 و دلیل الحاد رضی و ان رضا
 احکامه لکان اوضح و قد اشارت
 و ان رضا تمامها الی انما
 لا بدفاعها

مع قولهم
 حيث آه اشارة
 الى ان اطلاق
 القوم في موضوع المطور
 يقيد بهذه الحشية ولا
 يلزم تراخي مسائل
 العلوي بعضها في اوصاف
 فتذكر في الاية
 غرور

[illegible]

ایں کتاب میں جو کچھ لکھا ہے وہ سب
میں نے اپنے استاد سے سیکھا ہے

في قوله تعالى ان الانسان بطغى حيث شئت كانت فينزع اختلاط الدم كما لا يخفى فتدبر ١٢ في قوله تعالى

بعضه قيل عليه ان علم الخاص اما يكون مسبوقا بعلم العام اذا كان العام ذوقيا والخاص مبركا بالكتبه الا ترى انه اذا وردت الانسان بالحيوان انما يطلق لا يكون مسبوقا بعلم الماشي مع انه اعم منه وكذا الدرك اذا وردت الانسان بالحيوان انما يطلق لا يكون مسبوقا بعلم الحيوان وان كان اعم منه وذاتا "وهو آجابه في تافضي كبره كبره" في شرح السلم بان الخاص كل مقدم والعام مطلق فلا حاجة الى الشرط طعن المذكورين لان المحلقة جزء العنصر

فانك لا تعلم ان كل
الامر على العارفين لا يحال في
الامر



السبي اعراضها في الماويها من العرايه بالهياس الحيات المعرويه

فان اخرجوا

۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱
 ۴۷۲
 ۴۷۳
 ۴۷۴
 ۴۷۵
 ۴۷۶
 ۴۷۷
 ۴۷۸
 ۴۷۹
 ۴۸۰
 ۴۸۱
 ۴۸۲
 ۴۸۳
 ۴۸۴
 ۴۸۵
 ۴۸۶
 ۴۸۷
 ۴۸۸
 ۴۸۹
 ۴۹۰
 ۴۹۱
 ۴۹۲

من طبع
و در
نظر
دقیق

فان كان العلم انما هو العلم بالذاتية
 فليس هو العلم بالذاتية بل هو العلم
 بالذاتية وهو العلم بالذاتية
 فان كان العلم انما هو العلم بالذاتية
 فليس هو العلم بالذاتية بل هو العلم
 بالذاتية وهو العلم بالذاتية

فان كان العلم انما هو العلم بالذاتية
 فليس هو العلم بالذاتية بل هو العلم
 بالذاتية وهو العلم بالذاتية
 فان كان العلم انما هو العلم بالذاتية
 فليس هو العلم بالذاتية بل هو العلم
 بالذاتية وهو العلم بالذاتية

والعلوم لا يبحث فيها الا عن الاعراض الذاتية لموضوعاتها
 فلهذا قال عن عوارضه التي تلحقها هو العلم بالذاتية
 الاعراض الذاتية واقامة للحد مقام الحد ودواذ انهم هذا
 فنقول موضوع المنطق المعلومات التصورية والتصدية ببقية
 لان المنطق يبحث عن اعراضها الذاتية وما يبحث في العلم عن
 اعراضها الذاتية فهو موضوع ذلك العلم فيكون للمعلومات التصورية
 والتصدية موضوع المنطق وانما قلنا ان المنطق يبحث عن الاعراض
 الذاتية للمعلومات التصورية والتصدية ببقية لانها يبحث عنها

فان كان العلم انما هو العلم بالذاتية
 فليس هو العلم بالذاتية بل هو العلم
 بالذاتية وهو العلم بالذاتية
 فان كان العلم انما هو العلم بالذاتية
 فليس هو العلم بالذاتية بل هو العلم
 بالذاتية وهو العلم بالذاتية

فان كان العلم انما هو العلم بالذاتية
 فليس هو العلم بالذاتية بل هو العلم
 بالذاتية وهو العلم بالذاتية
 فان كان العلم انما هو العلم بالذاتية
 فليس هو العلم بالذاتية بل هو العلم
 بالذاتية وهو العلم بالذاتية

فان كان العلم انما هو العلم بالذاتية
 فليس هو العلم بالذاتية بل هو العلم
 بالذاتية وهو العلم بالذاتية
 فان كان العلم انما هو العلم بالذاتية
 فليس هو العلم بالذاتية بل هو العلم
 بالذاتية وهو العلم بالذاتية

၂၁

712

[illegible]

عصام
او بکر بن علی در جگر بنی نعل
فوز پند الاموال مارضت
در الجود فی بنی نصری در
لولا نباده دی در
فرج الی فضل الیصال قائل
و کذا انکم بالنسبه الی الصغری و الی

لا يمكن تصور الحكم عليه بكنه
 في ان كان كنه الحكم عليه بكنه
 لا يمكن تصور الحكم عليه بكنه
 في ان كان كنه الحكم عليه بكنه

لا يمكن تصور الحكم عليه بكنه
 في ان كان كنه الحكم عليه بكنه
 لا يمكن تصور الحكم عليه بكنه
 في ان كان كنه الحكم عليه بكنه

لا يمكن تصور الحكم عليه بكنه
 في ان كان كنه الحكم عليه بكنه
 لا يمكن تصور الحكم عليه بكنه
 في ان كان كنه الحكم عليه بكنه

تصور الحكم عليه ليس معناه ان يستدعي تصور الحكم عليه بكنه
 الحقيقة حتى لو لم يتصور حقيقة الشيء لا يمنع الحكم عليه بل المراد انه
 يستدعي تصور وجهه ما لم يكن حقيقة أو بامصادق عليه فانا
 نحكم على شيء لا نعرف حقائقه كما نحكم على واجب الوجود بالعلم
 والقدر وقول على شبح نراه من بعيد بان شغل الجيز المعين فلو كان
 الحكم مستدعيا لتصور الحكم عليه بكنه حقيقة لم يصح منا امثال
 هذه الاحكام وثانيهما ان الحكم في ايديهم مقول بالاشتراك
 على معنيين احدهما النسبة الايجابية او السلبية للتصور فبين
 شيئين وثانيهما ايقاع تلك النسبة الايجابية او ان تراعى افعى بالحكم
 حيث حكم بان كذا في التصديق من تصور الحكم النسبة الايجابية
 او السلبية وحيث قال لا تمنع الحكم من جعل ايقاع النسبة او ان تراعى
 تنبيهها على تغاير معنى الحكم فلا فلان كان للردب النسبة الايجابية في
 الموضوعين لكن لقول لا تمنع الحكم من جعل احد هذه الامور معنى او
 ايقاع النسبة فيهما فيلزم استدعاء التصديق تصور ايقاع وهو
 باطل لاننا اذا ذكرنا النسبة واقعا وليس بواقعة يحصل التصديق

لا يمكن تصور الحكم عليه بكنه
 في ان كان كنه الحكم عليه بكنه
 لا يمكن تصور الحكم عليه بكنه
 في ان كان كنه الحكم عليه بكنه

لا يمكن تصور الحكم عليه بكنه
 في ان كان كنه الحكم عليه بكنه
 لا يمكن تصور الحكم عليه بكنه
 في ان كان كنه الحكم عليه بكنه

لا يمكن تصور الحكم عليه بكنه
 في ان كان كنه الحكم عليه بكنه
 لا يمكن تصور الحكم عليه بكنه
 في ان كان كنه الحكم عليه بكنه

لا يمكن تصور الحكم عليه بكنه
 في ان كان كنه الحكم عليه بكنه
 لا يمكن تصور الحكم عليه بكنه
 في ان كان كنه الحكم عليه بكنه

لا يمكن تصور الحكم عليه بكنه
 في ان كان كنه الحكم عليه بكنه
 لا يمكن تصور الحكم عليه بكنه
 في ان كان كنه الحكم عليه بكنه

القول في بيان ان التصديق لا يتصور الا بالاعتقاد
 الذي هو التصديق بالاعتقاد لا بالاعتقاد
 الذي هو التصديق بالاعتقاد لا بالاعتقاد

٢٩

ولا يتوقف حصوله على تصور الاشكال والادراك فاقبلت هذه التامية اذا كان الحكم
 ادراكا اما اذا كان فعلا فالصدق يتوقف على تصور الحكم لان فعله من الافعال
 الاختيارية للتفسير والافعال الاختيارية انما تصدر عنها بعد شعورها
 بها والصدق الاصل لها فحصول الحكم موقوف على تصور حصول التصديق
 موقوف على حصول الحكم فحصول التصديق موقوف على تصور الحكم على
 المصنف في شرحه للمخصص صرح بجعله شطرا لاجزاء التصديق حتى
 لا يبدل اجزاء التصديق على اربعة فتقول قوله لان كل تصديق لابد فيه من
 تصور الحكم يدل على ان تصور الحكم جزء من اجزاء التصديق وقوله ان المراد به
 ايقاع النسبة في الموضوعين لاجزاء التصديق على اربعة وهو موضح
 بخلافه قال الامام في الملخص كل تصديق لابد فيه من ثلاث تصورات تصو
 الحكم عليه بها الحكم قيل فروقا بين قوله في الملخص هذا لان الحكم
 قال الامام تصور له محال بخلافه ما قال المصنف ان يجوز ان يكون قوله والحكم
 معطوفا على تصور الحكم عليه فيجوز ان يكون تصورا كان قال لابد والتصديق
 من الحكم وغير لازم منه ان يكون تصورا وان يكون معطوفا على الحكم عليه في
 يكون تصورا وفي غير ذلك قوله الحكم لو كان معطوفا على تصور الحكم عليه

في حقه ما ذكره من زيادة اوجه في مذهبنا على اربعة

القول في بيان ان التصديق لا يتصور الا بالاعتقاد
 الذي هو التصديق بالاعتقاد لا بالاعتقاد
 الذي هو التصديق بالاعتقاد لا بالاعتقاد

٢٩

ولا يتوقف حصوله على تصور الاشكال والادراك فاقبلت هذه التامية اذا كان الحكم
 ادراكا اما اذا كان فعلا فالصدق يتوقف على تصور الحكم لان فعله من الافعال
 الاختيارية للتفسير والافعال الاختيارية انما تصدر عنها بعد شعورها
 بها والصدق الاصل لها فحصول الحكم موقوف على تصور حصول التصديق
 موقوف على حصول الحكم فحصول التصديق موقوف على تصور الحكم على
 المصنف في شرحه للمخصص صرح بجعله شطرا لاجزاء التصديق حتى
 لا يبدل اجزاء التصديق على اربعة فتقول قوله لان كل تصديق لابد فيه من
 تصور الحكم يدل على ان تصور الحكم جزء من اجزاء التصديق وقوله ان المراد به
 ايقاع النسبة في الموضوعين لاجزاء التصديق على اربعة وهو موضح
 بخلافه قال الامام في الملخص كل تصديق لابد فيه من ثلاث تصورات تصو
 الحكم عليه بها الحكم قيل فروقا بين قوله في الملخص هذا لان الحكم
 قال الامام تصور له محال بخلافه ما قال المصنف ان يجوز ان يكون قوله والحكم
 معطوفا على تصور الحكم عليه فيجوز ان يكون تصورا كان قال لابد والتصديق
 من الحكم وغير لازم منه ان يكون تصورا وان يكون معطوفا على الحكم عليه في
 يكون تصورا وفي غير ذلك قوله الحكم لو كان معطوفا على تصور الحكم عليه

في حقه ما ذكره من زيادة اوجه في مذهبنا على اربعة

القول في بيان ان التصديق لا يتصور الا بالاعتقاد
 الذي هو التصديق بالاعتقاد لا بالاعتقاد
 الذي هو التصديق بالاعتقاد لا بالاعتقاد

٢٩

ولا يتوقف حصوله على تصور الاشكال والادراك فاقبلت هذه التامية اذا كان الحكم
 ادراكا اما اذا كان فعلا فالصدق يتوقف على تصور الحكم لان فعله من الافعال
 الاختيارية للتفسير والافعال الاختيارية انما تصدر عنها بعد شعورها
 بها والصدق الاصل لها فحصول الحكم موقوف على تصور حصول التصديق
 موقوف على حصول الحكم فحصول التصديق موقوف على تصور الحكم على
 المصنف في شرحه للمخصص صرح بجعله شطرا لاجزاء التصديق حتى
 لا يبدل اجزاء التصديق على اربعة فتقول قوله لان كل تصديق لابد فيه من
 تصور الحكم يدل على ان تصور الحكم جزء من اجزاء التصديق وقوله ان المراد به
 ايقاع النسبة في الموضوعين لاجزاء التصديق على اربعة وهو موضح
 بخلافه قال الامام في الملخص كل تصديق لابد فيه من ثلاث تصورات تصو
 الحكم عليه بها الحكم قيل فروقا بين قوله في الملخص هذا لان الحكم
 قال الامام تصور له محال بخلافه ما قال المصنف ان يجوز ان يكون قوله والحكم
 معطوفا على تصور الحكم عليه فيجوز ان يكون تصورا كان قال لابد والتصديق
 من الحكم وغير لازم منه ان يكون تصورا وان يكون معطوفا على الحكم عليه في
 يكون تصورا وفي غير ذلك قوله الحكم لو كان معطوفا على تصور الحكم عليه

في حقه ما ذكره من زيادة اوجه في مذهبنا على اربعة

القول في بيان ان التصديق لا يتصور الا بالاعتقاد
 الذي هو التصديق بالاعتقاد لا بالاعتقاد
 الذي هو التصديق بالاعتقاد لا بالاعتقاد

[illegible]

قوله من غير ان يرد عليه قوله لا انفكاك له
 بل من حيث ملائمتها للمسمى الحاصل
 سواء كانت تلكه للمسمى الحاصل
 او غير ذلك من غير ان يرد عليه قوله لا انفكاك له
 بل من حيث ملائمتها للمسمى الحاصل
 سواء كانت تلكه للمسمى الحاصل
 او غير ذلك من غير ان يرد عليه قوله لا انفكاك له

[illegible][illegible]

في مختلف النقط السبع من الشايد
فان هناك في كل واحد من هذه النقط
فلا يظهر الدلالة على الوجود والافتقار
بما لا يعصم عنه عدمه
والقصد من هنا ان هناك في المنطقة الاخرى
الطبيعية هي منطقة غير منطقة الاخرى
تختلف باختلاف الطابع والدافع
فخص النظر بالدلالة الوضعية
التي يطلق عليها
النقط لا تدل على ما سبق الدلالة
الوضعية لانه على الدلالة

وإن اللغية إذا كان بها غلطاً فليكن
الماثل وضعه اللغية إذا كان بها غلطاً
فليكن وضعه اللغية إذا كان بها غلطاً

مطلقا على نفس الشيء
 و هو موقوف على العلم
 فلا دور في اختصاصه بالشيء
 المطلق ١٢ و لا يمتد إلى
 سائر أقدارها ولا يمتد إلى
 ما لم يتلزم له بقوله لا يمتد
 الوجه إلى الوضع لا إلى العلم
 و لو كان الوضع لا يمتد
 فيا لم يمتد ١٣ و لا يمتد
 قوله لا يمتد إلى العلم
 و نقل السامع

بازوفا مدالی معانی علی فوق
ایچالا فاجالا وان
فصل اول

سید اوزی انور خاں صاحب دہلی

۱۹۵۰-۷۲۵۸۱۱۱۱۱۱۱۱۱۱

[illegible]

والمختلطة من الأضواء ليس في تلك المختلطة من الأضواء بل في تلك المختلطة من الأضواء
من لفظ الإنسان و ما ذكرت من وفقدان الجوارح يحمل لغيره من الأضواء في موضع لفظي
في جملته صريح المختلطة من الأضواء لا في تلك المختلطة من الأضواء بل في تلك المختلطة من الأضواء
في لفظ الإنسان و ما ذكرت من وفقدان الجوارح يحمل لغيره من الأضواء في موضع لفظي

امطلا 7 الش ر الجنب / اللفة (لان الصلوة في اللفة موقوف لابعاد في حصة 77

بعضی لفظ الانسان کان عالم
بعضی لفظ الانسان کان عالم
بعضی لفظ الانسان کان عالم
بعضی لفظ الانسان کان عالم

[illegible]

لقد التفتت الى العالمة باحاديث
لدى التفتت الى العالمة باحاديث
لدى التفتت الى العالمة باحاديث

1997-1998

وهما مطابقة أو تضمن أو التزام ذلك لان اللفظ اذا كان لا يحسب الموضوع على
 معنى فان ذلك المعنى الذي هو مدلول اللفظ اما ان يكون عين المعنى للموضوع او دخلا
 فيه او خارجا عنه فذلك اللفظ على معناه بواسطة اللفظ موضوع لذات المعنى
 مطابقة كذلك الانسان على الحيوان الناطق فان الانسان انما يدل على الحيوان
 الناطق لاجل انه موضوع للحيوان الناطق ودلالة علم معناه بواسطة اللفظ
 موضوع لمعنى خفي فيه لان المعنى المدلول باللفظ تضمن كذلك الانسان على الحيوان
 الناطق فان الانسان انما يدل على الحيوان الناطق لاجل انه موضوع للحيوان
 الناطق وهو معنى خفي فيه لحيوان الناطق لان هو مدلول باللفظ ودلالة علم
 معناه بواسطة اللفظ موضوع لمعنى خرج عنه ذلك المعنى المدلول
 التزام كذلك الانسان على قابل العلم وصنعة الكتابة فان دلالة عليه
 بواسطة اللفظ موضوع للحيوان الناطق وقابل العلم وصنعة الكتابة
 خارج عنه ولازمة اما تسمية الدلالة الاولى بالمطابقة فلان اللفظ
 مطابق اي موافق لتتمام ما وضع له من قولهم طابق النعل بالنعل اذا
 توافقا واما تسمية الدلالة الثانية بالتضمن فلان جزء المعنى الموضوع
 له داخل في ضمنه فهي دلالة على ما في ضمن المعنى الموضوع له

سببت تلك الألفاظ الثلاثة
في اللغة جازية بها أيضا فيقال
لأنه لا يوافقها ولا كانت
اللفظة جازية بها أيضا فيقال
ولأنه لا يوافقها ولا كانت
اللفظة جازية بها أيضا فيقال

لکھنؤ

[illegible]

في العلييات كالبحر في السفليات
 ولا يروى بالبحر كطائر البحر
 الحسوس واللامكين كطائر البحر
 في العلييات كالبحر في السفليات
 ولا يروى بالبحر كطائر البحر
 الحسوس واللامكين كطائر البحر
 في العلييات كالبحر في السفليات
 ولا يروى بالبحر كطائر البحر
 الحسوس واللامكين كطائر البحر

عۛ قولہ دیکھو علی صلیتہ السلام ادا نبھول من الشیطان کفری صورت کفری باغ و عیش باغ و عیش

[illegible]

١٢
 سورة زمر على صيغة العلوم اذا جعل من المصور كفى صورة كبرت كبرت بالحق
 والالتفات صدق عليه خاتمة
 عباد وملك سد الامكان
 من حيث الصدق كمن في خيرة
 غفور لغفور الامكان الخاص
 لان كل واحد منها سلب مقيد
 احد مقيد من خيرة عن
 يقال ان سلب مقيد
 المقيد عبارة عن سلب
 لا يمكن ان يكون سلبا
 الدلالة
 احد الطرفين جزء السلب الضرورة عن
 عن الطرفين بل بباية أي العكس
 زيادة عنهم الاصل الاول لانا
 نقول الامكان الخاص هو سلب
 الضرورة عن الجانب الموافق وسلب
 الضرورة عن الجانب المخالف الا ان
 العام هو سلب الضرورة عن الجانب
 المخالف لانه في جز من الاول
 بل ايضا فقط الامكان له الاول
 حكم الوضعين لوجان ضد السلب
 انقلا منه الى الامكان العباد
 ولا يخفى الاقوى الاضعف من
 وكل منهما فلا يفي بوجود
 افكان لان العباد
 بضعف الا

[illegible]

١٠
 ١١
 ١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

للأشياء والألوان م. عنه قوله لتوحيج المقام إلا مكان فذكر كون
فإن كان سلب الغزوة عن طريقه الوجود لم يسم بالمكان وإنما كان الخاص وإن كان السلب من أحد طريق الوجود وإنما هو لا مقام العالم إلا مع
وإن كان سلب ضرورة الوجود مخالفاً فهو لا مكان العالم القيد بجانب العلم ولا يصدق مع الراجب وإن كان ضرورة العلم بخصوصه فهو لا مكان العالم القيد
الوجود ولا يصدق على المتعنى ثم الراجب. إلا متناع فهو كونا بالذات وقد يكون بالغير وإما إلا مكان. يكون بالغير فتدبر ١٢ كونه

عمر لا ينفك

لا يجوز ان يكون قيد على
 ما لا يشترط في بيان انتفاء
 ما لا يشترط في بيان انتفاء
 ما لا يشترط في بيان انتفاء
 ما لا يشترط في بيان انتفاء

لان الوضو انما ليس بموضوع للضوء كان دالا عليه بتلك الدلالة
 بل بسبب وضع اللفظ للجزم المذموم له وكذا الوهم بقيد حد
 دلالة التضمن بذلك القيد لا ينقض بدلالة المطابقة فان اذا
 اطلق لفظ الامكان واريد به الامكان العام كان دلالة عليه
 مطابقة وصدق عليها انها دلالة اللفظ على ما دخل في المعنى
 الموضوع لان الامكان العام اخل في الامكان الخاص وهو معنى
 وضع اللفظ بازاءه ايضا فاذا قيدنا الحد بتوسط الوضع خرجت
 عنه لانها ليست بواسطة ان اللفظ موضوع لما دخل في المعنى
 فيسلك ذلك لو لم يقيد حد دلالة التزام بتوسط الوضع لا ينقض
 بدلالة المطابقة فان اذا اطلق لفظ الشمس وعنى بالضوء كان دلالة
 عليه مطابقة وصدق عليها انها دلالة اللفظ على ما خرج عن المعنى
 الموضوع فهي اخل في حد دلالة التزام لولا التقيد بتوسط
 الوضع فاذا قيد بخرجت عنه لانها ليست بواسطة ان اللفظ موضوع
 لما خرج ذلك المعنى عنه قال وليشترط في الدلالة التزامية ان
 الخراج بحالة يلزم من تصور المسمى في الذهن بصورة ولا لاقتضاه

لا يجوز ان يكون قيد على
 ما لا يشترط في بيان انتفاء
 ما لا يشترط في بيان انتفاء
 ما لا يشترط في بيان انتفاء
 ما لا يشترط في بيان انتفاء

قولوا لا يجوز ان يكون قيد على
 ما لا يشترط في بيان انتفاء
 ما لا يشترط في بيان انتفاء
 ما لا يشترط في بيان انتفاء
 ما لا يشترط في بيان انتفاء

لا يجوز ان يكون قيد على
 ما لا يشترط في بيان انتفاء
 ما لا يشترط في بيان انتفاء
 ما لا يشترط في بيان انتفاء
 ما لا يشترط في بيان انتفاء

في الزمان الثاني او بالنظر الى شخص
الاقتضاء لا يكون متوقفا على اعتبار
الاشياء بل هو مقتضى الوجود في نفسه
ولا يشترط فيه وجوده في غيره

الانتماء الى سبط فاما
في عبارة فليعلم ان
قول الشارح من شرط هو الدلالة
الخارج من شرط في الدلالة
بما وليتجوز ان يثبت في الدلالة
الانتماء الى سبط فاما
الانتماء الى سبط فاما
ولا يثبت في الدلالة
ان المقصود بيان عدم اشتراط
الدلالة في الدلالة
باللزام الذي يردون ان اللزوم
باللزام الخارجي بدون الشرط
الذي يثبت فان الغرض من الشرط
تحقق الدلالة الانتماء الى سبط
في عدم فعل اللزوم
دلالة الانتماء الى سبط
الدلالة الانتماء الى سبط
الانتماء الى سبط فاما
ولا يثبت في الدلالة
على قوله وهو اللزوم الذي يثبت
ان لا يثبت في الدلالة
الذي يثبت في الدلالة
الانتماء الى سبط فاما
بعبارة فليعلم ان
في الدلالة الانتماء الى سبط
مولا فاما

44

[illegible][illegible][illegible]

49

الملة تحقق اللام ٣ كما سر لنا ان المفسنين فخر الملة والدين الاسلام الوعيد للكرزى ١٣ طبعه ٢

قوله
بوزان يكون للملابية
الرفع لا يقال لما كان جازكون اللفظ
موضوعا للشيء بسيط ولا ملحق بالمتضمن
ان يكون جازان يكون من الالبيان
الاستلزام المطابقة للمتضمن
باجنبها فان الاستلزام لا يتوقف على
اللفظ موضوعا للشيء كذا في الاول متعلق
موضوعا للشيء فان وجوده لا وجود
شك للملابية فان وجوده لا وجود
كون اللفظ موضوعا للشيء
عدم استلزام المطابقة

يقولون انهم قد حققوا ما هم في حاجة اليه
فما نحن في حاجة اليه من غير ما هم في حاجة اليه
الفضل باننا لم نحقق المطابقة بدون
الرضى قال الامامنا ليست غير بل
ولم نأخذنا ليست غير بل
قال ان يقول الامام الذي في الملام
قال ان يقول الامام الذي في الملام
من تصور الملام في تصور الامام
من تصور الملام في تصور الامام
غير بل ان التصديق به في هذا القدر
تصور الملام اذا استلزم في كل طرف
تصور كل واحد من طرفه في
الامامنا عاود

[illegible][illegible]

يجزئ منه الدلالة على جزء معناه أو لا يقصد فاقصد بجزء من الدلالة
على جزء معناه فهو المركب كما في الجحارة فان الرامي مقصود من الدلالة
على معنى منسوب الى موضوع ما والجحارة مقصود من الدلالة على الجسم
المعين ومجموع المعنيين معنى امي الجحارة فلا بد ان يكون اللفظ جزء
وان يكون الجزء دلالة على معنى وان يكون ذلك للمعنى جزء المعنى
المقصود من اللفظ وان يكون دلالة بجزء اللفظ على جزء معنى المقصود
مقصودة فيخرج عن الحد ما لا يكون له جزء كهيئة الاستفهام وما يكون
له جزء لكن دلالة له على معنى كزيد وما يكون له جزء دال على المعنى
لكن ذلك المعنى لا يكون جزء للمعنى المقصود كعبدا الله عما فان له
جزءا كعبدا لا على معنى وهو العبودية لكنه ليس جزء المعنى المقصود
اي الذات المشخصة وما يكون له جزء دال على جزء المعنى المقصود
ولكن لا يكون دلالة مقصودة كالحوان الناطق اذا سمي به

بجزء منه الدلالة على جزء معناه او لا يقصد فان قصد بجزء منه الدلالة
على جزء معناه فهو المركب كما في البحارة فان الرامي مقصود منه الدلالة
على معنى منسوب الى موضوع ما والبحارة مقصود منه الدلالة على الجسم
المعين ومجموع المعنيين معنى اى البحارة فلا بد ان يكون اللفظ جزء
وان يكون الجزء دلالة على معنى وان يكون ذلك للمعنى جزء المعنى
المقصود من اللفظ وان يكون دلالة بجزء اللفظ على جزء معنى المقصود
مقصودة فيخرج عن الحد ما لا يكون له جزء كهيئة الاستفهام وما يكون
له جزء لكن دلالة له على معنى كزيد وما يكون له جزء دال على المعنى
لكن ذلك المعنى لا يكون جزء للمعنى المقصود كعباد الله فان له
جزء اعبد دالا على معنى وهو العبودية لكنه ليس جزء المعنى المقصود
اي الذات المشخصة وما يكون له جزء دال على جزء المعنى المقصود
ولكن لا يكون دلالة مقصودة كالحیوان الناطق اذا سمي به

ان المقصود بجزء من التركيب هو الدلالة على جزء من المعنى المقصود
فان التركيب والافراد لا يمتثلان في اللفظ فيكون
حالة واحدة فلفظ التركيب لا يمتثل في اللفظ فيكون
الافراد والافراد لا يمتثلان في اللفظ فيكون

ان المقصود بجزء من التركيب هو الدلالة على جزء من المعنى المقصود
فان التركيب والافراد لا يمتثلان في اللفظ فيكون
حالة واحدة فلفظ التركيب لا يمتثل في اللفظ فيكون
الافراد والافراد لا يمتثلان في اللفظ فيكون

فان كان متناولاً على معنى الانسان فانه لا يكون من جنس بقية الماهية
 فانه اذا سئل عن معنى الانسان فانه لا يكون من جنس بقية الماهية
 فانه اذا سئل عن معنى الانسان فانه لا يكون من جنس بقية الماهية
 فانه اذا سئل عن معنى الانسان فانه لا يكون من جنس بقية الماهية

شخص انساني فان معناه الماهية الانسانية مع الشخص فلما هي
 لان معناه ما اذا سئل عن معنى شخص انساني فانه لا يكون من جنس بقية الماهية
 لانسانية مجموع مفهوم الحيوان والناطق فالحيوان مثلاً الذي
 هو جزء اللفظ دال على جزء المعنى المقصود الذي هو الشخص الانساني
 لانه دال على مفهوم الحيوان ومفهوم الحيوان جزء الماهية الانسانية
 وهي جزء معنى اللفظ المقصود لكن كالاتي الحيوان على مفهومها ليست مقصورة
 في حال العلم بل ليس المقصود من الحيوان الناطق الا الذات الشخصية
 والا اي وان لم يقصد بجزء منه الدلالة على جزء معناه فهو
 المفرد سواء لم يكن له جزء او كان له جزء ولم يدل على معنى او كان له
 جزء دال على معنى ولا يكون ذلك المعنى جزء المعنى المقصود من اللفظ
 كعبد الله او كان له جزء دال على جزء المعنى المقصود لكن لم يكن كالاتي
 مقصورة فحداً مفرد يتناول الالفاظ الاربعة فان المفرد مقدم
 على المركب لطبعاً فله الخيرة وضعا ومخالفة الوضع الطبع في قوة الخطأ
 عند المحصلين فنقول للمفرد والمركب اعتباراً ان احدهما بحسب الذات
 وهو ما صدق عليه المفرد من زيد وعمر وغيرهما وثانيهما بحسب
 المفهوم وهو ما وضع اللفظ بازانة كالكاتب مثلاً فان له مفهوماً هو شئ

في قولهم سواد لم يكن لا يعني في قولهم سواد لم يكن لا يعني في قولهم سواد لم يكن لا يعني

ان المعنى داخل على المقصود لان المقصود
 ان المعنى داخل على المقصود لان المقصود
 ان المعنى داخل على المقصود لان المقصود
 ان المعنى داخل على المقصود لان المقصود

وان كان سواداً فله الخيرة وضعا ومخالفة الوضع الطبع في قوة الخطأ
 وان كان سواداً فله الخيرة وضعا ومخالفة الوضع الطبع في قوة الخطأ
 وان كان سواداً فله الخيرة وضعا ومخالفة الوضع الطبع في قوة الخطأ

فان كان متناولاً على معنى الانسان فانه لا يكون من جنس بقية الماهية
 فانه اذا سئل عن معنى الانسان فانه لا يكون من جنس بقية الماهية
 فانه اذا سئل عن معنى الانسان فانه لا يكون من جنس بقية الماهية
 فانه اذا سئل عن معنى الانسان فانه لا يكون من جنس بقية الماهية

45

الضم قمر كمن احيى و هو صائق في الوقف و لم يوجد لان كان كونه ضاعا الى الوجود بسبوتا بقصر الوجود ١٢١٢

لا غريب اليه وهم فيهم ١٣
والا لزمهم ايضا واما اعتبارنا
مطلقاتنا حيث يندرج فيها
الطائفة وصدورها من القسم
المقسم الى اقسام اخرى
بإحدى اقسام القسم في انفس
يقال ان القسم مطلقا بحيث لا
يحق تقسيمه في غيره وصدور الاقسام
الاولى من القسم الى اقسام

44

في القسمة والوجه الاول ان تم يفيد وجوب اعتبار المطابقة في القسمة
 قال هو ان يصلح ان يخبر به واحدة كفي ولا وان صلح
 لذلك فان دل هيئة على ثمان معين من الارضنة الثلاثة فهو الكلمة
 وان لم يدل فهو لا اسم اقول اللفظ المفرد اما اداة او كلمة او اسم
 لانه اما ان يصلح ان يخبر به واحدة او لا يصلح فان لم يصلح لان
 يخبر به واحدة فهو اداة كفي ولا وانما ذكر مثالين لان ما لا يصلح
 لان يخبر به واحدة اما ان لا يصلح للاخبار به اصلا كفي فان الخبر
 في قولنا زيد في الدار هو حصل او حاصل ولا دخل لفي في الاخبار
 به واما ان يصلح للاخبار به لكن لا يصلح للاخبار به واحدة كذا فان
 الخبر في قولنا زيد كاجر هو لا جحر ولا يدخل في الاخبار بل عاك
 تقول الافعال الناقصة لا تصلح لان يخبر بها واحدة هافين ان تكون اداة فتقول
 ارجع فذلك حتى انهم قسموا الادوات اربعة مائة وثمانية الناقصة كل افعال
 الناقصة وغايتها في الباري اصطلاحهم لا يطابق اصطلاح النحاة ذلك
 غير لازم لانهم في الالفاظ من حيث المعنى ونظر النحاة فيها من حيث اللفظ
 نفسه عند تغلغل حتى لا يلزم تطابق الاصطلاحين وان صلح لا يخبر به

92

بسم الله الرحمن الرحيم

سید الشهدا علی کرم الله وجوهه الغر المبرورین

نظمت الواو شتتفیف بخلاف
الضایس و نقل حکمہ الی سین الی
بیم یصح الوقف فی فی الغمر
نیز با اسکن و قبل الغمر

لا تتركوا هذه
 الشدة في تفسيره المذكور
 فيها مسائل و
 فيه تأملات
 كما قال بعض الشعراء
 جملات السنان بها
 لب التمام في كلام
 ما خرج السنان في
 كتاب شرح المولى
 لكافية في الحديث

لأن الوقف سوا ركان فالسكون
أو لا شمام لا يكون إلا على المتحرك
كما لا يخفى على راقد صف البربر
كروية

ملاحظة

واصطلاحاً أياً كان هو العرف الخاص بـ اصطلاح النجاة والنظر
 وان لم يترك موضوعه الأول يسمى بالنسبة المنقول عنه حقيقة
 وبالنسبة المنقول اليه مجازاً كما لا سداً بالنسبة الحيوان المنقول
 والرجل الشجاع **اقول** هذا إشارة إلى القسمة الاسم بالقياس إلى
 معناه فالاسم أمان يكون معناه واحداً أو كثيراً فإما كان الأول أي
 أن كان معناه واحداً فإما أن يتشخص ذلك المعنى إلى ما يصلح أن يكون
 مقولاً على كثيرين أو لم يتشخص أي يصلح أن يقال على كثيرين فإن
 تشخص ذلك المعنى ولم يصلح أن يقال على كثيرين كزبد البحر
 علم في عرف النجاة لأنه علامة تدل على شخص معين وجزئياً
 حقيقياً في عرف المنطقين وإن لم يتشخص يصلح أن يقال على كثيرين
 فهو الكل والكثيرون أفراد فلا يخاف أن يكون حصوله في أفراد
 الذهنية والخارجية على السوية أو لا فإنا تساوت كلا أفراد الذهنية
 والخارجية وحصوله وصل عليه باسم متواطئ لأن أفرادها
 متوافقة ومعناه المتواطئ هو التوافق كما لا نسا والشمس فان الانساق
 الأفراد في الخارج رصد عليها بالسوية والشمس لها أفراد والذهن

أولاً دافعاً ورأى من الآخر لا عبادة

الاصطلاح هو عرف خاص بـ اصطلاح النجاة والنظر
 وان لم يترك موضوعه الأول يسمى بالنسبة المنقول عنه حقيقة
 وبالنسبة المنقول اليه مجازاً كما لا سداً بالنسبة الحيوان المنقول
 والرجل الشجاع **اقول** هذا إشارة إلى القسمة الاسم بالقياس إلى
 معناه فالاسم أمان يكون معناه واحداً أو كثيراً فإما كان الأول أي
 أن كان معناه واحداً فإما أن يتشخص ذلك المعنى إلى ما يصلح أن يكون
 مقولاً على كثيرين أو لم يتشخص أي يصلح أن يقال على كثيرين فإن
 تشخص ذلك المعنى ولم يصلح أن يقال على كثيرين كزبد البحر
 علم في عرف النجاة لأنه علامة تدل على شخص معين وجزئياً
 حقيقياً في عرف المنطقين وإن لم يتشخص يصلح أن يقال على كثيرين
 فهو الكل والكثيرون أفراد فلا يخاف أن يكون حصوله في أفراد
 الذهنية والخارجية على السوية أو لا فإنا تساوت كلا أفراد الذهنية
 والخارجية وحصوله وصل عليه باسم متواطئ لأن أفرادها
 متوافقة ومعناه المتواطئ هو التوافق كما لا نسا والشمس فان الانساق
 الأفراد في الخارج رصد عليها بالسوية والشمس لها أفراد والذهن

الاصطلاح هو عرف خاص بـ اصطلاح النجاة والنظر
 وان لم يترك موضوعه الأول يسمى بالنسبة المنقول عنه حقيقة
 وبالنسبة المنقول اليه مجازاً كما لا سداً بالنسبة الحيوان المنقول
 والرجل الشجاع **اقول** هذا إشارة إلى القسمة الاسم بالقياس إلى
 معناه فالاسم أمان يكون معناه واحداً أو كثيراً فإما كان الأول أي
 أن كان معناه واحداً فإما أن يتشخص ذلك المعنى إلى ما يصلح أن يكون
 مقولاً على كثيرين أو لم يتشخص أي يصلح أن يقال على كثيرين فإن
 تشخص ذلك المعنى ولم يصلح أن يقال على كثيرين كزبد البحر
 علم في عرف النجاة لأنه علامة تدل على شخص معين وجزئياً
 حقيقياً في عرف المنطقين وإن لم يتشخص يصلح أن يقال على كثيرين
 فهو الكل والكثيرون أفراد فلا يخاف أن يكون حصوله في أفراد
 الذهنية والخارجية على السوية أو لا فإنا تساوت كلا أفراد الذهنية
 والخارجية وحصوله وصل عليه باسم متواطئ لأن أفرادها
 متوافقة ومعناه المتواطئ هو التوافق كما لا نسا والشمس فان الانساق
 الأفراد في الخارج رصد عليها بالسوية والشمس لها أفراد والذهن

في الجواب يقال ان الاسم المشترك كزبد البحر والشمس والافراد
 في الجواب يقال ان الاسم المشترك كزبد البحر والشمس والافراد

الاصطلاح هو عرف خاص بـ اصطلاح النجاة والنظر
 وان لم يترك موضوعه الأول يسمى بالنسبة المنقول عنه حقيقة
 وبالنسبة المنقول اليه مجازاً كما لا سداً بالنسبة الحيوان المنقول
 والرجل الشجاع **اقول** هذا إشارة إلى القسمة الاسم بالقياس إلى
 معناه فالاسم أمان يكون معناه واحداً أو كثيراً فإما كان الأول أي
 أن كان معناه واحداً فإما أن يتشخص ذلك المعنى إلى ما يصلح أن يكون
 مقولاً على كثيرين أو لم يتشخص أي يصلح أن يقال على كثيرين فإن
 تشخص ذلك المعنى ولم يصلح أن يقال على كثيرين كزبد البحر
 علم في عرف النجاة لأنه علامة تدل على شخص معين وجزئياً
 حقيقياً في عرف المنطقين وإن لم يتشخص يصلح أن يقال على كثيرين
 فهو الكل والكثيرون أفراد فلا يخاف أن يكون حصوله في أفراد
 الذهنية والخارجية على السوية أو لا فإنا تساوت كلا أفراد الذهنية
 والخارجية وحصوله وصل عليه باسم متواطئ لأن أفرادها
 متوافقة ومعناه المتواطئ هو التوافق كما لا نسا والشمس فان الانساق
 الأفراد في الخارج رصد عليها بالسوية والشمس لها أفراد والذهن

منها ما يجب ان لا يكون في نفسه
لان الواجب ان لا يكون في نفسه
منها ما يجب ان لا يكون في نفسه
لان الواجب ان لا يكون في نفسه

وصدقها عليها ايضا بالسوية وان لم تتساوا لافراد بل كان
حصوله في بعضها اولي واقدم واشد من البعض الآخر في مشكلتها
والتشكيك على ثلث اوجه التشكيك بالاولوية وهو اختلا الافراد
في الاولوية وعدمها كالوجوه فانه في الواجب اتم واثبت واغنى منه
في الممكن والتشكيك بالتقدم والتأخر وهو ان يكون حصوله في
في بعض المتقدم على حصوله في البعض الآخر كالوجوه ايضا في حصوله
في الواجب قبل حصوله في الممكن والتشكيك بالشدة والضعف
وهو ان يكون حصول معناه في بعض اشد من حصوله في البعض
كالوجوه ايضا فانه في الواجب اشد من الممكن لان اثار الوجوه في وجوه الواجب
اكثر كما ان اثر البياض هو تفرق البصر في بياض الثلج اكثر مما في
بياض العاج وانما سمي مشككا لان افراد مشتركة في اصل معناه
ومختلفة بل احاد الوجوه الثلاثة فالناظر اليه انظر الى جهة الاشترار الخيلة
ان متواطئ توافق افراده فيه وانظر الى جهة الاختلاف او هذه اشارة
كان لفظه معان مختلفة كالغيز فالناظر فيه يتشكك هل هو صواب
او مشترك فلهذا سمي بهذا الاسم وان كان الثاني ايمان كان للمعاني

منها ما يجب ان لا يكون في نفسه
لان الواجب ان لا يكون في نفسه
منها ما يجب ان لا يكون في نفسه
لان الواجب ان لا يكون في نفسه

منها ما يجب ان لا يكون في نفسه
لان الواجب ان لا يكون في نفسه
منها ما يجب ان لا يكون في نفسه
لان الواجب ان لا يكون في نفسه

منها ما يجب ان لا يكون في نفسه
لان الواجب ان لا يكون في نفسه
منها ما يجب ان لا يكون في نفسه
لان الواجب ان لا يكون في نفسه

منها ما يجب ان لا يكون في نفسه
لان الواجب ان لا يكون في نفسه
منها ما يجب ان لا يكون في نفسه
لان الواجب ان لا يكون في نفسه

فاما ان يتخلل بين تلك المعاني نقل بان كان موضوعا للمعنى او لا
ثم لو حظ ذلك المعنى ووضع معنى اخر له مناسبة بينهما او لم يتخلل فان لم يتخلل
النقل بل كان وضع لتلك المعاني على السوية اى كما كان موضوعا
لهذا المعنى يكون موضوعا لتلك المعنى من غير نظر الى المعنى الاول
فهو المشترك لا مشترك بين تلك المعاني كالعين فانها موضوعة
للباصرة والماء والركبة والذهب على السواء وان تتخلل بين تلك
المعاني نقل فاما ان يترك استعماله في المعنى الاول ولا فان تركه يسمى لفظا
منقولا لنقله من المعنى الاول والناقل اما الشرع فيكون منقولا شرعيا
كالصلوة والصوم فانها في الاصل للدعاء ومطلق الاصل ثم نقلها
الشرع الى الامور بالخصوص وكلامها بالخصوص مع النية واما غير
الشرع وهو العرف العام فهو المنقول بعرف كاللينة فانها في اصل اللغة
لكما بين على الارض ثم نقل العرف العام الخواتم القوائم لا يبع من الخيل والبغال
لما كان في الاصل على الارض ثم نقل العرف العام الخواتم القوائم لا يبع من الخيل والبغال

[illegible]

10

انما قال ذلك لانهم لا يرون عقلا من اقتناء البحث والاشروع في بحث آخر فلا بد من العلم والمعرفة

سؤال ودعاء ومع التساوي التماس لمن لم يدل فهو التنبه فيندرج
فيه التمني والترجي والتعجب والقسم والنداء وامان غير التام فهو امتقيد
كالجوان الناطق وامان غير تقيدي كالركب من اسم واداة او
واداة اقول لما فرغ عن المفرد واقسامه شرع في المركب واقسامه
وهو اتمام او غير تام لان امان يصح السكوت عليه فيفيد المخاطب
فائدة تامة ولا يكون مستتعا للفظ اخر ينتظره المخاطب كما
اذا قيل زيد فيبقى المخاطب منتظرا لان يقال قائم وقاعد مثل
بخلاف ما اذا قيل زيد قائم وامان لا يصح السكوت عليه فن
صح السكوت عليه فهو المركب التام والا فهو للمركب الناقص وغير التام
والمركب التام امان يحتمل الصدق والكذب فهو الخبر والقضية ولا
فهو لا يشاء ان قيل ان خبرا ان يكون مطابقا للواقع ولا فاكنا مطابقا للواقع
الكن وان لم يكن مطابقا يحتمل الصدق فلا خبر داخل في الحد فقد يجاب عنه
بأن المراد بالواو والواصل والفاصل بمعنى الخبر هو الكذب يحتمل الصدق والكن
فكل خبر صادق يحتمل الصدق وكل خبر كاذب يحتمل الكذب فجميع الاخبار داخل
في الحد لا يخرج من كون الاحتمال لا معناه بل يجب يقال الخبر صادق والكذب

من المقدم واللاحق
من المقدم واللاحق
من المقدم واللاحق

من المقدم واللاحق
من المقدم واللاحق
من المقدم واللاحق

من المقدم واللاحق
من المقدم واللاحق
من المقدم واللاحق

من المقدم واللاحق
من المقدم واللاحق
من المقدم واللاحق

من المقدم واللاحق
من المقدم واللاحق
من المقدم واللاحق

من المقدم واللاحق
من المقدم واللاحق
من المقدم واللاحق

من المقدم واللاحق
من المقدم واللاحق
من المقدم واللاحق

من المقدم واللاحق
من المقدم واللاحق
من المقدم واللاحق

من المقدم واللاحق
من المقدم واللاحق
من المقدم واللاحق

من المقدم واللاحق
من المقدم واللاحق
من المقدم واللاحق

من المقدم واللاحق
من المقدم واللاحق
من المقدم واللاحق

من المقدم واللاحق
من المقدم واللاحق
من المقدم واللاحق

من المقدم واللاحق
من المقدم واللاحق
من المقدم واللاحق

من المقدم واللاحق
من المقدم واللاحق
من المقدم واللاحق

من المقدم واللاحق
من المقدم واللاحق
من المقدم واللاحق

في الجواب ان المراد احتمال الصدق ولكن بتجسس النظر الى مفهوم
الخبر لا شك ان قولنا السماء فوقنا اذا جردنا النظر الى مفهوم النظم
الخارج احتمل عند العقل الكذب وقولنا اجتماع النقيضين موجود
يحتل الصدق بتجسس النظر الى مفهومه ^{فمحصل التقسيم ان المركب التام}
ان احتمل الصدق والكذب بحسب مفهومه فهو الخبر ولا فهو لا إنشاء
وهو اما ان يدل على طلب الفعل كالاتيوليتي وضعيته او لا يدل
فان دل على طلب الفعل كالاتيوليتي وضعيته فاما ان يقارن الاستعلاء او يقارن
التساوي او يقارن الخضوع فان قارن الاستعلاء فهو امر وان قارن
التساوي فهو التماس وان قارن الخضوع فهو سؤال او دعاء وانما
قيده بالدلالة بالوضع احترازاً عن الاخبار الدالة على طلب الفعل كالبالوضع
فان قولنا كتب عليكم الصلوة او اطلب منك الفعل دال
على طلب الفعل لكنه ليس بموضع لطلب الفعل بل للاخبار
عن طلب الفعل وان لم يدل على طلب الفعل فهو
تنبيه لانه نبه على ما في ضمير المتكلم ويندرج فيه التمسك
والتزجي والنداء والتعجب والقسم ولما قل ان يقول الاستفهام والنهر

نحو

بمضي فغيره انقسام على اصطلاح الاصوليين على خلاف اصطلاح اهل المروية ولا مشاحة في ذلك

في الجواب ان المراد احتمال الصدق ولكن بتجسس النظر الى مفهوم الخبر لا شك ان قولنا السماء فوقنا اذا جردنا النظر الى مفهوم النظم الخارج احتمل عند العقل الكذب وقولنا اجتماع النقيضين موجود يحتل الصدق بتجسس النظر الى مفهومه ان احتمل الصدق والكذب بحسب مفهومه فهو الخبر ولا فهو لا إنشاء وهو اما ان يدل على طلب الفعل كالاتيوليتي وضعيته او لا يدل فان دل على طلب الفعل كالاتيوليتي وضعيته فاما ان يقارن الاستعلاء او يقارن التساوي او يقارن الخضوع فان قارن الاستعلاء فهو امر وان قارن التساوي فهو التماس وان قارن الخضوع فهو سؤال او دعاء وانما قيده بالدلالة بالوضع احترازاً عن الاخبار الدالة على طلب الفعل كالبالوضع فان قولنا كتب عليكم الصلوة او اطلب منك الفعل دال على طلب الفعل لكنه ليس بموضع لطلب الفعل بل للاخبار عن طلب الفعل وان لم يدل على طلب الفعل فهو تنبيه لانه نبه على ما في ضمير المتكلم ويندرج فيه التمسك والتزجي والنداء والتعجب والقسم ولما قل ان يقول الاستفهام والنهر

عنه قوله كالتكليات التزميتية في انما جازمت الكلي خاضا الكلي بالامتناع عقوده عن الشر كونه

هو صوره فاشي في اسفل فوكاوت كليات مكافئ شيا ، والذبي يخرنا بالارهاب قتيل الى الشياخه في قرطبه ، شخصه بالسنه الفويه اخذ في المجهود والمجهود والاشيا والاشيا فاشي والاشيا والاشيا

عند العقل لم يمنع من صدقه على كثيرين وقد وقع في بعض النسخ
نفس تصور معناه وهو وهو لا مكان للمعنى معني كان المفهوم هو
المعنى وإنما قيد بنفس التصور لأن من الكليات ما يمنع الشركة بالنظر
إلى الخارج كواجب الوجود فان الشركة فيه ممتنعة بالدليل الخارج
لكن إذا جرد العقل النظر إلى مفهومه لم يمنع من صدق على كثيرين
فإن مجرد تصور لو كان مانعا من الشركة لم يفتقر في أثبات الوجوه
إلى دليل آخر كالكليات المفوضية مثل الاشياء الامكان للارواح
فإنها يمتنع ان تصدق على شيء من الاشياء في الخارج لكلا الطرفين
إلى مجرد تصورهما ومن هنا يعلم ان افراد الكل لا يجب ان يكون
الكل صادقا عليهم بل من افرادها ما يمتنع ان يصدق الكل عليه
في الخارج لو لم يمتنع العقل عن صدق عليه مجرد تصورهم فلو لم
نفس التصور في تعريف الكل والجزئي لدخل تلك الكليات في
تعريف الجزئي فلا يكون مانعا وخرجت عن تعريف الكل فلا يكون
جامعا وبيان التسمية بالكل والجزئي ان الكل جزء للجزئي غالبا
كما لا انسان جزئيا والحيوان جزء للانسان والجسم فجزء للجسم
عنه قوله كالكليات التي تميز بين في اقسامها من اكل خفاء الاكل لا يمنع عقده عن الشركة

[illegible][illegible][illegible][illegible]

وقام ماهية الاشياء انما يكون تمام الماهية المشتركة بينهما ولما كان
 النوع متعدد الاشخاص كالا انسان كان هو تمام ماهية كل واحد
 من افرادة فاذا سئل عن زيد مثلاً بما هو كان المقول في الجواب
 الانسان لان تمام الماهية المختصة به ان سئل عن زيد وعمره
 بما هما كان الجواب الانسان ايضا لان كمال ماهيتهما المشتركة
 بينهما فلا حرم ان يكون مقولا في جواب ما هو بحسب الخصوصية
 والشركة معا وان لم يكن متعدد الاشخاص بل ينحصر نوعه في شخص واحد
 كالثور كان مقولا في جواب ما هو بحسب الخصوصية المختصة بالسائل بما
 هو عند الشخص لا يطلب الا تمام الماهية المختصة به اذا فرغ اخل في
 الخارج حتى يجمع بينه وبين ذلك الشخص في السائل حتى يكون طابا لتمام الماهية
 المشتركة واذا علمت ان النوع ان تعدد الاشخاص في الخارج كان مقولا في كثيرين
 في جواب ما هو كالا انسان وان لم يتعد كان مقولا على واحد في جواب ما هو
 فهو اخذ كل مقول على واحد وعلى كثيرين متفقين بالحقائق في جواب
 ما هو فالكل جنس قولنا مقول على واحد ليدخل في كمال النوع الغير
 المتعدد الاشخاص قولنا او على كثيرين ليدخل النوع المتعدد الاشخاص

وانما ماهية الاشياء
 لا يكون لها وجود
 في الخارج بل هي
 في العقل فقط

انما هو كالا انسان وان لم يتعد كان مقولا على واحد في جواب ما هو
 فهو اخذ كل مقول على واحد وعلى كثيرين متفقين بالحقائق في جواب
 ما هو فالكل جنس قولنا مقول على واحد ليدخل في كمال النوع الغير
 المتعدد الاشخاص قولنا او على كثيرين ليدخل النوع المتعدد الاشخاص

وانما ماهية الاشياء
 لا يكون لها وجود
 في الخارج بل هي
 في العقل فقط

وقولنا متفقين بالحقائق لينخرج الجنس فان مقول على كثيرين مختلفين
 بالحقائق وقولنا في جواب ما هو لينخرج الثلثة الباقية اعني الفصل الرابع
 والعرض العام لانها يقال في جواب ما هو وهناك نظر وهو ان احد
 الامر ينكر انما اشتغال التعريف على مر مستدرك واما ان يكون
 جامعاً لان المراد بالكثيرين ان كان مطلقاً سواء كانوا موجودين في الخارج
 ام يكونوا قبيلاً ان يكون قول المقول على واحد زائداً حشواً لان النوع
 الغير المتعدد لا يحتاج في الخارج مقول على كثيرين موجودين في الذهن
 وان كان المراد بالكثيرين موجودين في الخارج يخرج عن التعريف كل انواع التي
 لا وجود لها في الخارج اصلاً كالغناء فلا يكون جامعاً والصواب ان يخرج من
 التعريف قول واحد بل اللفظ الكلي ايضاً فان المقول على كثيرين يغني عنه
 ويقال النوع هو المقول على كثيرين متفقين بالحققيقة في جواب ما هو

في المرضية في شكل الاخراج بقيد واحد فافهم
 في المرضية في شكل الاخراج بقيد واحد فافهم
 في المرضية في شكل الاخراج بقيد واحد فافهم
 في المرضية في شكل الاخراج بقيد واحد فافهم

وقولنا متفقين بالحقائق لينخرج الجنس فان مقول على كثيرين مختلفين
 بالحقائق وقولنا في جواب ما هو لينخرج الثلثة الباقية اعني الفصل الرابع
 والعرض العام لانها يقال في جواب ما هو وهناك نظر وهو ان احد
 الامر ينكر انما اشتغال التعريف على مر مستدرك واما ان يكون
 جامعاً لان المراد بالكثيرين ان كان مطلقاً سواء كانوا موجودين في الخارج
 ام يكونوا قبيلاً ان يكون قول المقول على واحد زائداً حشواً لان النوع
 الغير المتعدد لا يحتاج في الخارج مقول على كثيرين موجودين في الذهن
 وان كان المراد بالكثيرين موجودين في الخارج يخرج عن التعريف كل انواع التي
 لا وجود لها في الخارج اصلاً كالغناء فلا يكون جامعاً والصواب ان يخرج من
 التعريف قول واحد بل اللفظ الكلي ايضاً فان المقول على كثيرين يغني عنه
 ويقال النوع هو المقول على كثيرين متفقين بالحققيقة في جواب ما هو

در دسترس نیست

بعض الجوعى من حيث الجوعى فاجاب الجوعى بالبحر .
فردوا سؤلنى الانسان ومن بعض مشاكته فيه انه فى النبات كالترس مشال لا يجب ان ياتى به السائل فى سवालهم بين الانسان ويجمع مشاكته فيه كما ان الجواب فى النبات فالتسكل اخذ الجميع الواقع فى عبارة التسكع

[illegible][illegible]

والجسم المطلق
الجوهر جسرا
يكون له ماهية واحدة
صحيقة الخاطرة
عن الماهية وعو
عن جميع مشاركا
علاسا والفرق
للانسان في
مشاركاتها في
فهو البعيد كما
الانسان فيه
المشاركات
الحيوانية الجسم

[illegible][illegible]

شلوك اول
 ان يحزن
 هذا على
 الجواب
 البسوال
 انسان من
 ارعة
 بعض
 عضلات
 تشارك
 باقية
 ركات
 جنس

۱۱۰

بل ينتهي الى ما يساويه فيكون فصل جنس وكيف ما كان
 يميز الماهية عن مشاركيها في جنسها وفي وجودها فكان
 فصلا **اقول** هذا بيان للشق الثاني من الترتيد
 وهو ان جزء الماهية ان لم يكن تمام الجزء المشترك بينها
 وبين نوع اخر يكون فصلا وذلك لان احدا الامرين
 لازم على ذلك التقدير وهو ان ذلك الجزء اما ان لا يكون مشتركا
 اصلا بين الماهية ونوع اخر او يكون بعضا من تمام المشترك
 مساويا له وايا ما كان يكون فصلا اما لزوم احدا الامرين
 فلان الجزء ان لم يكن تمام المشترك فلما ان لا يكون
 مشتركا اصلا لا لناطق وهو الامر الاول او يكون
 مشتركا ولا يكون تمام المشترك بل بعضه فذلك
 البعض اما ان يكون مباحثا لتتمام المشترك او خص
 منه او اعم منه او مساويا له لاجبا شزان يكون
 مباحثا له لان الكلام في الاجزاء المحمولة
 ومن المحال ان يكون المحمول على الشيء

[illegible]

19

فيكون لها هيئة تمام الشركة احد ما تمام الشركة

صفا کیون سرتے سن ال جزاء النیر الثانیۃ فی فصل ۱۱ با و د سے رحمت اللہ علیہ

[illegible]

على ان لا يكون الجنس مشتركاً في كل ما يختص به من صفات بل لا بد ان يكون مشتركاً في بعض الصفات التي لا تتغير

فيكون مثل جنس

المشترك لا اختصاص به وتتمام للشترك جنس فيكون
 فصلاً للماهية لانها مميزات الجنس عن جميع اغياره وجميع
 اغيار الجنس بعض اغيار الماهية فيكون مميز الماهية
 عن بعض اغيارها ولا نعني بالفصل الا مميز الماهية
 في الجملة والى هذا اشار بقوله وكيف ما كان أي سواء لم يكن
 الجزء مشتركاً أصلاً او يكون بعضاً من تمام المشترك
 مساوياً له فهو مميز الماهية عن مشاركيها في جنس
 لها او وجود فيكون فصلاً وانما قال في جنس او وجود
 لان اللازم من الدليل ليس الا ان الجزء اذا لم يكن تمام
 للمشارك يكون مميزاً لها في الجملة وهو الفصل واما انه
 يكون مميزاً عن المشاركات الجنسية اذا كان للماهية فصل
 وجب ان يكون لها جنس فلا يلزم من الدليل فالماهية ان
 كان لها جنس كان فصلها مميزاً لها عن المشاركات الجنسية
 وان لم يكن لها جنس فلا اقل من ان يكون لها مشاركات في
 الوجود والشيئية وح يكون فصلها مميزاً لها عن مشاركتها

على ان لا يكون الجنس مشتركاً في كل ما يختص به من صفات بل لا بد ان يكون مشتركاً في بعض الصفات التي لا تتغير
 يكون تمام الماهية مشتركاً في بعض الصفات التي لا تتغير
 اغيار الجنس بعض اغيار الماهية فيكون مميز الماهية
 عن بعض اغيارها ولا نعني بالفصل الا مميز الماهية
 في الجملة والى هذا اشار بقوله وكيف ما كان أي سواء لم يكن
 الجزء مشتركاً أصلاً او يكون بعضاً من تمام المشترك
 مساوياً له فهو مميز الماهية عن مشاركيها في جنس
 لها او وجود فيكون فصلاً وانما قال في جنس او وجود
 لان اللازم من الدليل ليس الا ان الجزء اذا لم يكن تمام
 للمشارك يكون مميزاً لها في الجملة وهو الفصل واما انه
 يكون مميزاً عن المشاركات الجنسية اذا كان للماهية فصل
 وجب ان يكون لها جنس فلا يلزم من الدليل فالماهية ان
 كان لها جنس كان فصلها مميزاً لها عن المشاركات الجنسية
 وان لم يكن لها جنس فلا اقل من ان يكون لها مشاركات في
 الوجود والشيئية وح يكون فصلها مميزاً لها عن مشاركتها

بيان النوع وتعرفه

ولا ان يكون الجنس مشتركاً في كل ما يختص به من صفات بل لا بد ان يكون مشتركاً في بعض الصفات التي لا تتغير
 يكون تمام الماهية مشتركاً في بعض الصفات التي لا تتغير
 اغيار الجنس بعض اغيار الماهية فيكون مميز الماهية
 عن بعض اغيارها ولا نعني بالفصل الا مميز الماهية
 في الجملة والى هذا اشار بقوله وكيف ما كان أي سواء لم يكن
 الجزء مشتركاً أصلاً او يكون بعضاً من تمام المشترك
 مساوياً له فهو مميز الماهية عن مشاركيها في جنس
 لها او وجود فيكون فصلاً وانما قال في جنس او وجود
 لان اللازم من الدليل ليس الا ان الجزء اذا لم يكن تمام
 للمشارك يكون مميزاً لها في الجملة وهو الفصل واما انه
 يكون مميزاً عن المشاركات الجنسية اذا كان للماهية فصل
 وجب ان يكون لها جنس فلا يلزم من الدليل فالماهية ان
 كان لها جنس كان فصلها مميزاً لها عن المشاركات الجنسية
 وان لم يكن لها جنس فلا اقل من ان يكون لها مشاركات في
 الوجود والشيئية وح يكون فصلها مميزاً لها عن مشاركتها

93

۳ ہوگا اذانیل کیف رہے بغیر صبح اور مریض ۱۲ مولانا جسد الحکیم رحمہ اللہ

نور على نور
 على كثر من متقين
 يا الخالق بساط
 الفضول القريبة
 البعيدة ع

بيان
الفضل وتعريفه

ای قافی جواب ابو دوانی جو
 قولہ لا یصل فی الجواب صلا
 یصل علی اللہ علی المعلوم فصرح
 فی الجواب صلا
 ای قافی جواب ابو دوانی جو
 قولہ لا یصل فی الجواب صلا
 یصل علی اللہ علی المعلوم فصرح
 فی الجواب صلا

فان قلت السائل باى شئ هو ان طلب مميز
الشئ عن جميع الاغيار لا يكون مثل المحساس
فصلا للانسان لانه لا يميز عن جميع الاغيار وان
طلب المميز في الجملة سواء كان عن جميع الاغيار
او من بعضها فالجنس مميز الشئ عن بعضها فيجب
ان يكون صالحا للجواب فلا يخرج عن الحد فنقول
لا يكف في جواب اى شئ هو في جوهره التميز في الجملة
بل لا بد معه من ان لا يكون تمام للمشارك بين الشئ
ونوع اخر فالجنس خارج عن التعريف ولما كان
محصله ان الفصل كل ذاتي لا يكون مقفولا في جواب
ما هو ويكون مميز الشئ في الجملة فلو فرضنا ما هي
متركبة من امرين متساويين او امور متساوية

مستأجر و صاحب دار است برآمد و عمر چو ادا عبادت را در منزل پناه آفرینند و در طلبی از معایب بگردانند و با کمال تقوا بقول خدا بخور و شرب کنید و بنده را به این دعا بخواند که

[illegible][illegible]

انما يطلب بالبرهان في نفس الماوية لا في غير ذلك
 فتم الامارة فلان الطال باي شيء
 شيان يكون جزاء الماوية
 بانما اعتبر في

لقد قوت الخمر والامداد على
التعريف بانها غير خارج او غير خارج فليكون
لغضا او على قوله يخرج الجنس فليكون مغضيا
بما قيل ان ورودها سوال بالجنس
الشرط لوروده على

[illegible]

من حيث هو في قوله فنقول نعم قد يقال ان
 العمل بنفسه لا يبرر اصلا عما
 لا يخفى من حيث هو في قوله فنقول نعم قد يقال ان

95

كما هيبة الجنس العالي الفصل الأخير كان كل منها فصلا
لها لانه يميز الماهية بغير اجوهر باعمايشا كها في الوجود ويجعل عليها
في الجواب اي وجوهها واعلم ان قد ماء المنطقين زعموا ان كل
ماهية لها فصل وجب ان يكون لها جنس حتى ان الشيخ تبعم
في المشفاء وحده الفصل بان كل مقول على الشئ في جواب اي
هو في جوهر لا من جنسها واذا لم يساعد البرهان على
ذلك منه المص على ضعفه بالمشاركة في الوجود او لا وباد
هناك احتمال ثان قال الفصل المميز للنوع عن مشابه
الجنس قريب ان ميز لا عنه في جنس قريب كالناطق
للانسان بعيدان ميز لا عنه في جنس بعيد كالاحساس للانسان
اقول الفصل اما ميز عن المشارك الجنس او عن المشارك
الوجود فان كان مميزا عن المشارك الجنس فهو لما قريب
او بعيد لانه ان ميزه عن مشاركة في الجنس القريب
فهو الفصل القريب كالناطق للانسان فانه يميز عن مشاركة
في الحيوان وان ميزه عن مشاركاته في الجنس البعيد

94

قولك
 ما اذا اعتبر ان الخ اعم من اقسامه ولا تعيب
 فاعلم ان هذا هو الحق بالفضل الخ ليس علم بغيره
 والوجود والاعتماد والادراك في الفصل
 اصلا حين فلا يكون اعتبارا بالادراك في الفصل
 اما في هذا فنحن نعلم ان
 قولك

قولك
 ما اذا اعتبر ان الخ اعم من اقسامه ولا تعيب
 فاعلم ان هذا هو الحق بالفضل الخ ليس علم بغيره
 والوجود والاعتماد والادراك في الفصل
 اصلا حين فلا يكون اعتبارا بالادراك في الفصل
 اما في هذا فنحن نعلم ان
 قولك

من اجبوبات ديني ليس على احد منكم
فقد استغفرت على الادب والادب
الانسان الى اخره ليدرك ان
ما يقابل الا حساس ثم يظهر
فقد استغفرت على الادب والادب
الانسان الى اخره ليدرك ان
ما يقابل الا حساس ثم يظهر

[illegible]

فأحد هاتين كان عرضاً فيلزم تقوُّم الجوهراً بالعرض وهو محال
 وان كان جوهرًا فأما ان يكون الجوهر نفسه فيلزم ان يكون
 الكل نفس جزئية وانه محال اود لخلافه وهو ايضا محال
 لا امتناع تركيب الشيء من نفسه ومن غيره او خارجا عن فيكون
 عارضا له لكن ذلك الجزء ليس عارضا لنفسه بل يكون
 العارض بالحقيقة هو الجزء الاخر فلا يكون العارض بتمامه عارضا
 وان محال فليتنظر في هذا المقام فان شئ من مطاح الاذكياء
 قال واما الثالث فان امتنع انفكاكه عن الماهية فهو اللازم
 ولا فهو العرض المفارق واللازم قد يكون لازما للوجود
 كالسواد للحبشي وقد يكون لازما للماهية كالزوجة للاربعية
 وهو اما بين وهو الذي يكون بصورة مع تصور
 ملزومه كافيا في جزم الذهن باللزوم بينهما كما لا يشك
 بمتساويين للاربعية واما غير بين وهو الذي
 يقتصر جزم الذهن باللزوم بينهما الى وسط كمتساوي
 الزوايا الثلث للقائمتين للثلاث وقد يقال البين

ان كان العرض نفسا فيلزم تقوُّم الجوهراً بالعرض وهو محال
 وان كان جوهرًا فأما ان يكون الجوهر نفسه فيلزم ان يكون
 الكل نفس جزئية وانه محال اود لخلافه وهو ايضا محال
 لا امتناع تركيب الشيء من نفسه ومن غيره او خارجا عن فيكون
 عارضا له لكن ذلك الجزء ليس عارضا لنفسه بل يكون
 العارض بالحقيقة هو الجزء الاخر فلا يكون العارض بتمامه عارضا
 وان محال فليتنظر في هذا المقام فان شئ من مطاح الاذكياء
 قال واما الثالث فان امتنع انفكاكه عن الماهية فهو اللازم
 ولا فهو العرض المفارق واللازم قد يكون لازما للوجود
 كالسواد للحبشي وقد يكون لازما للماهية كالزوجة للاربعية
 وهو اما بين وهو الذي يكون بصورة مع تصور
 ملزومه كافيا في جزم الذهن باللزوم بينهما كما لا يشك
 بمتساويين للاربعية واما غير بين وهو الذي
 يقتصر جزم الذهن باللزوم بينهما الى وسط كمتساوي
 الزوايا الثلث للقائمتين للثلاث وقد يقال البين

ان كان العرض نفسا فيلزم تقوُّم الجوهراً بالعرض وهو محال
 وان كان جوهرًا فأما ان يكون الجوهر نفسه فيلزم ان يكون
 الكل نفس جزئية وانه محال اود لخلافه وهو ايضا محال
 لا امتناع تركيب الشيء من نفسه ومن غيره او خارجا عن فيكون
 عارضا له لكن ذلك الجزء ليس عارضا لنفسه بل يكون
 العارض بالحقيقة هو الجزء الاخر فلا يكون العارض بتمامه عارضا
 وان محال فليتنظر في هذا المقام فان شئ من مطاح الاذكياء
 قال واما الثالث فان امتنع انفكاكه عن الماهية فهو اللازم
 ولا فهو العرض المفارق واللازم قد يكون لازما للوجود
 كالسواد للحبشي وقد يكون لازما للماهية كالزوجة للاربعية
 وهو اما بين وهو الذي يكون بصورة مع تصور
 ملزومه كافيا في جزم الذهن باللزوم بينهما كما لا يشك
 بمتساويين للاربعية واما غير بين وهو الذي
 يقتصر جزم الذهن باللزوم بينهما الى وسط كمتساوي
 الزوايا الثلث للقائمتين للثلاث وقد يقال البين

على اللازم الذي يلزم من تصور ملغومه تصور
والاول اعم والعرض المفارق اما سريع الزوال كحرفة
انجمل وصفرة الوجمل واما بطيئة كالشيب والشباب
اقول الثالث من اقسام الكل ما يكون خارجا عن
الماهية وهو اما ان يمتنع انفكاكه عن الماهية او يمكن
انفكاكه والاول العرض اللازم كالفردية للثلاثة والثاني
العرض المفارق كالكتابة بالفعل للانسان واللازم
اما لازم للوجود كالشود للحيش فانه لازم لوجوده وشخصه
لما هيته لان الانسان قد يوجد بغير السواد ولو كان السواد
لازم للانسان لكان كل انسان اسود وليس كذلك واما
لازم للماهية كالزوجة للاربعة فانه متى تحققت ماهية الاربعة

الافراد على ما هو الخارج من رتبة الكل بالنسبة الى ماهية
فان كانت عن الحقيقة الشخصية كالواجب بالنسبة الى ذاته
فان كانت عن الماهية الشخصية كالواجب بالنسبة الى ذاته
فان كانت عن الماهية الشخصية كالواجب بالنسبة الى ذاته

الافراد على ما هو الخارج من رتبة الكل بالنسبة الى ماهية
فان كانت عن الحقيقة الشخصية كالواجب بالنسبة الى ذاته
فان كانت عن الماهية الشخصية كالواجب بالنسبة الى ذاته
فان كانت عن الماهية الشخصية كالواجب بالنسبة الى ذاته

اللازم على ما هو الخارج من رتبة الكل بالنسبة الى ماهية
فان كانت عن الحقيقة الشخصية كالواجب بالنسبة الى ذاته
فان كانت عن الماهية الشخصية كالواجب بالنسبة الى ذاته
فان كانت عن الماهية الشخصية كالواجب بالنسبة الى ذاته

99

امتنع انفكاك الزوجية عنها لا يقال هذا انقسام الشيء انفسه
 والى غير ذلك لان اللازم على ما عرفناه ما يمتنع انفكاكه عن الماهية
 وقد قسمه الى ما لا يمتنع انفكاكه عن الماهية وهو لازم
 الوجود والى ما يمتنع وهو لازم الماهية لا نأقول لانم لازم
 الوجود لا يمتنع انفكاكه عن الماهية غاية ما في الباب انه
 لا يمتنع انفكاكه عن الماهية من حيث هو لكن لا يلزم
 منه انه لا يمتنع انفكاكه عن الماهية في الجملة فانه ممتمنع
 الانفكاك عن الماهية الموجودة وما يمتنع انفكاكه عن الماهية
 الموجودة فهو ممتمنع الانفكاك عن الماهية في الجملة فان ما يمتنع
 انفكاكه عن الماهية في الجملة اما ان يمتنع انفكاكه عن الماهية
 من حيث انها موجودة او يمتنع انفكاكه عن الماهية من حيث هو
 والثاني لازم الماهية والاول لازم الوجود في القسمين متناول
 لقسميه لو قال اللازم ما يمتنع انفكاكه عن الشيء لم يرد السؤال ثم
 لازم الماهية اما بين او غير بين اما اللازم البين فهو الذي يكف
 تصورهما مع تصورهما في جزم العقل بالضرورة بينهما

ملزومة تصورة ككون الاثنين ضعفا للواحد فان متصور الاثنين
ادرك ان ضعف الواحد والمعنى الاول اعم لان همتى يكفى تصور
الملزوم في اللزوم يكفى تصور الملازم مع تصور الملزوم وليس كلما
يكفى التصور ان يكفى تصور واحد والعرض المفارق اما سريع الزوال
كمجرة النخل وصفرة الوجع واما بطي الزوال كالشيب والشباب وهذا
التقسيم ليس بجاصد لان العرض المفارق هو ما لا يمتنع انفكاكه
عن الشئ وما لا يمتنع انفكاكه عن الشئ لا يلزم ان يكون منفكاً عنه
ينحصر في سريع الانفكاك وبطيء انفكاك لان لا يمتنع انفكاكه
عن الشئ ويديم كحركات الافلاك قال كل واحد من اللزوم
والمفارق اذا اختص بافراد حقيقة واحدة فهو الخاص كالضلع
ولا فهو العرض العام كالأشياء وترسم الخاصية بانها كلية مقولة على
ما تحت حقيقة واحدة فقط ولا عرضياً والعرض العام بان
كل مقول على افراد حقيقة واحدة وغيرها قولاً عرضياً فالكليات
اذن خمس نوع وجنس وفصل وخاصة وعرض علم
اقول الكل الخارج عن الماهية سواء كان لازماً ومفارقاً لما خصه بعرض

[illegible]

١٠٢

لأنه يختص بأفراد حقيقة واحدة فهو بالخاصة كالمضاحك فإنه مختص بحقيقة
الإنسان وإن لم يختص بها بل بغيرها وغيرها فهو العرض العام كالماشي
فانه شامل للإنسان وغيره وترسم الخاصة بالكلية مقولة على أفراد
حقيقة واحدة فقط قولاً عرضياً فالكلية مستدركة على ما مر غير مرة وقولنا
فقط يخرج الجنس والعرض العام لأنهما مقولان على حقائق مختلفة وقولنا
قولاً عرضياً يخرج النوع والفصل لأن قولهما على ما تحتها ذاتي لا عرضي يميز
العرض العام بأنه على قول على أفراد حقيقة واحدة وغيرهما قولاً عرضياً
فبقولنا وغيرهما يخرج النوع والفصل والخاصة لأنها لا يقال إلا على
أفراد حقيقة واحدة وبقولنا قولاً عرضياً يخرج الجنس لأن قولاً ذاتي

[illegible]

والى انوارها بالحقوق والاركان والامور
فانها تنقسم الى البسط والتركيب والامور
التي تكون من صفات كل واحد
منها لا يكون لنفسه من افعالها بعضها
لذلك لم يرد من كقولنا ابارك الله في كل
شيء من هذه الصفات الا انما كان من
نفسه ان يجري الوصف الاول فيكون
الوصف الثاني بالاشياء والوصف الثالث
بالاشياء من هذه الصفات والاشياء
التي هي من هذه الصفات والاشياء
التي هي من هذه الصفات والاشياء

[illegible]

انما كانت هذه التعريفات من سوا الحكميات لانه لو كان يكون لها هيئات في مثل تلك المفهومات
 و قد دخل مقدمه وانه لما كانت هذه التعريفات من سوا الحكميات

ملزوا بمساوئها في شئ لم يتحقق ذلك اطلق عليها اسم المزمع هو مفعول عن محققين
 اي كون الماهيات لمزومات ١٢ اي الدليل ١٣

لأن الكلمات لم تكن اعتباراً، فحصلت مفهوماً تتخلو لا وضعت أسراراً ولا حقائقاً.

معان غير تلك المفهومات فيكون هذا اعلان عدم العلم بانها حدود

لا يوجب العلم بانها مرسوم فكان المناس تجر التعريف بالذي هو مرسوم الحدود

الرسم في تمثيل الكميات بالناحق والضاحك والمشي لا بالنطوت

والضلع من المشي التي هي مبلغة في اجرة وهي ان المعتبر في حمل الكل على

جزئیات حل المواطاته وهو حل الاشتقاق وهو حل هوذ وهو النطق

والضيق والمشقة لا يصدق على أحد إلا أنسأ بالمواطاة فلا يقل نيدا

نظم بها ذو نطة لها وناطة وإذا قد سمعت ما نلتونا عليك ظهر لك ان تلك

الكل - من قوتهم وحبهم وقصا وخصا وعرفوا كل الك

[illegible]

اماں یلئون افسانہ جیسا کہ سن بھر میں ایک بار ہوتا ہے۔

فان كان نفس مباحية ملحقة من اجزئيات هو النوع وان كان ملحقا بها

فاما ان يكون تمام المشتريين ماهية وبيع عامر هو الجحش والابل

فهو الفصل وان كان خارجا عنها فان اختص بحقيقة واحدة فهو

م. امیر قیصر ایا قیصر اس کی کھانچ منا لفظ سنا یا ایلوٹن کی نسبتی

فلا تفتنهم بها الدنيا والدين والآخرتهما خير مما يجمعون

سید الشہداء علی بن ابی طالب علیہ السلام

[illegible]

النفوس كالمكان الكونانيات
بطلان إمكان النفس فان العقل
مستبعد عنها ليس شأنا انفسيا وانما كان الوجود
بالفهم والاعتقاد في الخارج فلهذا ان
يكون العقل يتنفع بالوجود في الخارج وان
لا يكون كذلك لا يمكن له ان يكون اكلي
لأنه لا يصدق عليه كمال

طمان نفس تصور
 غير ما في من و تو عا الزيادة
 فيه فلا يكون كذا
 لا ادعى احد من الناس
 الشئ بكونه من الحق
 كذا من الناس يعتقد
 ذاك وايضا لما
 احتجنا في اطلاق
 الى دليل و طمان
 في الخارج تمتع غلام
 من الادلة التقليدية
 والمطوية على ذلك
 اما المطوية فيكون
 وتكون في حرم
 الذي لا اله الا هو
 و في ذلك ما يطوي
 غير ذلك بالاسبق
 الكلام و اما المطوية
 فكل من التامع السادة
 يقول على ذكره و كان
 فيها اله الا الله
 وتصوره على ما ينبغي
 شرح القواعد و
 القول في حال عليه
 من القاض الا
 عليها

لجميعها الثالث يسمى كليا منطقيا والثالث يسمى كليا عقليا والكل الطبع موجود في الخارج كان
جزء مذهب الحيوان الموجود في الخارج وجزء الوجود موجود في الخارج اما
الكليات الاخر اذ في وجودها في الخارج خلاد والنظر في خارج عن المنطق
اقول اذا قلنا الحيوان مثلا كل فذلك امثلة الحيوان من حيث هو
هو مفهوم الكل غير اشارة الى اقسام الوجود الحيوان الكلي هو المجموع للكل
منها اي من الحيوان والكل والتغاير بين هذه المفهومين ظاهر فان لو كان المفهوم
من احدهما غير المفهوم من الاخر لم من تعقل احدهما تعقل الاخر وليس
اكد الاشارة مفهوم الكل ما لا يمنع من تصور من وقوع الشركة فيه وهو
الحيوان الجسم النامي الحساس المتحرك بلا ارادة ومن البين جواز تعقل
معهم مع الذمول عز الاخر فالاول يسمى كليا طبيعيا لانه طبيعة من الطبيعة
اولا موجود في الطبيعة في الخارج والثاني كليا منطقي لان المنطق لما يبحث
عنه وما قال ان الكل المنطقي كونه كليا فيه مساهلة اذا الكلية انما هي مبدأ
والثالث كليا عقليا لعدم تحققه الا في العقل انما قال بالحيوان
مثلا لان اعتبار هذه الامور الثلاثة لا يختص بالحيوان ولا بمفهوم
الكل بل يتناول مسائل الماهيات ومفهومات الكليات حتى اذا قلنا

هذا في الطبيعة لانه لا يوجد في الطبيعة في الخارج والكل منطقي في ذاته

انما هو مفهوم الكل غير اشارة الى اقسام الوجود الحيوان الكلي هو المجموع للكل منها اي من الحيوان والكل والتغاير بين هذه المفهومين ظاهر فان لو كان المفهوم من احدهما غير المفهوم من الاخر لم من تعقل احدهما تعقل الاخر وليس اكد الاشارة مفهوم الكل ما لا يمنع من تصور من وقوع الشركة فيه وهو الحيوان الجسم النامي الحساس المتحرك بلا ارادة ومن البين جواز تعقل معهم مع الذمول عز الاخر فالاول يسمى كليا طبيعيا لانه طبيعة من الطبيعة اولا موجود في الطبيعة في الخارج والثاني كليا منطقي لان المنطق لما يبحث عنه وما قال ان الكل المنطقي كونه كليا فيه مساهلة اذا الكلية انما هي مبدأ والثالث كليا عقليا لعدم تحققه الا في العقل انما قال بالحيوان مثلا لان اعتبار هذه الامور الثلاثة لا يختص بالحيوان ولا بمفهوم الكل بل يتناول مسائل الماهيات ومفهومات الكليات حتى اذا قلنا

في الحاشية
فإن قيل هو الذي لا يتصور وجوده في الخارج
ولكن لا يتصور وجوده في الخارج
فإن قيل هو الذي لا يتصور وجوده في الخارج
ولكن لا يتصور وجوده في الخارج

في الحاشية
فإن قيل هو الذي لا يتصور وجوده في الخارج
ولكن لا يتصور وجوده في الخارج

الإنسان نوع حصل عندنا نوع طبيعي ونوع عقلي وكذلك فكل جنس
والفصل وغيرهما والكل الطبيعي موجود في الخارج لأن هذا الحيوان
موجود الحيوان جزء من هذا الحيوان الموجود وجزء الموجود موجود
فالحيوان موجود هو الكل الطبيعي ولما أكلنا الإنسان أي الكل
المنطقي والكل العقلي في وجوده في الخارج بخلاف والنظر في ذلك
خارج عن الصناعة لأنه من مسائل الحكمة لا هيبة البحثية على الجوال
الموجود من حيث أنه موجود وله مشترك بينهما وبين الكل الطبيعي فلا
لا يراد بهما وأحالة هما على علم آخر قال الثالث الكلين
أي الكل الطبيعي والكل المنطقي

في الحاشية
فإن قيل هو الذي لا يتصور وجوده في الخارج
ولكن لا يتصور وجوده في الخارج

في الحاشية
فإن قيل هو الذي لا يتصور وجوده في الخارج
ولكن لا يتصور وجوده في الخارج

في الحاشية
فإن قيل هو الذي لا يتصور وجوده في الخارج
ولكن لا يتصور وجوده في الخارج

في الحاشية
فإن قيل هو الذي لا يتصور وجوده في الخارج
ولكن لا يتصور وجوده في الخارج

في الحاشية
فإن قيل هو الذي لا يتصور وجوده في الخارج
ولكن لا يتصور وجوده في الخارج

الكل ما ليس بالحيوان فان كل انسان حيوان وليس كل حيوان انسانا وان لم يصدق كان بينهما عموم وخصوص من وجه
 اصدق على كل ما يصدق عليه الاخر ١٢

مطلقا كالانسان والحيوان فان كل انسان حيوان وليس كل حيوان انسانا وان لم يصدق كان بينهما عموم وخصوص من وجه
 وكل واحد منهما اعم من الاخر من وجه اخص من وجه اعم فالكل ماصداق
 على شئ لم يصدق احدهما على كل ما يصدق عليه الاخر كان هناك
 ثلث صور احدهما ما يجتمعان فيها على الصدق والثانية ما يصدق
 فيها هذا دون ذاك والثالثة ما يصدق فيه اذالك دون هذا كحيوان
 والابيض فانهما يصدقان معا على الحيوان الابيض ويصدق الحيوان
 بدون الابيض على الحيوان الاسود وبالعكس في الجماد الابيض فيكون كل
 واحد منهما شاملا للآخر وغيره فالحيوان شامل للابيض وغير
 الابيض والابيض شامل للحيوان وغير الحيوان فباعتبار ان كل
 واحد منهما شامل للآخر يكون اعم منه باعتبار ان مشموله يكون
 اخص منه فخرج التباين **الكل** الى سالتين كليتين من الطرفين
 لقولنا الاشئ مما هو انسان فهو فرس ولا شئ مما هو فرس
 فهو انسان والتساوي الى موجبتين كليتين لقولنا كل
 ما هو انسان فهو ناطق وكل ما هو ناطق فهو انسان والعموم

الكل ما ليس بالحيوان فان كل انسان حيوان وليس كل حيوان انسانا وان لم يصدق كان بينهما عموم وخصوص من وجه
 اصدق على كل ما يصدق عليه الاخر ١٢

لان بين الابيض والاسود عموم من وجه
 ان سالتين كليتين من الطرفين
 لقولنا الاشئ مما هو انسان فهو فرس ولا شئ مما هو فرس
 فهو انسان والتساوي الى موجبتين كليتين لقولنا كل
 ما هو انسان فهو ناطق وكل ما هو ناطق فهو انسان والعموم

الكل ما ليس بالحيوان فان كل انسان حيوان وليس كل حيوان انسانا وان لم يصدق كان بينهما عموم وخصوص من وجه
 اصدق على كل ما يصدق عليه الاخر ١٢

جزئيات متحدة بعد كل واحد منها على ما هو عليه من الاشياء المتكثرة وتلك تكون من غير مشتركين في كونها متحدة
 في الحقيقة المتشابهة

انما اعتبار النسب بين الكليين دون المفهومين لان المفهومين لا يبعدان في القسمة
 كليا بل هو جزئيان وكل جزئي والنسب لا يبعدان في القسمة
 الاخيرين اما الجزئيان فلا تهما لا يكونان الا متباينين واما الجزئ والكل
 فلا ان الجزئيات انما جزئيات ذلك الكل يكونان اخص منه مطلقا وان
 ليس جزئيات يكونان متساويين قال ونقيضا المتساويين متساويان
 والا لصدق واحد على بعض ما كذب عليه الاخر في صدق واحد المتساويين
 على ما كذب عليه الاخر وهو محقق ونقيض الاخر من شئ مطلقا اخص من نقيض
 الاخص مطلقا لصدق ونقيض الاخص على كل ما يصدق عليه نقيض
 الاخص من غير عكس اما الاول فلا انه لو كان صدق عينا
 الاخص على بعض ما يصدق عليه نقيض الاخص وذلك
 مستلزم لصدق الاخص بدون الاخص وان كان
 مستلزما لصدق الاخص

انما اعتبار النسب بين الكليين دون المفهومين لان المفهومين لا يبعدان في القسمة
 كليا بل هو جزئيان وكل جزئي والنسب لا يبعدان في القسمة
 الاخيرين اما الجزئيان فلا تهما لا يكونان الا متباينين واما الجزئ والكل
 فلا ان الجزئيات انما جزئيات ذلك الكل يكونان اخص منه مطلقا وان
 ليس جزئيات يكونان متساويين قال ونقيضا المتساويين متساويان
 والا لصدق واحد على بعض ما كذب عليه الاخر في صدق واحد المتساويين
 على ما كذب عليه الاخر وهو محقق ونقيض الاخر من شئ مطلقا اخص من نقيض
 الاخص مطلقا لصدق ونقيض الاخص على كل ما يصدق عليه نقيض
 الاخص من غير عكس اما الاول فلا انه لو كان صدق عينا
 الاخص على بعض ما يصدق عليه نقيض الاخص وذلك
 مستلزم لصدق الاخص بدون الاخص وان كان
 مستلزما لصدق الاخص

المطلق الى موجبة كلية من احد الطرفين وسالبة جزئية من الطرف الاخر فكونا
 كل ما هو انسان فهو حيوان وليس بعض ما هو حيوان فهو انسان والعموم
 من جهة السالبة جزئيتين موجبة جزئية كقولنا بعض ما هو حيوان
 هو ابيض وليس بعض ما هو حيوان ابيض وليس بعض ما هو ابيض هو حيوان
 وانما اعتبر النسب بين الكليين دون المفهومين لان المفهومين لا يبعدان في القسمة
 كليا بل هو جزئيان وكل جزئي والنسب لا يبعدان في القسمة
 الاخيرين اما الجزئيان فلا تهما لا يكونان الا متباينين واما الجزئ والكل
 فلا ان الجزئيات انما جزئيات ذلك الكل يكونان اخص منه مطلقا وان
 ليس جزئيات يكونان متساويين قال ونقيضا المتساويين متساويان
 والا لصدق واحد على بعض ما كذب عليه الاخر في صدق واحد المتساويين
 على ما كذب عليه الاخر وهو محقق ونقيض الاخر من شئ مطلقا اخص من نقيض
 الاخص مطلقا لصدق ونقيض الاخص على كل ما يصدق عليه نقيض
 الاخص من غير عكس اما الاول فلا انه لو كان صدق عينا
 الاخص على بعض ما يصدق عليه نقيض الاخص وذلك
 مستلزم لصدق الاخص بدون الاخص وان كان
 مستلزما لصدق الاخص

انما اعتبار النسب بين الكليين دون المفهومين لان المفهومين لا يبعدان في القسمة
 كليا بل هو جزئيان وكل جزئي والنسب لا يبعدان في القسمة
 الاخيرين اما الجزئيان فلا تهما لا يكونان الا متباينين واما الجزئ والكل
 فلا ان الجزئيات انما جزئيات ذلك الكل يكونان اخص منه مطلقا وان
 ليس جزئيات يكونان متساويين قال ونقيضا المتساويين متساويان
 والا لصدق واحد على بعض ما كذب عليه الاخر في صدق واحد المتساويين
 على ما كذب عليه الاخر وهو محقق ونقيض الاخر من شئ مطلقا اخص من نقيض
 الاخص مطلقا لصدق ونقيض الاخص على كل ما يصدق عليه نقيض
 الاخص من غير عكس اما الاول فلا انه لو كان صدق عينا
 الاخص على بعض ما يصدق عليه نقيض الاخص وذلك
 مستلزم لصدق الاخص بدون الاخص وان كان
 مستلزما لصدق الاخص

وہولیتنرمصاقحلامنساویدیریلزلالاحرہلحلفستریب

[illegible]

لو كان ذلك لصدق نقیض الاصل على كل ما يصدق عليه نقیض الاصل
 وذلك مستلزم لصدق الاصل على كل الاصل وهو مع والاصل
 من شيء من وجه ليس بين نقیضيهما عموم اصل المتحقق
 هذا العموم بين عين الاصل مطلقا ونقيضا للاصل مع التباين
 الكلي بين نقیض الاصل مطلقا وعين الاصل ونقيضا للتباين
 متباينان تباينا جزئيا لانهما ان لم يصدق قاعدا اصلهما لا وجود
 واللاعدم كان بينهما تباين كلي وان صدق قاعدا الانسان والافرن
 كان بينهما تباين جزئي ضرورة صدق احدهما متباينين مع
 نقیض الاخر فقط والتباين الجزئي لازم جزوا القول لما فرغ من
 بيان النسب الاربع بين العينين شرع في بيان النسب بين النقيضين
 فنقيضا للتساوي بين متساوي اى يصدق كل واحد من نقیضه
 المتساويين على كل ما يصدق عليه نقیض الاخر والا كذلك لاجل النقيضين
 على بعض ما صدق عليه نقیض الاخر لكن ما يكذب عليه احدهما نقیضين
 عنه الا كذلك بالنقيضان في صدق عين احدهما المتساويين على بعض نقیض الاخر
 وهو يستلزم صدق احدهما المتساويين في صدق الاخر وهذا خلف مثلا يجب

الاضلاع ٢١ و ٢٢

11

بعض الاخصاص على طبقه ليعيش بالاعمال ويشتكي من بعض النقص في الاموال كما ان كل احد قد يجد عليه نقص المال في بعض الاحوال

[illegible]

113

[illegible][illegible][illegible][illegible]

من وجه فلما صدق التباين الجزئي على العموم من وجه وهو على التباين الكلي
لا يلزم من تحقق التباين الجزئي ان لا يكون بينهما عموم اصلا فان قلت^{له}
الحكم بان الاعراض من وجه ليس بين نقيضيهما عموم اصلا لابل
لان الحيوان اعم من الابيض من وجه بين نقيضيهما عموم من وجه
فنقول المراد منه انه ليس يلزم ان يكون بين نقيضيهما عموم فيندفع^{عنه}
الاشكال ونقول لو قال بين نقيضيهما عموم لا فاد العموم في جميع الصور^{المراد به العموم في جميع الصور}
لان الاحكام الواردة في هذا الفن انما هي كليات فاذا قال ليس بين
نقيضيهما عموم اصلا كان رفع الدلائل اجاب الكلف وتحقق العموم في
بعض الصور لا ينافيه نعم لم يتبين مما ذكره النسبة بين نقيضيهما^{المراد به العموم في جميع الصور}
بينهما عموم من وجه بل تبين عدم النسبة بالعموم وهو يصدق^{للك}
فاعلم ان النسبة بينهما المباني الجزئية لان العينين اذا كان كل واحد^{حاله}
منهما بحيث يصدق بدون الآخر كان النقيضان ايضا كذلك
ولا نغني بالمباني الجزئية الا هذا القدر ونقيض المتباينين
متباينان تبانيا جزئيا لانهما اما ان يصدقا معا على شيء
كما للانسان واللا فرس الصالحين على الجماد او لا يصدقا

[illegible][illegible]

طبرستان الى ان الاضواء
التي طلعت على

[illegible]

٢٤ ليس بهذه المقالة واللا بد من كون كل كلى من مستوية الاضافة نوعاً اضافياً وليس فليس بل. كمن النسبة الى شيى آخر ١٣ لربيعه الدرس اتميل ٢٤

نیا دہ لکھا

فإن في النبوة كمال الوجود إذ حصل لجميع
الأجزاء والذات وليس في الخارج
والأجزاء والذات وليس في الخارج
فإن في النبوة كمال الوجود إذ حصل لجميع
الأجزاء والذات وليس في الخارج
والأجزاء والذات وليس في الخارج

بلا ولا فاعلم اولاً ان سلسلة الكليات انما تنقسم بالاشخاص وهو
النوع المقيد بالتشخص وفوقها الاصناف وهو النوع للمقيد بصفا
عرضية كلية كالرعي والترك وفوقها الانواع وفوقها الاجناس ولذا
تعمل كليات مترتبة على شيء واحد يكون حملها على واسطة حمل السافل
عليه فان الحيوان انما يصدق على زيد وعلى التركي بواسطة حمل
الانسان عليها وحمل الحيوان على الانسان اولى فقوله قولاً اولياً
احترازاً عن الصنف فانه كل يقال عليه على غيره الجنس في جوابها هو
حتى اذا سئل عن الترك والفرس بما هما كان الجواب بالحيوان لكن
قول الجنس على الصنف ليس بآولى بل بواسطة حمل النوع عليه
فباعتبار الاوليت في القول يخرج الصنف عن الحد لان كلاً يسمى نوعاً
ايضافاً قال ومراتبه اربع لانها اسم الانواع وهو النوع العالي
كالجسم واخصها وهو النوع السافل كالانسان ويسمى نوعاً الانواع

ایک لیس ہفتی

تصنيف المركب
 واصل الخارج داخل في الخاصه
 كما صح بعضهم في اخفاء لفظ النوع
 على النصف اشاره الى ان النوع
 النصف صفات عرضيه مساويه
 كالايمان الضايف فاقول ان النسب
 كذا لا ينسب الا ما لا يصدق
 كالحسين الماشي او لا يصدق
 قوله واذا كل كليات النوع
 تحقيق هذا المقام يستلزم ان
 بسط في الكلام فاعلم ان النسب
 الغريب على النوع على الانسان
 فاعلم ان النسب لا يوجب
 الا بعد حمل اليونان عليه اذ لو جاز حمل
 كان النسب على اليونان عليه كما قالوا
 ان النسب لا يوجب حمل اليونان عليه

[illegible][illegible]

المفعول
هو النوع المتخصص بالملك
الذي يكون تشخيصه من المسمى
بالواجب طلباً للنوع لا بصيرته
فان كان تشخيصه خارجاً عن
النوع المتخصص انما هو في الواقع
تشخيصاً للشخص وليس التشخيص
للنوع المتخصص بل هو تشخيص
لشخص طبيعى

قوله فلو لا الاول
الحسن ان قيل ان الحسن
لكنه خاصه فيكون قوله في جواب
او فلا حاجة الى هذا التقييد بل هو على
ان الخاصية هي التي يتبعها اليها القول عليه
على غير ما ذهب اليه من جواب هو الذي
ليس كذلك الحسن بن الاول
فلا يخفى قوله في جواب ابو غصن
هو ما دون ذلك

اولا اختار من الحسن بن الاول
الذي ان التقييد بالقول الكافي
الاشارة عن نفي الاذواج بالخاص
ليجوز ليعيدوا النفع لا يكون
توعدا ايضا الا بالخاص الى اجزاء
القريب الذي لا يقل

بيان
منه

عليه السلام لا اولى من جملته
بالنسبة الى مطلق او كذا مختار
خاصة لكشف بان ذلك يمكن
فان لم يكن نوع الاول نوع
تقوم من الاجناس بل الاول
يقوم من ذلك اخترازا حسن
ان يكون ذلك مقتضى تقييد
قابل وهو الاولى ثم خلط بين
قوله يا ترى بالاولية
توفيرا لنوع الاضائي بالاضافة
لكيكون التعريف صوابا وادوية
فكأن يكون ما خلافا اذا اقتضى
فلا يصدق على الحسن بن الاول
الحسن بن الاول هو الذي
اولا من رتبة الاول

[illegible]

الترتيب ثم علم ان بعض الاصول ترتيبها ١٢٠ فظهر مذهب المفسرين في الترتيب جلياً

واعلم من السافل واخص من العالي وهو النوع المتوسط كالحيوان
 والجسم النامي ومباين لكل وهو النوع المفرد كالعقل ان قلنا ان الجسم
 جنس **اقول** اراد ان يشير الى مراتب النوع الاضافي دون الحقيقة
 لان الانواع الحقيقية ليستحيل ان تترتب حتى يكون نوع حقيقة فوق
 نوع آخر ولا يمكن ان النوع الحقيقة جنسا وانما الانواع
 الاضافية فقد تترتب لجواز ان يكون نوع اضافي فوقه نوع
 اضافي كالانسان فانه نوع اضافي للحيوان وهو نوع
 اضافي للجسم النامي وهو نوع اضافي للجسم المطلق وهو
 نوع اضافي للجوهر فليعتبر ذلك صار مراتبه اربعاً لانه
 اما ان يكون اعم من الانواع او اخصها واعلم من بعضها
 واخص من البعض او مبايناً لكل والا ول هو النوع العالي
 كالجسم فانه اعم من الجسم النامي والحيوان والانسان
 والثاني النوع السافل كالانسان فانه اخص من سائر الانواع والثالث
 النوع المتوسط كالحيوان فانه اخص من الجسم النامي واعلم من
 الانسان وكالجسم النامي فانه اخص من الجسم المطلق اعلم من الحيوان والرابع

الترتيب ثم علم ان بعض الاصول ترتيبها ١٢٠ فظهر مذهب المفسرين في الترتيب جلياً

مختصر في الترتيب العالي والمتوسط والسافل من بعض الحيوان ١٢٠ مذهب المفسرين في الترتيب جلياً

الترتيب ثم علم ان بعض الاصول ترتيبها ١٢٠ فظهر مذهب المفسرين في الترتيب جلياً

ان الانواع الاضافية قد تترتب متنازلة كذلك الاجناس ايضا

[illegible][illegible]

فلا يكون نوعا مفردا بل كان عاليا فلا يصح التمثيل الاول وان لم يكن
جنسا ليرجع التمثيل الثاني ضرورة ان ما لا يكون جنسا لا يكون جنسا مفردا
لذا نقول التمثيل الاول على تقدير ان العقول العشرة متفقة بالنوع
والثاني على تقدير انها مختلفة والتمثيل يحصل بحسب الفرض سواء طبق
الواقع او لم يطابقه قال والنوع الاضافي موجود بدو الحقيقة
كما لا نوع المتوسطة والحقيقة موجود بدو الاضافي كالحقائق
البيسطة فليس بينهما عموم وخصوص مطلقا بل كل منهما
عموم للآخر من وجه لصدقهما على النوع السافل اقول
لما نبه على ان للنوع معينين اراد ان يبين النسبة بينهما
وقد ذهب قدماء المنطقيين حتى الشيخ في كتاب الشفاء
الى ان النوع الاضافي اعم مطلقا من الحقيقة وهذا
في صورة دعوى اعم وهي ان ليس بينهما عموم وخصوص
مطلقا فان كلا منهما موجود بدو الآخر

ان كان جنسا اعم من
الاولى فلا يكون
الاولى جنسا اعم من
الاولى فلا يكون

ان كان جنسا اعم من
الاولى فلا يكون
الاولى جنسا اعم من
الاولى فلا يكون

الاضافي من الحقيقة والبيسطة ان لم يفرق

ان كان جنسا اعم من
الاولى فلا يكون
الاولى جنسا اعم من
الاولى فلا يكون

الاولى ان يكون
الاولى ان يكون
الاولى ان يكون
الاولى ان يكون

ان كان جنسا اعم من
الاولى فلا يكون
الاولى جنسا اعم من
الاولى فلا يكون

ان كان جنسا اعم من
الاولى فلا يكون
الاولى جنسا اعم من
الاولى فلا يكون

ان كان جنسا اعم من
الاولى فلا يكون
الاولى جنسا اعم من
الاولى فلا يكون

والعرض في الأخير والفصل وهو التصدير بها فتكون انواعها خمسة اجيب بان العقل واما لا حقائق بسيطة والذكرات من مضافاتها رسم لا حدود فتدبر ١٢ كغيرها في غيرها

والاخرى في الاخير والفصل وهو التصدير بها فتكون انواعها خمسة اجيب بان العقل واما لا حقائق بسيطة والذكرات من مضافاتها رسم لا حدود فتدبر ١٢ كغيرها في غيرها

والاخرى في الاخير والفصل وهو التصدير بها فتكون انواعها خمسة اجيب بان العقل واما لا حقائق بسيطة والذكرات من مضافاتها رسم لا حدود فتدبر ١٢ كغيرها في غيرها

ان قيل قد ذكرنا ان العقل جبر مغاير عن المادة اصلاً والنفس جبر مجرد ذاتاً مبرزاً من بدن والنقل عرض لا يتصل بالمتنوع اصلاً

اما وجود النوع كالاضافي بدون الحقيقة فكما في الانواع المتوسطة فانها
انواع اضافية وليست انواعاً حقيقية لانها لا جناس واما وجود النوع
الحقيقي بدون الاضافي فكما في الحقائق البسيطة كالعقل والنفس
والنقطة والوحدة فانها انواع حقيقية وليست انواعاً اضافية ولا
لكانت مركبة لوجوب اندراج النوع كالاضافي تحت جنس فيكون مركباً
من الجنس والفصل ثم بين ما هو الحق عندنا وهو ان بينهما عموم
وخصوصاً من وجب ان قد ثبت وجود كل منهما بدون الاخر وهما
يتصانقان على النوع السافل لان نوع حقيقة موجبة ان مقول على افراد
متفقة الحقيقة ونوع اضافي موجبة ان مقول عليه على غير الجنس جبراً

والاخرى في الاخير والفصل وهو التصدير بها فتكون انواعها خمسة اجيب بان العقل واما لا حقائق بسيطة والذكرات من مضافاتها رسم لا حدود فتدبر ١٢ كغيرها في غيرها

والاخرى في الاخير والفصل وهو التصدير بها فتكون انواعها خمسة اجيب بان العقل واما لا حقائق بسيطة والذكرات من مضافاتها رسم لا حدود فتدبر ١٢ كغيرها في غيرها

عنه
نذرا
شتر
على
الاسنة
ولا
تشهار
الشعر
على
لفظ
البار
من
ان
الاجناس
العالية
جسمانط
والا
لترسبت
من
الجنس
والفصل
فلا
تكون
وجبا
شاهامة
هف
١٢
كديبه
سده
١٩

[illegible][illegible]

سید الشہداء علی

114

الدال عليه بالتضمن وإنما أنحصر جزء المقول في جوابها هو في
القسمين لأن دلالته لا التزام ^{محمورية} في جوابها هو بمعنى أنه لا يذكر في
جوابها هو قطيعة على الماهية المستول عنها وعلى اجزائها كإلزام
اصطلاحاً قال والجنس العالي جاز أن يكون لفصل يقوم بجواز
تركيبه من امرين متساويين أو أمور متساوية ويجب أن يكون له فصل
يقسمه والنوع السافل يجب أن يكون له فصل يقوم ويمتنع أن يكون له
فصل يقسمه والمتوسطات يجب أن يكون لها فصول تقسمها وفصول
تقومها وكل فصل يقوم العالي فهو يقوم السافل من غير عكس كل وكل
فصل يقسم السافل فهو يقسم العالي من غير عكس ^{كل قول الفصل النسبة}
إلى النوع ونسبة إلى الجنس أي جنس ذلك النوع فاما نسبه إلى النوع
فبأنه يقوم له أي اخل في قوامه وجزء له ولما نسبته إلى الجنس
فبأنه مقسم له أي محصل قسم له فإن إذا انضم إلى الجنس صار
المجموع قسماً من الجنس ونوعاً له مثلاً الناطق إذا نسب إلى الألفان

قال تعالى انما احصوا نعمتي اني خلقني في كوكب
والجواب هو لا يكون ان يكون مذكورا بالانكشاف
في نفس الجواب دون ذكره

[illegible]

[illegible]

فهو داخل في قوامه ماهيته واذان نسب الى الحيوان صا حيو اننا ناطق او هو
قسم من الحيوان واذان صيرت هذا فنقول الجنس العالي جاز ان يكون
لفصل بقومه الحيوان يتركب من امرين متساوين ساويا في ميزه عيشة كما
في الوجود وقد امتنع القداماء عن ذلك بناء على ان كل ماهية لها فصل
يقومها لا بد ان يكون لها جنس وقد سلف ذلك ويحجب ان يكون له
اي للجنس العالي فصل يقسمه لوجوب ان يكون تحتها انواع وفصول الانواع
بالقياس الى الجنس مقسماته والنوع السافل يحجب ان يكون لفصل
مقوم ويمتنع ان يكون لفصل مقسم لما الاول فلو جوب ان يكون
فوقه جنس فما له جنس لا بد ان يكون لفصل بميزه عيشة كانه
في ذلك الجنس واما الثاني فلا امتناع ان يكون تحتها انواع ولا لم يكن
سا فلا والمتوسطات سواء كانت انواعا او اجناسا يجب
ان يكون لها فصول مقومات لان فوقها اجناسا وفصول
مقسمات لان تحتها انواعا فكل فصل يقوم النوع العالي
او الجنس العالي فهو يقوم السافل لان العالي مقوم
للسافل ومقوم المقوم مقوم من غير عكس كل

اهداء من فضل الله فالآخر جنس له فلا يكون القرض جنسا عاليا منه فاجاب بقوله لم يراز آه وحصص الجواب منع ذلك بل سنده هو

[illegible]

نخصوصاً أقول قد سلفنا لما كان نظر المنطقة أما في القول الشارح

[illegible]

أولى الحجية وكل منها مقدمات يتوقف معرفته عليها وأما
الفرغ عن بيان مقدمات القول الشارح فقد كان ان يشترع فيه
فالقول الشارح هو المعروف وهو ما يستلزم صورة تصور الشيء
وأما تميزه عن كل ماعداه وليس المراد بتصور الشيء صورة بوجهها
ولا يمكن لأعم من الشيء أو لا يخص منه معرفة لأنه قد يستلزم صورة
تصور ذلك الشيء بوجهها ولا كان قوله أو امتياز
عن كل ماعداه مستدركا لأن كل معرف فهو
مفيد لتصور ذلك الشيء بوجهها بل المراد بالتصور
بصكته الحقيقة وهو الحد التام كحيوان الناطق
فان تصوره مستلزم لتصور حقيقة الإنسان وإنما
قال أو امتياز عن كل ماعداه ليتناول الحد الناقص

ويتمن الجواب بفتح باللام ثم كمن يتغير بالحيثية فتدبر ١٢ ثم يورد الموقوف

الشيء على نفسه وأخصيه عن نفسه وان لم يصدق
عدم الفلاس التعريف فوقع هذا الفهم منه وجب
من غير اعتبار صفة للمعرفة من حيث هو
الشيء على نفسه وأخصيه عن نفسه وان لم يصدق
عدم الفلاس التعريف فوقع هذا الفهم منه وجب
من غير اعتبار صفة للمعرفة من حيث هو

المعروف والذات واللازم كونه في
الذات والذات واللازم كونه في
الذات والذات واللازم كونه في

الشيء على نفسه وأخصيه عن نفسه وان لم يصدق
عدم الفلاس التعريف فوقع هذا الفهم منه وجب
من غير اعتبار صفة للمعرفة من حيث هو
الشيء على نفسه وأخصيه عن نفسه وان لم يصدق
عدم الفلاس التعريف فوقع هذا الفهم منه وجب
من غير اعتبار صفة للمعرفة من حيث هو

الشيء على نفسه وأخصيه عن نفسه وان لم يصدق
عدم الفلاس التعريف فوقع هذا الفهم منه وجب
من غير اعتبار صفة للمعرفة من حيث هو
الشيء على نفسه وأخصيه عن نفسه وان لم يصدق
عدم الفلاس التعريف فوقع هذا الفهم منه وجب
من غير اعتبار صفة للمعرفة من حيث هو

وما هو اقل وجودا في العقل فهو اقل عند العقل والمعرف
لا بد ان يكون اجل من المعروف ولا الى انهما يشتركان في الاعم
ولا يخص لما يصلح التعريف مع قولها الى الشيء فالميكن بالطريق
الاولى لانه غاية البعد عنه فوجب ان يكون المعروف
مساويا للمعرف في العموم والخصوص فكل ما صدق عليه
المعرف صدق عليه المعروف وبالعكس وما وقع في عبارة
القوم من انه لا بد ان يكون جمعا وما نعا ومطرذا ومنعكسا
راجع الى ذلك فان معنى الجمع ان يكون المعروف متناوila لكل
واحد من افراد المعروف بحيث لا يشذ منه فرد وهذا المعنى
لازم للكلية الثانية القائلة كل اصدق عليه المعروف صدق
عليه المعروف ومعنى المنع ان يكون بحيث لا يدخل فيه شيء
مراغبنا في المعروف وهو لازم للكلية الاولى والاطراد التلازم والثبوت
ايضا وجد المعروف وجد المعروف وهو عين الكلية الاولى والانعكاس

قوله لا بد ان يكون اجل من المعروف ولا الى انهما يشتركان في الاعم
قوله لا يخص لما يصلح التعريف مع قولها الى الشيء فالميكن بالطريق
قوله لا بد ان يكون جمعا وما نعا ومطرذا ومنعكسا

قوله راجع الى ذلك فان معنى الجمع ان يكون المعروف متناوila لكل
قوله واحد من افراد المعروف بحيث لا يشذ منه فرد وهذا المعنى
قوله لازم للكلية الثانية القائلة كل اصدق عليه المعروف صدق
قوله عليه المعروف ومعنى المنع ان يكون بحيث لا يدخل فيه شيء
قوله مراغبنا في المعروف وهو لازم للكلية الاولى والاطراد التلازم والثبوت
قوله ايضا وجد المعروف وجد المعروف وهو عين الكلية الاولى والانعكاس

لا بد ان يكون اجل من المعروف ولا الى انهما يشتركان في الاعم
لا يخص لما يصلح التعريف مع قولها الى الشيء فالميكن بالطريق
الاولى لانه غاية البعد عنه فوجب ان يكون المعروف
مساويا للمعرف في العموم والخصوص فكل ما صدق عليه
المعرف صدق عليه المعروف وبالعكس وما وقع في عبارة
القوم من انه لا بد ان يكون جمعا وما نعا ومطرذا ومنعكسا
راجع الى ذلك فان معنى الجمع ان يكون المعروف متناوila لكل
واحد من افراد المعروف بحيث لا يشذ منه فرد وهذا المعنى
لازم للكلية الثانية القائلة كل اصدق عليه المعروف صدق
عليه المعروف ومعنى المنع ان يكون بحيث لا يدخل فيه شيء
مراغبنا في المعروف وهو لازم للكلية الاولى والاطراد التلازم والثبوت
ايضا وجد المعروف وجد المعروف وهو عين الكلية الاولى والانعكاس

لا بد ان يكون اجل من المعروف ولا الى انهما يشتركان في الاعم
لا يخص لما يصلح التعريف مع قولها الى الشيء فالميكن بالطريق
الاولى لانه غاية البعد عنه فوجب ان يكون المعروف
مساويا للمعرف في العموم والخصوص فكل ما صدق عليه
المعرف صدق عليه المعروف وبالعكس وما وقع في عبارة
القوم من انه لا بد ان يكون جمعا وما نعا ومطرذا ومنعكسا
راجع الى ذلك فان معنى الجمع ان يكون المعروف متناوila لكل
واحد من افراد المعروف بحيث لا يشذ منه فرد وهذا المعنى
لازم للكلية الثانية القائلة كل اصدق عليه المعروف صدق
عليه المعروف ومعنى المنع ان يكون بحيث لا يدخل فيه شيء
مراغبنا في المعروف وهو لازم للكلية الاولى والاطراد التلازم والثبوت
ايضا وجد المعروف وجد المعروف وهو عين الكلية الاولى والانعكاس

التلازم فی الامتناع ای متى انتفى ^{المعرف} انتفى ^{المعرف} وهو ما لازم

الملكية الثانية فانه اخاصد قولنا كل اخصد عليه العرف صدى العرف وكلما

الم يصدّ عليّ المعروف لم يصدّ عليّ المَعْرُوفُ بالعكس قالوا لبيم

حالاتا مان كان بالجندر الفصل القريين وحلا ناقصا ان كان

بالقصد الإقرب في حدة أو بهو الجنس البعيد ورسم تاما ان كان

الحسن القوي الخاصة وسهناقصا نكان، بالخاصة محمد

وكانت له في ذلك الوقت

وہاویا جس بیبنا عروں اشعری اما خدا و رسام و کس

منهما اما نام و با فصل اول اقسام ربعة فاحمل التام ما يرب

من الجنس والفصل القريبين لتعريف الإنسان بالحيوان
 مع تقدم الجنس على الفصل ١٢

الناطق ما تسميته حدا فلان في اللغة المنع وهو لا شئ له علم

الذاتيات مانع عن دخول الأغنياء الأجنبية فيه وإما التسمية

فلذا ذكر الذاتات فيه بتمامها والحد الناقص ما يكون بالفصل القريب

مؤلفه
مصدق قولها

فیضی از انوار
شکر الایمان

الغرض واضح من

[illegible]

عنه عليه السلام في قوله تعالى "فمن كان يائسا من رحمة ربه" أي من رحمة الله تعالى

الحال كما اصابه على

سواء كان إيجاباً أو تفصيلاً

على وجهه تعالى في الدنيا والآخرة

ان يجمع بين الحبيب والحبوب
في الحداثة والاشواق
وجودها با دور
الاعضاء والاشواق
من يجمع بين الحبيب والحبوب

وحده اوبسم وبالجنس البعيد كتعريف الانسان بالناطق
 اوبالجسم الناطق اما انه حد فلما ذكرنا واما انه ناقص فلحد ف
 بعض الذاتيات عنه والرسم التام ما يتركب من الجنس القريب
 والخاصة كتعريفه بالحيوان الضاحك اما انه رسم فلان
 رسم الدار اثرها ولما كان تعريفها بالخارج اللازم الذي هو اثر من
 انما الشيء فيكون تعريفها لا اثر واما ان تمام فلشأجه الحد التام
 من حيث انه وضع فيه الجنس القريب قيد بامر يختص بالشيء
 والرسم الناقص ما يكون بالخاصة وحدها اوبها وبالجنس البعيد
 كتعريفه بالضاحك اوبالجسم الضاحك اما لكونه رسما فلما كان
 ناقصا فلحد فبعض جزاء الرسم التام عنه كيقال ههنا لقسم اخر وهي
 التعريف بالعرض العام مع الفصل او مع الخاصة اوبالفصل مع الخاص
 لاننا نقول انما لم يعتبروا هذه الاقسام لان الغرض من التعريف اما
 التمييز كالاطلاع على الذاتيات والعرض العام لا يفيد شيئا منهما فلا
 فائدة في ضمه مع الفصل والخاصة واما المركب من الفصل
 والخاصة فالفصل فيه يفيد التمييز كالاطلاع على الذات

قولنا تعريف الانسان بالناطق
 قولنا تعريف الانسان بالحيوان الضاحك
 قولنا تعريف الانسان بالحيوان الضاحك
 قولنا تعريف الانسان بالحيوان الضاحك

انما هو تعريف الانسان بالناطق
 انما هو تعريف الانسان بالحيوان الضاحك
 انما هو تعريف الانسان بالحيوان الضاحك
 انما هو تعريف الانسان بالحيوان الضاحك

قولنا تعريف الانسان بالناطق
 قولنا تعريف الانسان بالحيوان الضاحك
 قولنا تعريف الانسان بالحيوان الضاحك
 قولنا تعريف الانسان بالحيوان الضاحك

انما هو تعريف الانسان بالناطق
 انما هو تعريف الانسان بالحيوان الضاحك
 انما هو تعريف الانسان بالحيوان الضاحك
 انما هو تعريف الانسان بالحيوان الضاحك

١٣٣
 فلا حاجة الى ضم الخاصة اليه وان كانت مفيدة للتمييز
 لان الفصل افاده مع شيء آخر وطريق المحصر في الاقسام
 الاربعة ان يقال التعريف اما مجرد الذاتيات او لان كان
 مجرد الذاتيات فاما ان يكون بجميع الذاتيات وهو المسمى
 التام او ببعضها وهو المسمى الناقص وان لم يكن مجرد الذاتيات
 فاما ان يكون بالجنس القريب والخاصة وهو المسمى
 التام او بغير ذلك فهو المسمى الناقص قال ويجب
 الاحتراز عن تعريف الشيء بما يساويه في المعرفة
 والجهالة كتعريف الحركة بما ليس بسكون والزوج
 بما ليس بفرد وعن تعريف الشيء بما لا يعرف الا به سواء
 كان بمرتبة واحدة كما يقال الكيفية ما يقع المشابهة ثم
 يقال المشابهة اتفاق في الكيفية او بمراتب كما يقال الاثنان
 زوج اول ثم يقال الزوج كلال هو النقص عتساويين يقال التساويان
 هما الشيطان اللذان لا يفضل احدهما على الاخر ثم يقال
 الشيطان هما الاثنان ويجب ان يحتراز عن استعمال الفاظ

فانما = اعلم يا ايها الراجح ان التعريف نوعان احدهما هو الذي
 بعضه هو الشيء الاخر غير ان يكون له معنى غير
 فانما = تعريفه في نفسه لا يكون له معنى غير
 والقضايا لا حرج من العادة بل لا بد ان يكون
 فمن تروى في شيئين ما اختلفت فان كانت شيئا واحدا
 لا يزال تردده انشا ولا فائدة في اليقينة فان
 اول هذه الاقسام وان كانت من
 الاقسام العقلية لعقود اولها ذلك
 لان بعضها ساقط عن اعتبارها
 العام والخاص لان المرض العام لا يفيد الا
 علاج على الداء والخاص لا يفيد الا
 فصل والفضل والخاصة ١٢ عليه
 اقول لكان الجواب حقيقيا كذلك الرسم فالترتيب بالخارج عن مدلول الاسم
 بحسب الاسم وبما يخرج عن ما يثبت الشيء رسم بحسب الحقيقة فالاقسام اربعة واذ
 حُرِّب في التام والناقص صارت ثمانية واذ انضم اليها التعريف اللفظي وهو
 التعريف باللفظ لا بالشيء صارت تسعة فانهم لا يفرقون بين التعريف اللفظي
 ٣ فانما بين الاجزاء ضابطا في شئ واحد لا يكون النصف كك
 انما هو في شئ واحد لا يكون النصف كك
 انما هو في شئ واحد لا يكون النصف كك
 انما هو في شئ واحد لا يكون النصف كك

انما هو في شئ واحد لا يكون النصف كك
 انما هو في شئ واحد لا يكون النصف كك
 انما هو في شئ واحد لا يكون النصف كك
 انما هو في شئ واحد لا يكون النصف كك

غربية وحشية غير ظاهرة الدلالة بالقياس الى السامع لكونه
 مفوتا للغرض **اقول** اخذان يبين وجوه اختلاف التعريف
 ليحترز عنها وهي مامعنوية اللفظية اما المعنوية فمنها تعريف
 الشيء بما يساويه من المعرفة والجمالة اي يكون العلم باحد
 مع العلم بالآخر والجهل باحدهما مع الجهل بالآخر كتعريف
 الحركة بما ليس يسكون فانها في المرتبة الواحدة من العلم
 والجهل فمن علم احدهما علم الآخر ومن جهل احدهما جهل
 الآخر والمعرف يجب ان يكون اقدم لان معرفة المعرفة على معرفة
 المعروف والعلة مقدمة على المعلول ومنها تعريف الشيء بما
 يتوقف معرفته عليه اما بمرتبة واحدة ويشتمل دورا مضمرا واما
 بمراتب ويسمى دورا مضمرا ومثاله ما في الكتاب ظاهر واما الاطلاق
 اللفظية فانما يتصور اذا حاول الانسان التعريف لغيره وذلك
 بان يستعمل في التعريف الفاظا غريبة غير ظاهرة الدلالة بالنسبة الى
 ذلك الغير فيفوت غرض التعريف كاستعمال اللفاظ الغربية في
 مثل يقال لنا اسطقس فوق الاسطقسات وكاستعمال اللفاظ الخجالة

في تعريفها غير ظاهرة الدلالة بالقياس الى السامع لكونه مفوتا للغرض

في تعريفها غير ظاهرة الدلالة بالقياس الى السامع لكونه مفوتا للغرض

في تعريفها غير ظاهرة الدلالة بالقياس الى السامع لكونه مفوتا للغرض

في تعريفها غير ظاهرة الدلالة بالقياس الى السامع لكونه مفوتا للغرض

[illegible]

في تعريف القضية واقعا كما
قوله اي العاصلة بحسب
الاحكام كذلك اعصام
لغير ذلك منها في فصل
الفصل من الفصول بدو لا هو
على فضلا لان انفسه
وجوب تقديم مع قوله
الاحكام

[illegible][illegible]

قوله عليه
 ما هي ان هذه
 احث من
 الهات بل
 من
 فاحث لاول
 ١٩٧١
 وكتاب
 التسمية
 ترجمه
 اوردها
 كالمبا
 ش على
 سط و
 ترتيب
 اتيق
 بالغ الح
 ٢٠
 التحقيق
 السائل
 المذكورة
 ايتقنا
 اللازم على
 الطالب
 ان يقر
 الكتاب
 من اوله الى
 آخره
 بالتحقيق
 ليكون على
 خط الافر
 من علم
 المنطق
 ١٢
 في عير ٣

ما يدل على الارتباط بالحكمة فان كان طرفاها مفردين فهي حملية اما حجية
 ان حكم فيها بان احدهما هو الآخر كقولنا زيد هو عالم ولما سألته ان حكم
 فيها بان احدهما ليس هو الآخر كقولنا زيد ليس هو بعالم فباذا حقا
 لفظه هو الدال على النسبة الايجابية فمن القضية الاولى وليس
 هو الدال على النسبة السلبية من القضية الثانية بقي زيدا
 وعالم وهما مفردان وان لم يكن طرفاها مفردين فهي شرطية
 كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود واما ان يكون
 هذا العدد زوجا او فردا فانه اذا حذفتا أدوات الاتصال وهي كلمة
 ان والفاء بقي الشمس طالعة والنهار موجود هما ليسا بمفردين
 وكذلك اذا حذفتا أدوات العناد وهي اما واو بقي هذا العدد
 زوج وهذا العدد فرد وهما ايضا ليسا بمفردين فان قلت قولنا
 الحيوان الناطق ينتقل بنقل قدميه وقولنا زيد عالم بضادة
 زيد ليس بعالم وقولنا الشمس طالعة يلزمه النهار موجود
 حمليات مع ان اطرافها ليست بمفردات فانقضى التعريفان
 طرعا وعكسا فنقول المراد بالمفرد اما المفرد بالفعل او المفرد بالقوة

ان كان في الكلام حرفان
 من نوع واحد على الاسم
 حرفان في الشرط عند
 ان ادوات الشرط عند
 الى النسبة وكذا ان يكون قد
 مع الادوات على ان الانفصال
 تحقيق بين نسب القضا اذا
 دعوى الزوم بحسب التحقيق
 الثاني اذا كان كذلك فكان
 وان يكون لبيان قواج الادوات
 بل من جهة الطرف واذا لم يكن
 فنقول لم تغير في كانت لان
 بعد حذف الادوات في القضا
 فبما مع الادوات
 لا يكونان باثنين ١٢
 فلو لم يبق اثنان ١٣
 ١٤ ولا يسمى من ان كان
 زمانية في حذفها فلهذا
 بقوله فلهذا ان مع حذفها
 معنى كانت اثنان ١٥
 اسكان على ملاحظة
 على ما تحققت الشارح
 من ان يكون كان معبر
 الحصول كما يسمى واما القول بان
 الادوات لم يجر واما ان حرف
 الشرط لا يدخل على الاسم لا يدخل
 كما في القضية فلا يطلق على
 في قوله لا يدخل

وهو الذي يمكن ان يعبر عنه بلفظ مفرد ولا الحرف في القضايا المذكورة
وان لم تكن مفردات بالفعل لانه يمكن ان يعبر عنها بالفاظ مفردة
او اقلها ان يقال هذا اذا كان هو هو والموضع محمول الى غير ذلك
بخلاف الشرطيات فانه لا يمكن ان يعبر عن اطرافها بالفاظ مفردة
فلا يقال في هذه القضية تلك القضية بل يقال ان تحقق هذه
القضية تحقق تلك القضية واما ان تحقق هذه القضية او تحقق
تلك القضية وهي ليست بالفاظ مفردة نعم بقي ههنا شئ هو
ان الشرطية كما فبرت قضية اذا احلناها لا يكون طرفاها
مفردين ولا خفاء في امكان ان يعبر عن طرفيها بعد التخييل
بمفردين واقلها ان يقال هذا ملزوم لذلك وذلك معاند
لذلك فلو كان المراد بالمفرد اما المفرد بالفعل او بالقوة دخلت
الشرطية تحت الحماية فالاولى ان يكون فقيلا لا انحلالا التعريف يقال الحكم
عليه في القضية كمكان مفردين سميت حماية ولا شرطية هذا هو المطابق

وهو الذي لا يمكن ان يعبر عنه بلفظ مفرد ولا الحرف في القضايا المذكورة
وان لم تكن مفردات بالفعل لانه يمكن ان يعبر عنها بالفاظ مفردة
او اقلها ان يقال هذا اذا كان هو هو والموضع محمول الى غير ذلك
بخلاف الشرطيات فانه لا يمكن ان يعبر عن اطرافها بالفاظ مفردة
فلا يقال في هذه القضية تلك القضية بل يقال ان تحقق هذه
القضية تحقق تلك القضية واما ان تحقق هذه القضية او تحقق
تلك القضية وهي ليست بالفاظ مفردة نعم بقي ههنا شئ هو
ان الشرطية كما فبرت قضية اذا احلناها لا يكون طرفاها
مفردين ولا خفاء في امكان ان يعبر عن طرفيها بعد التخييل
بمفردين واقلها ان يقال هذا ملزوم لذلك وذلك معاند
لذلك فلو كان المراد بالمفرد اما المفرد بالفعل او بالقوة دخلت
الشرطية تحت الحماية فالاولى ان يكون فقيلا لا انحلالا التعريف يقال الحكم
عليه في القضية كمكان مفردين سميت حماية ولا شرطية هذا هو المطابق

وهو الذي لا يمكن ان يعبر عنه بلفظ مفرد ولا الحرف في القضايا المذكورة
وان لم تكن مفردات بالفعل لانه يمكن ان يعبر عنها بالفاظ مفردة
او اقلها ان يقال هذا اذا كان هو هو والموضع محمول الى غير ذلك
بخلاف الشرطيات فانه لا يمكن ان يعبر عن اطرافها بالفاظ مفردة
فلا يقال في هذه القضية تلك القضية بل يقال ان تحقق هذه
القضية تحقق تلك القضية واما ان تحقق هذه القضية او تحقق
تلك القضية وهي ليست بالفاظ مفردة نعم بقي ههنا شئ هو
ان الشرطية كما فبرت قضية اذا احلناها لا يكون طرفاها
مفردين ولا خفاء في امكان ان يعبر عن طرفيها بعد التخييل
بمفردين واقلها ان يقال هذا ملزوم لذلك وذلك معاند
لذلك فلو كان المراد بالمفرد اما المفرد بالفعل او بالقوة دخلت
الشرطية تحت الحماية فالاولى ان يكون فقيلا لا انحلالا التعريف يقال الحكم
عليه في القضية كمكان مفردين سميت حماية ولا شرطية هذا هو المطابق

وهو الذي لا يمكن ان يعبر عنه بلفظ مفرد ولا الحرف في القضايا المذكورة
وان لم تكن مفردات بالفعل لانه يمكن ان يعبر عنها بالفاظ مفردة
او اقلها ان يقال هذا اذا كان هو هو والموضع محمول الى غير ذلك
بخلاف الشرطيات فانه لا يمكن ان يعبر عن اطرافها بالفاظ مفردة
فلا يقال في هذه القضية تلك القضية بل يقال ان تحقق هذه
القضية تحقق تلك القضية واما ان تحقق هذه القضية او تحقق
تلك القضية وهي ليست بالفاظ مفردة نعم بقي ههنا شئ هو
ان الشرطية كما فبرت قضية اذا احلناها لا يكون طرفاها
مفردين ولا خفاء في امكان ان يعبر عن طرفيها بعد التخييل
بمفردين واقلها ان يقال هذا ملزوم لذلك وذلك معاند
لذلك فلو كان المراد بالمفرد اما المفرد بالفعل او بالقوة دخلت
الشرطية تحت الحماية فالاولى ان يكون فقيلا لا انحلالا التعريف يقال الحكم
عليه في القضية كمكان مفردين سميت حماية ولا شرطية هذا هو المطابق

لما ذكره الشيخ في الشفاء وقيل صوابه ان يقال
القضية ان انحلت الى قضيتين فهي شرطية ولا
حملية لثلا لا يريد عليه مثل قولنا زيد ابوه قائم فانه
حملية مع انه لم ينحل الى مفردين لان المحكوم به فيه
قضية وهو ليس بصواب من وجهين اما اولاهما فلورود
بعض النقوض المذكورة عليه واما ثانيا فلان انحلال
القضية الى مامتة تركيبتها والشرطية لا تركب
من قضيتين فان ادوات الشرط والعناد اخرجت
طرفها عن ان يكون قضيا الا ترى ان اذا قلنا الشمس
طالعة كانت قضية محتملة للصدق والكذب
ثم اذا اوردنا اداة الشرط عليه وقلنا ان كانت الشمس
طالعة خرج عن ان يكون قضية يحتمل الصدق
والكذب نعم وما يقال في هذا الفن ان الشرطية
مركبة من قضيتين تجوزا من حيث ان
طرفيها اذا اعتبر فيهما الحكم كانا قضيتين

والقضية الشرطية مركبة من قضيتين تجوزا من حيث ان طرفيها اذا اعتبر فيهما الحكم كانا قضيتين

انما يكون في القضية الشرطية مركبة من قضيتين تجوزا من حيث ان طرفيها اذا اعتبر فيهما الحكم كانا قضيتين

والقضية الشرطية مركبة من قضيتين تجوزا من حيث ان طرفيها اذا اعتبر فيهما الحكم كانا قضيتين

انما يكون في القضية الشرطية مركبة من قضيتين تجوزا من حيث ان طرفيها اذا اعتبر فيهما الحكم كانا قضيتين

على تقدير صدق الانسانية والمنفصلة هي التي يحكم فيها بالتنافي
بين القضيتين اما في الصدق والكذب معاى بانهما لا صدقان
ولا تكذبان او في الصدق فقط اى بانهما لا صدقان ولكنهما
قد تكذبان او في الكذب فقط اى بانهما لا تكذبان وربما
تصدقان او ينفيه اى بسلب ذلك التنافي فان حكم فيها
بالتنافي في منفصلة موجبة اما اذا كان الحكم فيها بالمتناقضات
والكذب معا سميت منفصلة حقيقية كقولنا اما ان يكون هذا
العدد زوجا او فردا فان قولنا هذا العدد زوج وهذا العدد فرد
لا يصدقان معا ولا يكذبان معا واما اذا كان الحكم فيها بالمتناقضات
في الصدق فقط فهي مانعة الجمع كقولنا اما ان يكون هذا الشئ شجرا
او حجرا فان قولنا هذا الشئ شجر وهذا الشئ حجر لا يصدقان وقد
يكذبان بان يكون هذا الشئ حيوانا واما اذا كان الحكم فيها بالمتناقضات
في الكذب فقط فهي مانعة الخلق كقولنا اما ان يكون هذا الشئ شجرا او
الحجر فان قولنا هذا الشئ لا شجر وهذا الشئ لا حجر لا يكذبان
ولا لكان الشئ شجرا او حجرا وهو محال وقد يصدقان معا

[illegible]

حيوانا وان حكمها بسلب التناقض فهي منفصلة سالبة فان كان الحكم
فيها بسلب المنافات في الصدق والكذب معا كانت سالبة حقيقية
كقولنا ليس اما ان يكون هذا الانسان اسودا وكتبا فانه يجوز اجتماعهما
ويجوز ارتفاعهما وان كان الحكم بسلب المنافات في الصدق فقط كانت
سالبة مانعة اجمع كقولنا ليس اما ان يكون هذا الانسان حيوانا
او اسود فانه يجوز اجتماعهما ولا يجوز ارتفاعهما وان كان الحكم بسلب
المنافات في الكذب فقط كانت سالبة مانعة انفراد كقولنا ليس
اما ان يكون هذا الانسان روميا او نجيا فانه يجوز ارتفاعهما
دون الاجتماع لا يقال السوالب المحلية والمتصلة والمنفصلة على
ما ذكرتم ما يرفع فيها الحمل ولا اتصال ولا انفصال فلا تكون
حلية ومتصلة ومنفصلة لانها ما ثبت فيها الحمل ولا اتصال
ولا انفصال لاننا نقول ليس اجزاء هذا الاسامي على السوالب

والاسامي هي التي لا يكون لها حقيقة بحد ذاتها بل هي التي يسمونها بالاسماء كقولنا هذا الانسان اسودا او نجيا او روميا او حيوانا

ان لا يكون له حقيقة بحد ذاتها بل هو الذي يسمونه بالاسماء كقولنا هذا الانسان اسودا او نجيا او روميا او حيوانا

ان كان الحكم بسلب التناقض فهو منفصل سالبة فان كان الحكم فيها بسلب المنافات في الصدق والكذب معا كانت سالبة حقيقية كقولنا ليس اما ان يكون هذا الانسان اسودا وكتبا فانه يجوز اجتماعهما

ان كان الحكم بسلب التناقض فهو منفصل سالبة فان كان الحكم فيها بسلب المنافات في الصدق والكذب معا كانت سالبة حقيقية كقولنا ليس اما ان يكون هذا الانسان اسودا وكتبا فانه يجوز اجتماعهما

ان لا يكون له حقيقة بحد ذاتها بل هو الذي يسمونه بالاسماء كقولنا هذا الانسان اسودا او نجيا او روميا او حيوانا

ان لا يكون له حقيقة بحد ذاتها بل هو الذي يسمونه بالاسماء كقولنا هذا الانسان اسودا او نجيا او روميا او حيوانا

ان لا يكون له حقيقة بحد ذاتها بل هو الذي يسمونه بالاسماء كقولنا هذا الانسان اسودا او نجيا او روميا او حيوانا

بحسب مفهوم اللغة قبل بحسب الاصطلاح ومفهوماً تماماً الاصطلاحاً
كما تصدق على الموجبات تصدق على السوالب نعم المناسبة المتحققة
للتقل إما في الموجبات فلتتحقق معنى الحمل والاتصال والانفصال^ع وإما^ع
في السوالب فلشأبحتها أياها في الألفاظ لا يقال المقدمة كانت معقولة^ع
لذكر الأقسام الأولية والمتصلة والمنفصلة ليست من الأقسام^ع
الأولية بل من أقسام قسمها أعني الشرطية لأننا نقول لا شك إن
المقص بالذات عن وضع المقدمة ذكر الأقسام الأولية وأما ذكر
أقسام الشرطية فيها فبالعرض وعلى سبيل الاستطراد قال
الفصل الأول في العملية وفيه أربعة مباحث البحث الأول
في اجزائها وأقسامها والعملية إنما يتحقق بأجزاء
ثلاثة المحكوم عليه وليس موضوعاً والمحكوم به وليس
محمولاً وينهما نسبة بما يرتبط المحمول بالموضوع واللفظ الدال على
وتسمي رابطة كهو في قولنا زيد هو عالم وليس المقضية
ح ثلاثية وقد يخذف الرابطة في بعض اللغات
لشعور الذهن بمعناها والقضية تسمى ح ثنائية

بجسب مفهوم اللغز بل بجسب الاصطلاح ومفهوماً كما الاصطلاح
كما تصدق على الموجبات تصدق على السوالب نعم المناسبة المتحققة
للتقل اما في الموجبات فلتنحقق معنى الحمل والاتصال والانفصال
في السوالب فلشأبعتها أياها في الاطراف لا يقال المقدمة كانت معقولة
لذكر الاقسام الاولية والمتصلة والمنفصلة ليست مكالقسام
الاولية بل من اقسام قسمها اعني الشرطية لاننا نقول لا شك ان
المقسم بالذات عن وضع المقدمة ذكر الاقسام الاولية واما ذكر
اقسام الشرطية فيها فبالعرض وعلى سبيل الاستطراد قال
الفصل الاول في الحملية وفيه اربعة مباحث البحث الاول
في اجزائها واقسامها والحملية انما يتحقق باجزاء
ثلاثة المحكوم عليه وليس موضوعا والمحكوم به وليس
عمولا وينهما نسبة بما يرتبط المحمول بالموضوع واللفظ الدال عليه
وتسمى رابطة كهو في قولنا زيد هو عالم وليس القضية
ح ثلاثية وقد يخذف الرابطة في بعض اللغات
لشعور الذهن بمعناها والقضية تسمى ح ثنائية

وأما وقوع النسبة أولا وقوعها الذي هو الايجاب والسلب
 مع كون الوقوع والادعاء لا يتصوران كقولهم النسبة هي الوقوع لا يتصور الايجاب لا مطلقا
 فان كان المراد بها الاول فيكون للقضية جزء اخر
 وهو وقوع النسبة أولا وقوعها ولا بد ان يدل عليها بعبارة
 اخرى وان كان المراد بها الثاني كان النسبة التي هي مورد
 الايجاب والسلب جزء اخر فيدل ايضا عليها بلفظ اخر
 والحاصل ان اجزاء التحلية اربعة فكان من حقها ان يدل
 عليها باربعة الفاظ فنقول المراد الثاني وكان قولها
 يرتبط المحمول بالموضوع إشارة اليه فان النسبة لم يعتبر
 معها الوقوع والادعاء لم تكن رابطة ولا حاجة الى الدلالة
 على النسبة التي هي مورد الايجاب والسلب فان
 اللفظ الدال على وقوع النسبة دال على النسبة ايضا فالجزءان
 من القضية يتاديان بعبارة واحدة ولهذا
 اخذ جزءا واحدا حجة انحصار الاجزاء في ثلاثة ثم
 الرابطة اداة لانها تدل على النسبة الرابطة وهي غير
 مستقلة لتوقفها على المحكوم عليه وبذلك

في قوله النسبة اول وقوعها الذي هو الايجاب والسلب مع كون الوقوع والادعاء لا يتصوران كقولهم النسبة هي الوقوع لا يتصور الايجاب لا مطلقا فان كان المراد بها الاول فيكون للقضية جزء اخر وهو وقوع النسبة أولا وقوعها ولا بد ان يدل عليها بعبارة اخرى وان كان المراد بها الثاني كان النسبة التي هي مورد الايجاب والسلب جزء اخر فيدل ايضا عليها بلفظ اخر والحاصل ان اجزاء التحلية اربعة فكان من حقها ان يدل عليها باربعة الفاظ فنقول المراد الثاني وكان قولها يرتبط المحمول بالموضوع إشارة اليه فان النسبة لم يعتبر معها الوقوع والادعاء لم تكن رابطة ولا حاجة الى الدلالة على النسبة التي هي مورد الايجاب والسلب فان اللفظ الدال على وقوع النسبة دال على النسبة ايضا فالجزءان من القضية يتاديان بعبارة واحدة ولهذا اخذ جزءا واحدا حجة انحصار الاجزاء في ثلاثة ثم الرابطة اداة لانها تدل على النسبة الرابطة وهي غير مستقلة لتوقفها على المحكوم عليه وبذلك

في قوله النسبة اول وقوعها الذي هو الايجاب والسلب مع كون الوقوع والادعاء لا يتصوران كقولهم النسبة هي الوقوع لا يتصور الايجاب لا مطلقا فان كان المراد بها الاول فيكون للقضية جزء اخر وهو وقوع النسبة أولا وقوعها ولا بد ان يدل عليها بعبارة اخرى وان كان المراد بها الثاني كان النسبة التي هي مورد الايجاب والسلب جزء اخر فيدل ايضا عليها بلفظ اخر والحاصل ان اجزاء التحلية اربعة فكان من حقها ان يدل عليها باربعة الفاظ فنقول المراد الثاني وكان قولها يرتبط المحمول بالموضوع إشارة اليه فان النسبة لم يعتبر معها الوقوع والادعاء لم تكن رابطة ولا حاجة الى الدلالة على النسبة التي هي مورد الايجاب والسلب فان اللفظ الدال على وقوع النسبة دال على النسبة ايضا فالجزءان من القضية يتاديان بعبارة واحدة ولهذا اخذ جزءا واحدا حجة انحصار الاجزاء في ثلاثة ثم الرابطة اداة لانها تدل على النسبة الرابطة وهي غير مستقلة لتوقفها على المحكوم عليه وبذلك

في قوله النسبة اول وقوعها الذي هو الايجاب والسلب مع كون الوقوع والادعاء لا يتصوران كقولهم النسبة هي الوقوع لا يتصور الايجاب لا مطلقا فان كان المراد بها الاول فيكون للقضية جزء اخر وهو وقوع النسبة أولا وقوعها ولا بد ان يدل عليها بعبارة اخرى وان كان المراد بها الثاني كان النسبة التي هي مورد الايجاب والسلب جزء اخر فيدل ايضا عليها بلفظ اخر والحاصل ان اجزاء التحلية اربعة فكان من حقها ان يدل عليها باربعة الفاظ فنقول المراد الثاني وكان قولها يرتبط المحمول بالموضوع إشارة اليه فان النسبة لم يعتبر معها الوقوع والادعاء لم تكن رابطة ولا حاجة الى الدلالة على النسبة التي هي مورد الايجاب والسلب فان اللفظ الدال على وقوع النسبة دال على النسبة ايضا فالجزءان من القضية يتاديان بعبارة واحدة ولهذا اخذ جزءا واحدا حجة انحصار الاجزاء في ثلاثة ثم الرابطة اداة لانها تدل على النسبة الرابطة وهي غير مستقلة لتوقفها على المحكوم عليه وبذلك

لا تستعمل القضية خالية عنها اما بافظك قولهم هست وبيدوله
 ام من ان يكون بالطائفة او بالنظر
 بحركة كقولهم زيد دبير بالسر قال وهذه النسبة ان كانت
 نسبة بها يصح ان يقال ان الموضوع محمول فالقضية موجبة
 كقولنا الانسان حيوان وان كانت نسبة بها يصح ان يقال ان
 الموضوع ليس محمول فالقضية سالبة كقولنا الانسان ليس بحجر
 اقول هذا تقسيم ثان للحملية باعتبار النسبة الحكمية
 التي هي مدلول الرابطة فتلك النسبة ان كانت نسبة بها
 يصح ان يقال ان الموضوع محمول كانت القضية موجبة كنسبة
 الحيوان الى الانسان فانها نسبة ثبوتية صحيحة لان يقال الانسان
 حيوان وان كانت نسبة بها يصح ان يقال ان الموضوع ليس محمول
 فالقضية سالبة كنسبة الحجر الى الانسان فانها نسبة سلبية بها
 يصح ان يقال الانسان ليس بحجر وهذا لا يشل القضايا الكاذبة فانه اذا
 قلنا الانسان حجر كانت القضية موجبة والنسبة التي هي فيها
 لا تصح بها ان يقال الانسان حجر وكذلك اذا قلنا الانسان ليس
 بحجر كانت القضية سالبة والنسبة التي هي فيها ليست نسبة بحيث يصح

[illegible]

الوضوح محمول ولا يوجب الحكم
السلبية ليست بما يصح ان يقال ان
الشيء لا يخلو من الاصل ان يقال ان
على وجه يستقيم فليس لان
القضايا الكاذبة لانه لا يمكن
والاصح قول الخارجين ان لا
على عدم الاتكاس لعدم
بين محمول فلا يقتصر بناءه
بشيء يصح ان يقال بما
في القضايا

५

[illegible]

فان قيل لا يكون موجبة لبعضها البعض كقولنا بعض الحيوان واحد
واما سالتة وسورها ليس كل وليس بعض بعض ليس كقولنا ليس
كل حيوان انسان والفرق بين الاسوار الثلاثة ان ليس كل حيوان
على رفع الايجاب الكل بالمطابقة وعلى السلب الجزئي بالاكثر
وليس بعض بعض ليس بالعكس من حيث ان ليس كل حيوان على
رفع الايجاب الكل بالمطابقة فلان اذا قلنا كل حيوان انسان يكون
معناه ثبوت الانسان لكل واحد واحد من افراد الحيوان وهو
الايجاب الكل واذا قلنا ليس كل حيوان انسان يكون مفهومه
الصرح انه ليس يثبت الانسان لكل واحد واحد من افراد
الحيوان وهو رفع الايجاب الكل ولما كانه دال على السلب الجزئي بالان
فلانه اذا ارتفع الايجاب الكل فاما ان يكون المحمول مساويا عن
كل واحد واحد هو السلب الكل او يكون مساويا عن البعض ثابتا
للبعض وعلى كلا التقديرين يصدق السلب الجزئي جزوا فالسلب
الجزئي من ضروريات مفهوم ليس كل اي رفع الايجاب الكل

فان قيل لا يكون موجبة لبعضها البعض كقولنا بعض الحيوان واحد
واما سالتة وسورها ليس كل وليس بعض بعض ليس كقولنا ليس
كل حيوان انسان والفرق بين الاسوار الثلاثة ان ليس كل حيوان
على رفع الايجاب الكل بالمطابقة وعلى السلب الجزئي بالاكثر
وليس بعض بعض ليس بالعكس من حيث ان ليس كل حيوان على
رفع الايجاب الكل بالمطابقة فلان اذا قلنا كل حيوان انسان يكون
معناه ثبوت الانسان لكل واحد واحد من افراد الحيوان وهو
الايجاب الكل واذا قلنا ليس كل حيوان انسان يكون مفهومه
الصرح انه ليس يثبت الانسان لكل واحد واحد من افراد
الحيوان وهو رفع الايجاب الكل ولما كانه دال على السلب الجزئي بالان
فلانه اذا ارتفع الايجاب الكل فاما ان يكون المحمول مساويا عن
كل واحد واحد هو السلب الكل او يكون مساويا عن البعض ثابتا
للبعض وعلى كلا التقديرين يصدق السلب الجزئي جزوا فالسلب
الجزئي من ضروريات مفهوم ليس كل اي رفع الايجاب الكل

فان قيل لا يكون موجبة لبعضها البعض كقولنا بعض الحيوان واحد
واما سالتة وسورها ليس كل وليس بعض بعض ليس كقولنا ليس
كل حيوان انسان والفرق بين الاسوار الثلاثة ان ليس كل حيوان
على رفع الايجاب الكل بالمطابقة وعلى السلب الجزئي بالاكثر
وليس بعض بعض ليس بالعكس من حيث ان ليس كل حيوان على
رفع الايجاب الكل بالمطابقة فلان اذا قلنا كل حيوان انسان يكون
معناه ثبوت الانسان لكل واحد واحد من افراد الحيوان وهو
الايجاب الكل واذا قلنا ليس كل حيوان انسان يكون مفهومه
الصرح انه ليس يثبت الانسان لكل واحد واحد من افراد
الحيوان وهو رفع الايجاب الكل ولما كانه دال على السلب الجزئي بالان
فلانه اذا ارتفع الايجاب الكل فاما ان يكون المحمول مساويا عن
كل واحد واحد هو السلب الكل او يكون مساويا عن البعض ثابتا
للبعض وعلى كلا التقديرين يصدق السلب الجزئي جزوا فالسلب
الجزئي من ضروريات مفهوم ليس كل اي رفع الايجاب الكل

ومن لوازمه فيكون دلالة عليه بالالتزام لا يقيم مفهوم ليس كل
بشيء هو ضرورة بانه الخارج منه من لوازمه ثم يخرج عليه قوله يكون دلالة على الالتزام بلا شبهة من جهة الامام المصطفى
وهو رفع الايجاب الكلي اعم من السلب عن الكل اي السلب الكلي
والسلب عن البعض اي السلب الجزئي فلا يكون دلالة السلب
الجزئي بالالتزام لان العام كدلالة له على الخاص باحدى
الدلالات الثلاث لا نقول رفع الايجاب الكلي ليس اعم من
السلب الجزئي بل اعم من السلب عن الكل هو السلب عن البعض
مع الايجاب للبعض والسلب الجزئي هو السلب عن البعض سواء كان
مع الايجاب للبعض الاخر او لا يكون فهو مشترك بين ذلك القسم بالسلب
الكل فالسلب الجزئي لازم لما واذا انحصر العام فقسمين كل منهما يكون
ملزوما كما لو كان ذلك الامر اللازم لازما للعلم ايضا فيكون السلب الجزئي
لازم للمفهوم رفع الايجاب الكلي وبعبارة اخرى ليس كل ملزوم
للسلب الجزئي فانه متى ارتفع الايجاب الكلي صدق السلب
عن البعض لا لولم يكن المحمول مسلوبا عن شيء من الافراد لكان ثابتا
للكل وللقدر خلافه الخلف فاما ان ليس بعض بعض ليس بكذا على
السلب الجزئي بالمطابقة فظاهر لانا اذا قلنا بعض الحيوان ليس بانسان

والسلب الجزئي ليس بالالتزام لان الالتزام لا يرفع الايجاب الكلي بل يرفع السلب الجزئي

لا يقال ان الالتزام لا يرفع الايجاب الكلي بل يرفع السلب الجزئي
فان الالتزام لا يرفع الايجاب الكلي بل يرفع السلب الجزئي
فان الالتزام لا يرفع الايجاب الكلي بل يرفع السلب الجزئي

لان الالتزام لا يرفع الايجاب الكلي بل يرفع السلب الجزئي
فان الالتزام لا يرفع الايجاب الكلي بل يرفع السلب الجزئي
فان الالتزام لا يرفع الايجاب الكلي بل يرفع السلب الجزئي

فان الالتزام لا يرفع الايجاب الكلي بل يرفع السلب الجزئي
فان الالتزام لا يرفع الايجاب الكلي بل يرفع السلب الجزئي
فان الالتزام لا يرفع الايجاب الكلي بل يرفع السلب الجزئي

فان الالتزام لا يرفع الايجاب الكلي بل يرفع السلب الجزئي
فان الالتزام لا يرفع الايجاب الكلي بل يرفع السلب الجزئي
فان الالتزام لا يرفع الايجاب الكلي بل يرفع السلب الجزئي

فان الالتزام لا يرفع الايجاب الكلي بل يرفع السلب الجزئي
فان الالتزام لا يرفع الايجاب الكلي بل يرفع السلب الجزئي
فان الالتزام لا يرفع الايجاب الكلي بل يرفع السلب الجزئي

155

بعض الحيوان هليس بانسان اريد به اثبات اللا انسانية لبعض
الحيوان كلاسب الانسانية عنه و فوق ما بينه كما استقف عليه بحال
ليس بعض اذ لا يمكن تصور الايجاب مع تقدم حرف السلب على الموضوع
قال وان لم يبين فيه ملكية تال افراد فان لم تصلح لان تصدق كلية
وجزئية سميت القضية طبيعية كقولنا الحيوان جنس الانسان
نوع وان صلحت لذلك سميت محتملة كقولنا الانسان في خسرو
الانسان ليس في خسرو قول مامكان لاذابين في القضية ملكية افراد
الموضوع واما اذا لم يبين فلا يخبر اما ان تصلح القضية لان تصدق
كلية وجزئية بان يكون الحكم فيها على افراد الموضوع او لم تصلح بان يكون
الحكم فيها على طبيعة الموضوع نفسها لا على افراد فان لم تصلح لا تصدق
كلية وجزئية سميت طبيعية لان الحكم فيها على نفس الطبيعة كقولنا
الحيوان جنس الانسان نوع فان الحكم بالجنسية والنوعية ليس
على ما صحت وعليه الحيوان الانسان من الافراد بل على نفس طبيعتها
واصلحت لان تكون كلية وجزئية سميت محتملة لان الحكم فيها على
افراد موضوعها وقد اهل بيان ملكية كقولنا الانسان في خسرو الانسان

في القضايا على ما صدق عليها الموضوع وهو الافراد والطبيعة ليست
منها فخرجها عن التقسيم لا يخل بالانحصار لان عدم الانحصار لا يتناول
المقسم شيئا ولا يتناول الاقسام والمقسم ههنا لا يتناول الطبيعيات
فلا يخل بالانحصار بخروجها قال وهي في قوة الجزئية لانه متصدق
الانسان في خسر صدق بعض الانسان في خسر وبالعكس اقول
المهله في قوة الجزئية بمعنى انها متلا فان صدقت صدقت المهلة قسما
الجزئية وبالعكس فانه اذا صدق قولنا الانسان في خسر صدق بعض الانسان
في خسر وبالعكس امان كلما صدقت المهلة صدقت الجزئية فلان الحكم
فيها على افراد الموضوع ومتى صدق الحكم على افراد الموضوع فلا
ان يصدق ذلك الحكم على جميع الافراد او على بعضها وعلى كلا
التقديرين يصدق الحكم على بعض الافراد وهو الجزئي واما
بالعكس فلانه متى صدق الحكم على بعض الافراد صدق الحكم
على الافراد مطلقا وهو المهلة قال بالبحث الثاني في تحقيق المحصول
الاربعة قولنا كل ج ب يستعمل تارة بحسب الحقيقة ومعناه
ان كل ملكو وجد كان ج من الافراد الممكنة فهو بحيث لو وجد كان

في القضايا على ما صدق عليها الموضوع وهو الافراد والطبيعة ليست
منها فخرجها عن التقسيم لا يخل بالانحصار لان عدم الانحصار لا يتناول
المقسم شيئا ولا يتناول الاقسام والمقسم ههنا لا يتناول الطبيعيات
فلا يخل بالانحصار بخروجها قال وهي في قوة الجزئية لانه متصدق
الانسان في خسر صدق بعض الانسان في خسر وبالعكس اقول
المهله في قوة الجزئية بمعنى انها متلا فان صدقت صدقت المهلة قسما
الجزئية وبالعكس فانه اذا صدق قولنا الانسان في خسر صدق بعض الانسان
في خسر وبالعكس امان كلما صدقت المهلة صدقت الجزئية فلان الحكم
فيها على افراد الموضوع ومتى صدق الحكم على افراد الموضوع فلا
ان يصدق ذلك الحكم على جميع الافراد او على بعضها وعلى كلا
التقديرين يصدق الحكم على بعض الافراد وهو الجزئي واما
بالعكس فلانه متى صدق الحكم على بعض الافراد صدق الحكم
على الافراد مطلقا وهو المهلة قال بالبحث الثاني في تحقيق المحصول
الاربعة قولنا كل ج ب يستعمل تارة بحسب الحقيقة ومعناه
ان كل ملكو وجد كان ج من الافراد الممكنة فهو بحيث لو وجد كان

في القضايا على ما صدق عليها الموضوع وهو الافراد والطبيعة ليست
منها فخرجها عن التقسيم لا يخل بالانحصار لان عدم الانحصار لا يتناول
المقسم شيئا ولا يتناول الاقسام والمقسم ههنا لا يتناول الطبيعيات
فلا يخل بالانحصار بخروجها قال وهي في قوة الجزئية لانه متصدق
الانسان في خسر صدق بعض الانسان في خسر وبالعكس اقول
المهله في قوة الجزئية بمعنى انها متلا فان صدقت صدقت المهلة قسما
الجزئية وبالعكس فانه اذا صدق قولنا الانسان في خسر صدق بعض الانسان
في خسر وبالعكس امان كلما صدقت المهلة صدقت الجزئية فلان الحكم
فيها على افراد الموضوع ومتى صدق الحكم على افراد الموضوع فلا
ان يصدق ذلك الحكم على جميع الافراد او على بعضها وعلى كلا
التقديرين يصدق الحكم على بعض الافراد وهو الجزئي واما
بالعكس فلانه متى صدق الحكم على بعض الافراد صدق الحكم
على الافراد مطلقا وهو المهلة قال بالبحث الثاني في تحقيق المحصول
الاربعة قولنا كل ج ب يستعمل تارة بحسب الحقيقة ومعناه
ان كل ملكو وجد كان ج من الافراد الممكنة فهو بحيث لو وجد كان

اي كل ما هو ملزوم ج فهو ملزوم ب وتارة بحسب الخارج
ومعناه كل ج في الخارج سواء كان حال الحكم او قبله او بعده فهو
ب في الخارج اقول قد عرفت ان للحيلة طرفين احدهما
وهو المحكوم عليه يسمى موضوعا وثانيهما وهو المحكوم به يسمى محمولا
فاعلم ان عادة القوم قد جرت بانهم يعبرون عن الموضوع بـ ج وعن
المحمول بـ ب حتى انهم اذا قالوا كل ج ب فكأنهم قالوا كل موضوع محمول
وانما فعلوا ذلك لفائدة تين احدهما الاختصار فان قولنا كل ج ب
انحصار من قولنا كل انسان حيوان مثلا وهو ظاهر وثانيهما دفع توهم
الاختصار فانهم لم يضعوا الموجبة الكلية مثلا قولنا كل انسان حيوان واجز
عليه الاحكام امكن ان يذهب الوهم الى ان تلك الاحكام إنما هي
في هذه المادة دون الموجبات الكلية الاخر فتصوروا مفهوم
القضية وجردوها عن المواد وعبروا عن طرفيها بـ ج وبـ ب تنبيهها على
ان الاحكام التجارية عليها شاملة لجميع جزئياتها غير مقصورة
على البعض دون البعض كما انهم في قسم التصورات
أخذوا مفهومات الكلليات من غير اشارة الى مادة

وهو التصور يدل على ان المادة قد جردت عن غير المادة الى مادة من المواد

كل ما هو ملزوم ج فهو ملزوم ب وتارة بحسب الخارج
ومعناه كل ج في الخارج سواء كان حال الحكم او قبله او بعده فهو
ب في الخارج اقول قد عرفت ان للحيلة طرفين احدهما
وهو المحكوم عليه يسمى موضوعا وثانيهما وهو المحكوم به يسمى محمولا
فاعلم ان عادة القوم قد جرت بانهم يعبرون عن الموضوع بـ ج وعن
المحمول بـ ب حتى انهم اذا قالوا كل ج ب فكأنهم قالوا كل موضوع محمول
وانما فعلوا ذلك لفائدة تين احدهما الاختصار فان قولنا كل ج ب
انحصار من قولنا كل انسان حيوان مثلا وهو ظاهر وثانيهما دفع توهم
الاختصار فانهم لم يضعوا الموجبة الكلية مثلا قولنا كل انسان حيوان واجز
عليه الاحكام امكن ان يذهب الوهم الى ان تلك الاحكام إنما هي
في هذه المادة دون الموجبات الكلية الاخر فتصوروا مفهوم
القضية وجردوها عن المواد وعبروا عن طرفيها بـ ج وبـ ب تنبيهها على
ان الاحكام التجارية عليها شاملة لجميع جزئياتها غير مقصورة
على البعض دون البعض كما انهم في قسم التصورات
أخذوا مفهومات الكلليات من غير اشارة الى مادة

كل ما هو ملزوم ج فهو ملزوم ب وتارة بحسب الخارج
ومعناه كل ج في الخارج سواء كان حال الحكم او قبله او بعده فهو
ب في الخارج اقول قد عرفت ان للحيلة طرفين احدهما
وهو المحكوم عليه يسمى موضوعا وثانيهما وهو المحكوم به يسمى محمولا
فاعلم ان عادة القوم قد جرت بانهم يعبرون عن الموضوع بـ ج وعن
المحمول بـ ب حتى انهم اذا قالوا كل ج ب فكأنهم قالوا كل موضوع محمول
وانما فعلوا ذلك لفائدة تين احدهما الاختصار فان قولنا كل ج ب
انحصار من قولنا كل انسان حيوان مثلا وهو ظاهر وثانيهما دفع توهم
الاختصار فانهم لم يضعوا الموجبة الكلية مثلا قولنا كل انسان حيوان واجز
عليه الاحكام امكن ان يذهب الوهم الى ان تلك الاحكام إنما هي
في هذه المادة دون الموجبات الكلية الاخر فتصوروا مفهوم
القضية وجردوها عن المواد وعبروا عن طرفيها بـ ج وبـ ب تنبيهها على
ان الاحكام التجارية عليها شاملة لجميع جزئياتها غير مقصورة
على البعض دون البعض كما انهم في قسم التصورات
أخذوا مفهومات الكلليات من غير اشارة الى مادة

كل ما هو ملزوم ج فهو ملزوم ب وتارة بحسب الخارج
ومعناه كل ج في الخارج سواء كان حال الحكم او قبله او بعده فهو
ب في الخارج اقول قد عرفت ان للحيلة طرفين احدهما
وهو المحكوم عليه يسمى موضوعا وثانيهما وهو المحكوم به يسمى محمولا
فاعلم ان عادة القوم قد جرت بانهم يعبرون عن الموضوع بـ ج وعن
المحمول بـ ب حتى انهم اذا قالوا كل ج ب فكأنهم قالوا كل موضوع محمول
وانما فعلوا ذلك لفائدة تين احدهما الاختصار فان قولنا كل ج ب
انحصار من قولنا كل انسان حيوان مثلا وهو ظاهر وثانيهما دفع توهم
الاختصار فانهم لم يضعوا الموجبة الكلية مثلا قولنا كل انسان حيوان واجز
عليه الاحكام امكن ان يذهب الوهم الى ان تلك الاحكام إنما هي
في هذه المادة دون الموجبات الكلية الاخر فتصوروا مفهوم
القضية وجردوها عن المواد وعبروا عن طرفيها بـ ج وبـ ب تنبيهها على
ان الاحكام التجارية عليها شاملة لجميع جزئياتها غير مقصورة
على البعض دون البعض كما انهم في قسم التصورات
أخذوا مفهومات الكلليات من غير اشارة الى مادة

159

[illegible][illegible]

والمشركين من الأوثان والصور
والصليب والصلبان والاعلام
والأعلام والصور والصور
والصور والصور والصور
والصور والصور والصور

[illegible]

ما صدق عليه بلكان المحمول ضروري الثبوت للموضوع
ضرورة ثبوت الشيء لنفسه فينحصر القضاء في الضرورية

فلم يصدق ممكنة خاصة أصلا فقد ظهر أن معنى القضية
 أنها خصبة لا يتم إصدق مع أنها لم تغير القضايا الكافية بل لا تأملها كذا بما استلزم كذا في خبرنا
 كل ما صدق عليه من الأفراد فهو مفهوم بـ كما صدق

عليه ب^ل لا يقال اذا قلنا كل ج ب فلما ان يكون مفهوم ج
عين مفهوم ب او غيره فان كان عينه يلزم ما ذكرتموه ان
الحكم لا يكون مقيدا وان كان غيره امتنع ان يقال احدهما
هو الاخر لا استحالة ان يكون الشيء نفس ما ليس هو لانه

یجواب عنه بان قولکم محال محال ایشتمل علی المحال فیکون ابطالاً

لشئ بنفسه وان محال والسائل ان يعو ويقول لا تدعى لا يحيا
بل تدعى اما ان اكمل ليس بمفيد او انه ليس بممكن وصدق

[illegible]

الوضع وهو اتصاف ذات الموضع بوصفه وعقد الكل وهو اتصاف ذات

الموضوع بوصف المحرور الأول تركيب تقييد والثاني تركيبي خبري فمضناه

ثلاثة أشياء ذات الموضوع وصدق وصفه عليه صدق وصفه الجمل

عليه فإذا كان الموضوع فليس المراد به إفراج مطلقا بل لإفراج الشخصية

ن كانج نوعا ومايساوي من الفصل والخاصة والافراد الشخصية

والنوعية معان كان ج جنسا او مايسا ويريه من العرض العام فاذا

فلنأكل انسان اوكل ناطق اوكل ضاحك كذا فالحكم ليس الا على

یید و بزرگ و غیر هم افرادہ الشخصیتہ و اذا قلنا کل حیوان او کل ماش

هذا الحكم على زيد وغيره مما اشترط الحيوان وعلى الطبائع النورية

الإنسان والفرس وغيرهما من ههنا تسمعهم يقولون حمداً لغيركم

ابيضانها على النوع وافراة ومن الافاضل من حصل الحكم

طلقا على الأفراد الشخصية وهو قريب الى التحقيق لان انصاف

[illegible]

قولہ میں
 ہمارا ثبوت اشیا ہی میں
 ہمارا تحقیق القضاۃ فی القضاۃ والا نوارہ جزو
 لعمامہ تحقیق جزو من القضاۃ اشیا ہی ہو مگر
 عقدا الوضع کیس جزو من ہمارا ثبوت اشیا ہی ہو
 و نتیجہ علیہ ان ہمارا تحقیق الاشیا ہی ہو مگر
 عقدا الوضع کیس جزو من ہمارا ثبوت اشیا ہی ہو
 نتیجہ علیہ ان ہمارا تحقیق الاشیا ہی ہو مگر
 عقدا الوضع کیس جزو من ہمارا ثبوت اشیا ہی ہو

[illegible]

م. القبر منسوخة والكلام هنا كما سيذكر المشايخ ١٢ عصام ١٧٨٥ قوله بحقيقة الخواص على قدر حقيقة القضية واهتمام من غلبت اعتباراته بالطلب على الحال بهذا يجب ذلك أي

[illegible]

۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱
 ۴۷۲
 ۴۷۳
 ۴۷۴
 ۴۷۵
 ۴۷۶
 ۴۷۷
 ۴۷۸
 ۴۷۹
 ۴۸۰
 ۴۸۱
 ۴۸۲
 ۴۸۳
 ۴۸۴
 ۴۸۵
 ۴۸۶
 ۴۸۷
 ۴۸۸
 ۴۸۹
 ۴۹۰
 ۴۹۱
 ۴۹۲
 ۴۹۳
 ۴۹۴
 ۴۹۵
 ۴۹۶
 ۴۹۷
 ۴۹۸
 ۴۹۹
 ۵۰۰
 ۵۰۱
 ۵۰۲
 ۵۰۳
 ۵۰۴
 ۵۰۵
 ۵۰۶
 ۵۰۷
 ۵۰۸
 ۵۰۹
 ۵۱۰
 ۵۱۱
 ۵۱۲
 ۵۱۳
 ۵۱۴
 ۵۱۵
 ۵۱۶
 ۵۱۷
 ۵۱۸
 ۵۱۹
 ۵۲۰
 ۵۲۱
 ۵۲۲
 ۵۲۳
 ۵۲۴
 ۵۲۵
 ۵۲۶
 ۵۲۷
 ۵۲۸
 ۵۲۹
 ۵۳۰
 ۵۳۱
 ۵۳۲
 ۵۳۳
 ۵۳۴

الطبيعة النوعية بالمحمول ليس بالاستقلال بل لا تصف

شخصه مرایشخاصه بلکه اذکار و دهان الا فی ضمن شخص من ایشان خاصه با و اما

ساخته و در این شهر است

صدق وصف الموضوع على ذات قبلا كما عند الفارابي حجتان المراد

عند محمد المكيان: وعلية خرسه لك: ثاقله بالفعاء ومسلو

عبدالجواد ما احدث في الدنيا من سواعط ان بائنا بمسائل رستوى
الى الناس التي امن صدق ج عليه السلام

عنه انما بعد ان كان ممكن الثبوت له وبالفعل عند الشيخ اي ما يصح

عليه السلام عليه السلام عليه السلام
 انا في وقت من الاوقات

حتی که در خلیفه مکه ای که در آنجا قتلش را سود کند این سوال را بپرسد

مالكه ان بك اسودحت ورمه. مثلاً عامه الفارادى كان

ما احسن نيلون برنج سني احيان سكر سني طلب سلطان ابراهيم

اتصافهم بالسواد وعلم مذهب الشيخ لا يتناول الحكم لعدم اتصافهم

السماذ ف وقت ما من هذا الشخا قوب الى العرف واما اصدق

باب السوادى و كذا ما ورد في كتب الطب من ان السوادى هو الذي يخرج من العين و هو من الدم و هو الذي يخرج من العين و هو الذي يخرج من العين

وصفاً المحمول على ذات الموضوع فقد يكون بالضرر أو بلاه كما

وبالفعل وبإلزام علم ما سطر في بحث المحامات

وَبِالنَّعْلِ وَبِالدَّوَابِّ عَلَيْهِمْ فِي سُبُحَاتِهِمْ

واذا تقررت هذه الاصول فنقول قولنا كل ج ب يقتضي ثلاثة

محکم الحقیقت و تسمیہ حقیقت کہ انما حقیقت القضاۃ المستعجل

حبيب خليل

في العلوم واخرى بحسب الحاج وتسمى خارجية والمراد بالحاج

هو بهذا الاسم القضية باعتبار نفسها كمن عبارة المعنى بحث العدول كما في القضية الحقيقية للموضوع بدل من أن

[illegible]

ان الله لا يهدي القوم الظالمين

[illegible]

وہی ہے جس نے ان کو پیدا کیا اور ان کو پالیا اور ان کو مرانا چاہتا ہے۔

جاریان فی السابۃ ایضا ۱۶۴۸ عصم رحمہ اللہ

الخارج عن المشاعر اما الاول فنعنی بکل الموجود کان ج م
الافراد الممكنة فهو بحيث لو وجد كان ب فالحكم فيه ليس مقصودا
مال يجوز والخارج فقط بل على كل ما قدر وجوبه سواء كان موجبا للخارج
او معدا فحان لم يكن موجبا فالحكم فيه على افراده المقدرة الوجوه كقولنا
كل عتقا حائر وان كان موجبا فالحكم ليس مقصودا على افراده الموجبة بل
عليها وعلى افراده المقدرة الوجوه ايضا كقولنا كل انسان حيوان وانما قيد
الافراد بالامكان لان لو اطلقت لم يصدق كليتة اصلا اما الموجبة فلان
اذا قيل كل ج ب بهذا الاعتبار فقول ليس كذلك لان ج الذي ليس
لو وجد كان ج وليس ب فبعض الموجود كان ج فهو بحيث لو وجد كان
ليس ب ان يناقض قولنا كل ج ب بهذا الاعتبار يقال هـ ب ج للذي ليس
ب لو وجد كان ج فليس ب ولكن لا تسلم ان يصدق ج بعض الموجود كان ج
فهو بحيث لو وجد كان ج وليس ب فان الحكم في القضية انما هو على افراد ج من
الجماعة ان لا يكون ج الذي ليس ب من افراد ج فلما اذا قلنا كل انسان حيوان لان

باور و حسن
 اظهار حال لا ابرار و غرض از
 اعتبار بحسب انظار نمودن
 احاطه الى ما ذكرنا من ان
 من ان يذبح ان
 اتقى فاذكره السيد قدس سره
 بل ما هو لزوم
 بل خبر طائفة
 انما معنى
 باقضة العقل
 والا

142

قوله فان لم يزل
 انشأوا فان قلت قد تضمنت التبع
 متخلفا تضمنت ان يمتنع فلو لم يمتنع
 على شرط تضمنت ان يمتنع فلو لم يمتنع
 فلا بد في كل رجل ان يمتنع فلو لم يمتنع
 لا يقال فليكن خبر التبع انما يمتنع
 من جهة المتبوع لان نائب الجواب هو نائب
 في اللفظ لا في المعنى وبهذا سقط ما ذكره
 الرافعي من ان نائب الجواب هو نائب
 في اللفظ لا في المعنى وبهذا سقط ما ذكره

ان الاتصال ليس بالحق فها الاتصال
 من الحكم المحمي على ان الجواب اذا كان
 مستقلا الاتصال قطعا ويمكن وضع كونه غلطا
 المستطوف عليه لان جاي كل ما لو وجوه صدق
 جاي جاي حاصلا من شرطه فلو لم يمتنع
 من شرطه فلو لم يمتنع فلو لم يمتنع
 الكشاف في قوله تعالى ولو لم يمتنع
 من شرطه فلو لم يمتنع فلو لم يمتنع
 من شرطه فلو لم يمتنع فلو لم يمتنع

صوملا انصافه باجیتہ الخ نفیہ ۱۲ اصحابہ ۱۳ مکتوب علیہ از شریک و طرفدار ملہ و اکثر ملا خطہ باجوہ مکتوب علیہ سرزادہ مستشار و امیر

[illegible]

البحيم حتى يجب تحققه حال تحقق الحكم بل على ذات البحيم فلا يستد
الحكم لا وجوده واما اتصافه بالبحمية فلا يجب تحققه حال الحكم
فاذا قلنا كل كاتب ضاحك فليس من شرط كون ذات الكاتب
موضوعا ان يكون كاتبا في وقت كونه موصوفا بالضحك بل يكفي في
ذلك ان يكون موصوفا بالكاتبية في وقت ملحق يصدق قولنا كل نائم
مستيقظ وان كان اتصاف ذات النائم بالوصفين انما هو في وقت كونه نائما
هنا قضاي لا يمكن اخذها باحد الاعتبارين وهي التي موضوعاتها
ممتنعة كقولنا شريك الباري ممتنع وكل ممتنع فهو معدوم والفن
يجب ان يكون قواعد عامة لا نقول القوم لا يزعمون انحصار جميع
القضايا في الحقيقة والخارجية بل زعمهم ان القضية المستعملة
في العلوم مأخوذة في الاغلب بل احد الاعتبارين فلو كان
وضعوهما واستخرجوا الحكم مما ليتفقوا بذلك في العلوم
واما القضايا التي لا يمكن اخذها باحد هذين الاعتبارين
فلم يعرف بعدلحكامها وتعمير القواعد انما هو بقدر الطاقة
الانسانية قال والفرق بين الاعتبارين ظاهر فان لم يوجد

البحيم حتى يجب تحققه حال تحقق الحكم بل على ذات البحيم فلا يستد
الحكم لا وجوده واما اتصافه بالبحمية فلا يجب تحققه حال الحكم
فاذا قلنا كل كاتب ضاحك فليس من شرط كون ذات الكاتب
موضوعا ان يكون كاتبا في وقت كونه موصوفا بالضحك بل يكفي في
ذلك ان يكون موصوفا بالكاتبية في وقت ملحق يصدق قولنا كل نائم
مستيقظ وان كان اتصاف ذات النائم بالوصفين انما هو في وقت كونه نائما
هنا قضاي لا يمكن اخذها باحد الاعتبارين وهي التي موضوعاتها
ممتنعة كقولنا شريك الباري ممتنع وكل ممتنع فهو معدوم والفن
يجب ان يكون قواعد عامة لا نقول القوم لا يزعمون انحصار جميع
القضايا في الحقيقة والخارجية بل زعمهم ان القضية المستعملة
في العلوم مأخوذة في الاغلب بل احد الاعتبارين فلو كان
وضعوهما واستخرجوا الحكم مما ليتفقوا بذلك في العلوم
واما القضايا التي لا يمكن اخذها باحد هذين الاعتبارين
فلم يعرف بعدلحكامها وتعمير القواعد انما هو بقدر الطاقة
الانسانية قال والفرق بين الاعتبارين ظاهر فان لم يوجد

١٤٨٠ ١٤٨١ ١٤٨٢ ١٤٨٣ ١٤٨٤ ١٤٨٥ ١٤٨٦ ١٤٨٧ ١٤٨٨ ١٤٨٩ ١٤٩٠ ١٤٩١ ١٤٩٢ ١٤٩٣ ١٤٩٤ ١٤٩٥ ١٤٩٦ ١٤٩٧ ١٤٩٨ ١٤٩٩ ١٥٠٠

البحيم حتى يجب تحققه حال تحقق الحكم بل على ذات البحيم فلا يستد
الحكم لا وجوده واما اتصافه بالبحمية فلا يجب تحققه حال الحكم
فاذا قلنا كل كاتب ضاحك فليس من شرط كون ذات الكاتب
موضوعا ان يكون كاتبا في وقت كونه موصوفا بالضحك بل يكفي في
ذلك ان يكون موصوفا بالكاتبية في وقت ملحق يصدق قولنا كل نائم
مستيقظ وان كان اتصاف ذات النائم بالوصفين انما هو في وقت كونه نائما
هنا قضاي لا يمكن اخذها باحد الاعتبارين وهي التي موضوعاتها
ممتنعة كقولنا شريك الباري ممتنع وكل ممتنع فهو معدوم والفن
يجب ان يكون قواعد عامة لا نقول القوم لا يزعمون انحصار جميع
القضايا في الحقيقة والخارجية بل زعمهم ان القضية المستعملة
في العلوم مأخوذة في الاغلب بل احد الاعتبارين فلو كان
وضعوهما واستخرجوا الحكم مما ليتفقوا بذلك في العلوم
واما القضايا التي لا يمكن اخذها باحد هذين الاعتبارين
فلم يعرف بعدلحكامها وتعمير القواعد انما هو بقدر الطاقة
الانسانية قال والفرق بين الاعتبارين ظاهر فان لم يوجد

المقدرة فإلكان الحكم مقصودا على الأفراد الخارجية تصدق الكلية
الخارجية دون الكلية الحقيقية كما إذا انحصر الاشكال في
الخارج في المربع فيصدق كل شكل مربع بحسب الخارج وهو
ظاهر ولا يصدق بحسب الحقيقة أي لا يصدق كل ما لو وجد
كان شكلا فهو بحيث لو وجد كان مربعا يصدق قولنا بعض ما لو
كان شكلا فهو بحيث لو وجد كان ليس بمربع وان كان الحكم
متناولا لجميع الأفراد المحققة والمقدرة يصدق الكليتان معا
كقولنا كل إنسان حيوان فاذن يكون بينهما لخصوص وعموم
من وجه قال وعلى هذا فقس المحصورات الباقية **أقول**
لما عرفت مفهوم الموجبة الكلية أمكننا ان تعرف مفهوم باق
المحصورات بالقياس عليه فان الحكم في الموجبة الجزئية
على بعض ما عليه الحكم في الموجبة الكلية فالأمر بالمعتبرة نشه
بحسب الكل معتبرة ههنا بحسب البعض ومعنى السالبة الكلية
الاجاب عن كل واحد واحد والسالبة الجزئية رفع الاجاب عن
بعض الاحاد فكذا اعتبرت الموجبة الكلية بحسب الحقيقة والخارج

فإن قيل كيف يكون الحكم مقصودا على الأفراد الخارجية تصدق الكلية الخارجية دون الكلية الحقيقية كما إذا انحصر الاشكال في الخارج في المربع فيصدق كل شكل مربع بحسب الخارج وهو ظاهر ولا يصدق بحسب الحقيقة أي لا يصدق كل ما لو وجد كان شكلا فهو بحيث لو وجد كان مربعا يصدق قولنا بعض ما لو كان شكلا فهو بحيث لو وجد كان ليس بمربع وان كان الحكم متناولا لجميع الأفراد المحققة والمقدرة يصدق الكليتان معا كقولنا كل إنسان حيوان فاذن يكون بينهما لخصوص وعموم من وجه قال وعلى هذا فقس المحصورات الباقية **أقول** لما عرفت مفهوم الموجبة الكلية أمكننا ان تعرف مفهوم باق المحصورات بالقياس عليه فان الحكم في الموجبة الجزئية على بعض ما عليه الحكم في الموجبة الكلية فالأمر بالمعتبرة نشه بحسب الكل معتبرة ههنا بحسب البعض ومعنى السالبة الكلية الاجاب عن كل واحد واحد والسالبة الجزئية رفع الاجاب عن بعض الاحاد فكذا اعتبرت الموجبة الكلية بحسب الحقيقة والخارج

كانت اوسالبتة اما الاولى فمعدولة والموضوع والمال الثانية فمعدولة
كقولنا ليس الامام يعلم وليس العالم بلاحي وليس الامام بلا جواد
المحمول اما الثالثة فمعدولة الطرفين وانما سميت معدولة لان حرف
السلب كليس وغيره لا انما وضعت في الاصل للسلب والرفع فاذا
جعل مع غير كشيء واحد ثبت له شيء او هو لشيء او ليس كشيء عنه
وعن شيء فقد عدل به عن موضوعه الاصل الى غيره وانما
اورح للاولى والثانية مثالا دون الثالثة لانه قد علم من المثال
الاول الموضوع المعدول ومن المثال الثاني المحمول بالمعدل
فقد علم مثال معدولة الطرفين بجميعهما معا وان لم يكن حرف
السلب جزء الشيء من الموضوع والحمول سميت القضية محصلة سواء
كانت موجبة او سالبة كقولنا زيد كاتب وليس بكاتب ووجه التسمية
ان حرف السلب اذا لم يكن جزءا من طرفيه فكل واحد من الطرفين وجود
محصل من غير ما يخص اسم المحصلة بالموجبة وتسمى السالبة البسيطة
لان البسيطة ما لا جزء له وحرف السلب وان كان موجودا فيها

ان حرف السلب اذا لم يكن جزءا من طرفيه فكل واحد من الطرفين وجود محصل من غير ما يخص اسم المحصلة بالموجبة وتسمى السالبة البسيطة لان البسيطة ما لا جزء له وحرف السلب وان كان موجودا فيها

ان حرف السلب اذا لم يكن جزءا من طرفيه فكل واحد من الطرفين وجود محصل من غير ما يخص اسم المحصلة بالموجبة وتسمى السالبة البسيطة لان البسيطة ما لا جزء له وحرف السلب وان كان موجودا فيها

ان حرف السلب اذا لم يكن جزءا من طرفيه فكل واحد من الطرفين وجود محصل من غير ما يخص اسم المحصلة بالموجبة وتسمى السالبة البسيطة لان البسيطة ما لا جزء له وحرف السلب وان كان موجودا فيها

ان يكون السكون من غير ان يكون له
 السلب من غير ان يكون له
 ان يكون السكون من غير ان يكون له
 السلب من غير ان يكون له

(١٤٣)

وان كان طرفاها وجوديين نقولنا لا شيء من المتحرك يسكن فان الحرك
 فيها بسلب السكون عن كل ما صدق عليه المتحرك فتكون سالبة وان لم يكن
 في شيء من طرفيها سلب فليس للاتفات في الايجاب والسلب الا اطراف
 بل بالنسبة **قال** والسالبة البسيطة اعم من الموجبة المعدولة
 المحمول لصدقه السلب عند عدم الموضوع دون الايجاب فان الايجاب
 لا يصح الا على وجود محقق كما في الخارجية للموضوع او بمقدوره في الحقيقة
 الموضوع اما اذا كان الموضوع موجودا فانهما متلازمان والفرق
 بينهما في اللفظ لما في الثلاثية فالقضية موجبة ان قدمت الرابطة
 على حرف السلب وسالبة ان اخرت عنها واما في الثنائية فبالنسبة
 او بالاصطلاح على تخصيص لفظ غير او لا بالايجاب العدول لفظ
 ليس بالسلب البسيطا وبالعكس **اقول** لقاتل ان يقول العدول
 كما يكون في جانب المحمول كذلك يكون في جانب الموضوع على ما بين
 فحين ما شرع في الاحكام فلم يخص كلامه بالعدول في
 المحمول ثم ان المحصلات والمعدولات المحمولات كثيرة فما الوجه
 في تخصيص السالبة البسيطة والموجبة للمعدولة المحمول بل لا بد

ان يكون السكون من غير ان يكون له
 السلب من غير ان يكون له
 ان يكون السكون من غير ان يكون له
 السلب من غير ان يكون له
 ان يكون السكون من غير ان يكون له
 السلب من غير ان يكون له
 ان يكون السكون من غير ان يكون له
 السلب من غير ان يكون له

البحث
 الثالث في العدول
 التفصيل

ان يكون السكون من غير ان يكون له
 السلب من غير ان يكون له
 ان يكون السكون من غير ان يكون له
 السلب من غير ان يكون له

سلب الباء عنه ثبتت الباء فيكون الباء واللام اثنتين له وهو اجتماع
 النقيضين واما الثاني وهو ان لا يلزم من صدق السالبة البسيطة تصدق
 الموجبة المعدولة المحمول فلان الايجاب لا يصح على المعدوم ضرورة
 ان ايجاب الشيء لغيره فرع على وجود المثبت له بخلاف السلب فان ايجاب
 ما لم يصدق على المعدوم مات صدق السلب عنها بالضرورة فيجوز ان يكون
 الموضوع معدوماً و ما صح يصدق السلب البسيط ولا يصدق الايجاب
 المعدول ^{على} كج ان يصدق قولنا شريك الباري ليس يصير ولا يصدق
 شريك الباري غير يصير لان معنى الاول سلب البصر عن شريك
 الباري ولما كان الموضوع معدوماً و ما صدق سلب كل مفهوم
 عنه ومعنى الثاني ان عدم البصر ثابت لشريك الباري فلا يـ
 ان يكون موجوداً في نفسه حتى يمكن ثبوت شئ له
 وهو متنع الوجود لا يقدح لصدق السلب عند عدم
 الموضوع لم يمكن بين الموجبة الكلية والسالبة
 الجزئية تناقض لانهما قد تجتمعان على الصدق
 فان من ابحاث اثبات المحمول لجميع الافراد الموجودة وسلبه عن بعض

سلب الباء عنه ثبت الباء فيكون الباء واللان اثبتين له وهو اجتماع
 النقيضين واما الثاني وهو انه لا يلزم من صدق السالبة البسيطة تصديق
 الموجبة المعدولة المحمول فلان الايجاب لا يصح على المعدوم ضرورة
 ان ايجاب الشيء لا يفرغ على وجود المتيقن له بخلاف السلب فان ايجاب
 المعدوم يصدق على المعدوم واما تصح السلب عنها ضرورة فيجوز ان يكون
 الموضوع معدوماً ويصدق السلب البسيط ولا يصدق الايجاب
 المعدوم وكما ان يصدق قولنا شريك الباري ليس يصير ولا يصدق
 شريك الباري غير يصير لان معنى الاول سلب البصر عن شريك
 الباري ولما كان الموضوع معدوماً يصدق سلب كل مفهوم
 عنه ومعنى الثاني ان عدم البصر ثابت لشريك الباري فلا يلزم
 ان يكون موجوداً في نفسه حتى يمكن ثبوت شئ له
 وهو متنع الوجود لا يقدح لصدق السلب عند عدم
 الموضوع لم يمكن بين الموجبة الكلية والسالبة
 الجزئية تناقض لانهما قد تجتمعان على الصدق
 فان من ابحاث اثبات المحمول لجميع الافراد الموجودة وسلبه عن بعض

او مقداراً فلا حاجة اليه فكان جواب سؤال يذكره هنا ويقر ان عنيتهم
 بقولكم الايجاب يستدعي وجود الموضوع ان الايجاب يستدعي وجود
 الموضوع في الخارج فلا يصدق الموجبة الحقيقية اصلاً لان الحكم
 فيها ليس مقصوراً على الموضوعات الموجودة في الخارج وان عنيتهم
 به ان الايجاب يستدعي مطلق الوجود فالسالبة ايضاً تستدعي
 مطلق الوجود لان المحكوم عليه لا بد ان يكون متصوراً بوجه
 ما وان كان الحكم بالسلب فلا فرق بين الموجبة والسالبة فذلك
 فاجاب بان كلامنا ليس كافي القضية الخارجية والحقيقية كافي
 مطلق القضية على ما سبقنا الاشارة اليه فلما راد بقولنا الايجاب يستدعي
 وجود الموضوع ان الموجبة ان كانت خارجية يجب ان يكون موضوعها
 موجوداً في الخارج محققاً وان كانت حقيقية يجب ان يكون موضوعها
 محققاً الوجود في الخارج والسالبة لا تستدعي وجود الموضوع على
 ذلك التفصيل فظهر الفرق وان دفع الاشكال وذلك كله اذا لم يكن
 الموضوع موجوداً او اما اذا كان موجوداً فالموجبة المعدلة المحمول
 والسالبة البسيطة متلافتان لان ج الوجود اذا سلب عنه البقاء

فان قيل في جواب السؤال الثاني لا بد من ان يكون الموضوع موجوداً في الخارج
 حتى لا يقع التخصيص بالوجود الخارجي ويرد بالتخصيص بالقضايا الذهنية ١٢ ع

او مقداراً فلا حاجة اليه فكان جواب سؤال يذكره هنا ويقر ان عنيتهم
 بقولكم الايجاب يستدعي وجود الموضوع ان الايجاب يستدعي وجود
 الموضوع في الخارج فلا يصدق الموجبة الحقيقية اصلاً لان الحكم
 فيها ليس مقصوراً على الموضوعات الموجودة في الخارج وان عنيتهم
 به ان الايجاب يستدعي مطلق الوجود فالسالبة ايضاً تستدعي
 مطلق الوجود لان المحكوم عليه لا بد ان يكون متصوراً بوجه
 ما وان كان الحكم بالسلب فلا فرق بين الموجبة والسالبة فذلك
 فاجاب بان كلامنا ليس كافي القضية الخارجية والحقيقية كافي
 مطلق القضية على ما سبقنا الاشارة اليه فلما راد بقولنا الايجاب يستدعي
 وجود الموضوع ان الموجبة ان كانت خارجية يجب ان يكون موضوعها
 موجوداً في الخارج محققاً وان كانت حقيقية يجب ان يكون موضوعها
 محققاً الوجود في الخارج والسالبة لا تستدعي وجود الموضوع على
 ذلك التفصيل فظهر الفرق وان دفع الاشكال وذلك كله اذا لم يكن
 الموضوع موجوداً او اما اذا كان موجوداً فالموجبة المعدلة المحمول
 والسالبة البسيطة متلافتان لان ج الوجود اذا سلب عنه البقاء

البحث
 الثالث في المعدل
 وتفصيل

او مقداراً فلا حاجة اليه فكان جواب سؤال يذكره هنا ويقر ان عنيتهم
 بقولكم الايجاب يستدعي وجود الموضوع ان الايجاب يستدعي وجود
 الموضوع في الخارج فلا يصدق الموجبة الحقيقية اصلاً لان الحكم
 فيها ليس مقصوراً على الموضوعات الموجودة في الخارج وان عنيتهم
 به ان الايجاب يستدعي مطلق الوجود فالسالبة ايضاً تستدعي
 مطلق الوجود لان المحكوم عليه لا بد ان يكون متصوراً بوجه
 ما وان كان الحكم بالسلب فلا فرق بين الموجبة والسالبة فذلك
 فاجاب بان كلامنا ليس كافي القضية الخارجية والحقيقية كافي
 مطلق القضية على ما سبقنا الاشارة اليه فلما راد بقولنا الايجاب يستدعي
 وجود الموضوع ان الموجبة ان كانت خارجية يجب ان يكون موضوعها
 موجوداً في الخارج محققاً وان كانت حقيقية يجب ان يكون موضوعها
 محققاً الوجود في الخارج والسالبة لا تستدعي وجود الموضوع على
 ذلك التفصيل فظهر الفرق وان دفع الاشكال وذلك كله اذا لم يكن
 الموضوع موجوداً او اما اذا كان موجوداً فالموجبة المعدلة المحمول
 والسالبة البسيطة متلافتان لان ج الوجود اذا سلب عنه البقاء

كيفية كذا في القضية المعقولة تسمى ^{٤٤}جما القضية ^{٤٥}ومتنها في الحجة

١٤ قوله
 هو لا تشبهوا بليل الرب
 ينبغي ان لا ياتي الرب ليبيته في صلبه المزمع
 لا الكنيسته على ما يوم القرب بل ان الكنيستان
 لا يكون صليبه و ما قيل ان الاضواء والاقدام
 صليبان فيهم نفاذ من التفسير الرب انا صليبه
 صليبان والاطلاق الهام لكما في اربعه
 الاضواء والاقدام والاقدام والاقدام
 الاضواء والاقدام والاقدام والاقدام
 والاقدام والاقدام والاقدام والاقدام

[illegible]

173

وجودات في نفس الامر وعند العقل وبهذا الاعتبار صارت
اجزاء للقضية المعقولة وفي اللفظ حتى صارت اجزاء للقضية الملفوظة
لذلك التكيفية النسبية لها وجود في نفس الامر وعند العقل وفي
اللفظ فالكيفية الثابتة للنسبة في نفس الامر هي مادة القضية الثابتة
لها في العقل هي جهة القضية للمعقولة والعبارة الدالة عليها هي جهة القضية
الملفوظة ولما كانت الصور العقلية والالفاظ الدالة عليها لا يجب
ان تكون مطابقة للامور الثابتة في نفس الامر لم يجب مطابقة
الجهة للمادة فكما اذا وجدنا شيئا هو انسان واحسنا من بعيد
فربما يحصل منه في عقولنا صورة انسان يحبر عنه بالانسان وربما
يحصل منه صورة فرس ويعبر عنه بالفرس فلشبح وجود في نفس الامر
وجود في العقل اما مطابق او غير مطابق ووجود في العبارة اما في عبارة
صادقة او كاذبة فكل ذلك كيفية نسبية الحيوان الى الانسان لها ثبوت في
نفس الامر وهي الضرورية وفي العقل هي حكم العقل وفي اللفظ وهي اللفظ
فان طابقتها الكيفية للمعقولة او العبارة الملفوظة كانت القضية صادقة
ولا كاذبة لا محالة **قال** والقضايا الموجهة التي جرت العادة

فما يلزم ارتفاع الضرورة المطلقة عن الجانب المخالف للحكم لقولنا بالامكان
للعام كل نار حارة وبلا مكان العام لاشي من الحار يبارد **اقول** القضية
اما بسيطة او مركبة لانها ان اشتملت على حكمين مختلفين بالايجاب والسلب
فهي مركبة والا فبسيطة فالقضية البسيطة هي التي حقيقتها اي معناها
اما ايجاب فقط لقولنا كل انسان حيوان بالضرورة فان معناه ليس
الا ايجاب الحيوانية للانسان **واما** سلب فقط لقولنا لاشي من الانسان
يجوز بالضرورة فان حقيقة ليست الا سلب الجبرية عن الانسان
والقضية المركبة هي التي حقيقتها تكون ملتزمة من الايجاب والسلب
لقولنا كل انسان كاتب بالفعل لادائما فان معناه ايجاب الكتابة
للانسان وسلب عنه بالفعل وانما قل حقيقتها اي معناها ولم نقل
لفظها لانها ربما تكون قضية مركبة ولا تركيب في اللفظ من الايجاب
والسلب لقولنا كل انسان كاتب بلا مكان الخاص فانه وان لم يكن

[illegible]

قال ليس كل الاشياء في الكون متساوية
 بل هي اياها باعتبار صيغ مفهومها
 لانها كما في الحكمة فائدة موجبة
 فانها تنضج الحكمة فائدة موجبة
 ولا حاجة الى ان يرد من الحقيقة
 بل هي اياها باعتبار صيغ مفهومها
 لانها كما في الحكمة فائدة موجبة
 فانها تنضج الحكمة فائدة موجبة

لأنه قد ثبت
الواجب الموجب
ولذلك السلب
الواجب والسلب
لأن الواجب
للقضية فيكون
عليه وجه واحد
والواجب والسلب
كله ولم يثبت
بالشيء لأن
المفهوم الفاعل
قد ثبت دون
الشيء

الفظ لا يملك
 الحققتها الماديا عن امرها اذ لا
 يترك في الظاهر
 سلب فظ كقولنا لا شيء من الارض
 يجوز بالضرورة فان قلت هذه
 مستغنى على كل من يقتضيه
 والسبب في هذا ان النبي لم يثبت
 ضرورة انه قلت الحقبة الاشتمال
 على كل من يقتضيه في الموضوع
 والمحلول وهو في البصيرة
 جامع الحقائق حيث قال ونف
 بالقضية البسيطة الخفية

الحكمة التي حكمتها اوساطها فظاد القضية
لما الى من هو من الحكماء التي حكمتها اوساطها فظاد القضية

[illegible]

في لفظه تركيب الا ان معناه ان ايجاب الكتابة للانسان ليس
بضروري وهو ممكن عام سالب وان سلب الكتابة عنه
ليس بضروري وهو ممكن عام موجب فهو في الحقيقة والمعنى مركب
وان لم يوجد تركيب في اللفظ بخلاف ما اذا قيدنا القضية
بالادوام واللا ضرورة فان التركيب في القضية بحسب
اللفظ ايضا ثم اعلم ان القضايا البسيطة والمركبة غير
محصورة في عدد الا ان التي جرت العادة بالبحث
عنها وعن احكامها من التناقض والعكس والقياس
وغيرها ثلثة عشر قضية منها البسائط ومنها المركبات
اما البسائط فست اولى الضرورية المطلقة وهي التي يحكم
فيها بضرورة ثبوت المحمول للموضوع او بضرورة سلبه عنه
مادام ذات الموضوع موجودة اما التي حكم فيها بضرورة الثبوت
فهي ضرورية موجبة كقولنا كل انسان حيوان بالضرورة فان
الحكم فيها بضرورة ثبوت الحيوان للانسان في جميع اوقات
وجوده اما التي حكم فيها بضرورة السلب وضرورية سلبية

في لفظه تركيب الا ان معناه ان ايجاب الكتابة للانسان ليس بضروري وهو ممكن عام سالب وان سلب الكتابة عنه ليس بضروري وهو ممكن عام موجب فهو في الحقيقة والمعنى مركب وان لم يوجد تركيب في اللفظ بخلاف ما اذا قيدنا القضية بالادوام واللا ضرورة فان التركيب في القضية بحسب اللفظ ايضا ثم اعلم ان القضايا البسيطة والمركبة غير محصورة في عدد الا ان التي جرت العادة بالبحث عنها وعن احكامها من التناقض والعكس والقياس وغيرها ثلثة عشر قضية منها البسائط ومنها المركبات اما البسائط فست اولى الضرورية المطلقة وهي التي يحكم فيها بضرورة ثبوت المحمول للموضوع او بضرورة سلبه عنه مادام ذات الموضوع موجودة اما التي حكم فيها بضرورة الثبوت فهي ضرورية موجبة كقولنا كل انسان حيوان بالضرورة فان الحكم فيها بضرورة ثبوت الحيوان للانسان في جميع اوقات وجوده اما التي حكم فيها بضرورة السلب وضرورية سلبية

في لفظه تركيب الا ان معناه ان ايجاب الكتابة للانسان ليس بضروري وهو ممكن عام سالب وان سلب الكتابة عنه ليس بضروري وهو ممكن عام موجب فهو في الحقيقة والمعنى مركب وان لم يوجد تركيب في اللفظ بخلاف ما اذا قيدنا القضية بالادوام واللا ضرورة فان التركيب في القضية بحسب اللفظ ايضا ثم اعلم ان القضايا البسيطة والمركبة غير محصورة في عدد الا ان التي جرت العادة بالبحث عنها وعن احكامها من التناقض والعكس والقياس وغيرها ثلثة عشر قضية منها البسائط ومنها المركبات اما البسائط فست اولى الضرورية المطلقة وهي التي يحكم فيها بضرورة ثبوت المحمول للموضوع او بضرورة سلبه عنه مادام ذات الموضوع موجودة اما التي حكم فيها بضرورة الثبوت فهي ضرورية موجبة كقولنا كل انسان حيوان بالضرورة فان الحكم فيها بضرورة ثبوت الحيوان للانسان في جميع اوقات وجوده اما التي حكم فيها بضرورة السلب وضرورية سلبية

فإنما لا يشترط في نفيها أن يكون الموضوع قد وجد في الواقع بل يكفي أن يكون قد وجد في العقل
فإنما لا يشترط في نفيها أن يكون الموضوع قد وجد في الواقع بل يكفي أن يكون قد وجد في العقل

١٨٤ كرسيا بروجي رتم ام كرسيا بروجي رتم ام كرسيا بروجي رتم ام كرسيا بروجي رتم ام كرسيا بروجي رتم ام

لقولنا لا شيء من الانسان يحجر بالضرورة فانه حكم فيه بضره سلب
الحجربة عن الانسان في جميع اوقات وجوده وانما سميت ضرورية
لاشتمالها على الضرورة ومطلقة لعدم تقيد الضرورة فيها بوصف
او وقت الثانية الدائمة المطلقة وهي التي حكم فيها بدم ثبوت الحمل
الموضوع او بدم سلبه عن ماد ذات الموضوع موجودة بوجه
تسميته دائمة ومطلقة على قياس الضرورية المطلقة ومثالها ايجابيا
ما من قولنا دائما اكل انسان حيوان فقد حكمنا فيه بدم ثبوت
الحجوبة للانسان ماد ذات موجودة وسلبا ما امرنا قولنا
دائما لا شيء من الانسان يحجر فان الحكم فيه بدم سلب الحجربة
عن الانسان ماد ذات موجودة والنسبة بينها وبين الضرورية
ان الضرورية تخص منها مطلقا لان مفهوم الضرورية امتناع انفكاك
النسبة عن الموضوع ومفهوم الدوام شمول النسبة في جميع الاوقات
ولا اوقات ومتى كانت النسبة متمتعة بالانفكاك عن الموضوع كانت
متحققة في جميع اوقات وجوده بالضرورة وليس متى كانت النسبة
متحققة في جميع الاوقات امتنع انفكاكها عن الموضوع

م الامور الخارجية فان العقل اذا افترض مفهوم الدوام يجوز وجوده بدون الضرورة ببادري

فإنما لا يشترط في نفيها أن يكون الموضوع قد وجد في الواقع بل يكفي أن يكون قد وجد في العقل
فإنما لا يشترط في نفيها أن يكون الموضوع قد وجد في الواقع بل يكفي أن يكون قد وجد في العقل

فإنما لا يشترط في نفيها أن يكون الموضوع قد وجد في الواقع بل يكفي أن يكون قد وجد في العقل
فإنما لا يشترط في نفيها أن يكون الموضوع قد وجد في الواقع بل يكفي أن يكون قد وجد في العقل

فإنما لا يشترط في نفيها أن يكون الموضوع قد وجد في الواقع بل يكفي أن يكون قد وجد في العقل
فإنما لا يشترط في نفيها أن يكون الموضوع قد وجد في الواقع بل يكفي أن يكون قد وجد في العقل

فإنما لا يشترط في نفيها أن يكون الموضوع قد وجد في الواقع بل يكفي أن يكون قد وجد في العقل
فإنما لا يشترط في نفيها أن يكون الموضوع قد وجد في الواقع بل يكفي أن يكون قد وجد في العقل

بين المعنيين اننا اذا قلنا كل كاتب متحرك الاصابع بالضرورة مادام كاتباً
واردنا المعنى الاول صدقت كمتبين وان اردنا المعنى الثاني كذبت لان
حركة الاصابع ليست ضرورية لثبوت لذات الكاتب في شئ من
الاوليات فان الكتابة التي هي شرط تحقق الضرورة غير ضرورية لذات
الكاتب في زمان اصلاً فمأخذك بالمشروطة بها فالمشروطة العامة
بالمعنى الاول اعم من الضرورية والدائمة من وجه لانك قد سمعت
ان ذات الموضوع قد تكون عين وصفه وقد تكون غيره فاذا اتحد
او كانت المادة مادة الضرورة صدقت القضايا الثلاث كقولنا كل انسان
حيوان بالضرورة او دائماً او مادام انساناً وان تغاير فان كانت المادة
مادة الضرورة ولم يكن للوصف دخل في تحقق الضرورة صدقت
الضرورية والدائمة بدون المشروطة كقولنا كل كاتب حيوان بالضرورة
او دائماً لا بالضرورة مادام كاتباً فان وصف الكتابة لا يدخل في ضرورة
ثبوت الحيوان لذات الكاتب ولن يمكن المادة مادة الضرورة الذاتية
والدائمة الذاتي وكان هناك ضرورة بشرط الوصف صدقت المشروطة
دون الضرورية والدائمة كما في المثال المذكور فان تحرك الاصابع ليس

[illegible]

ان كانت موجبة لقولنا بالضرورة كل كاتب متحرك الاصابع مادام
 كاتب لا دأما فتركيبها من موجبة مشروطة عامة وسالبة مطلقة
 عامة وان كانت سالبة لقولنا بالضرورة لا شيء من الكتاب يساكن
 الاصابع مادام كاتب لا دأما فتركيبها من سالبة مشروطة عامة
 وموجبة مطلقة عامة **اقول** من المركبات المشروطة صحة
 وهي المشروطة العامة مع قيد اللادوام بحسب الذات وانما قيد
 اللادوام بحسب الذات لان المشروطة العامة هي الضرورة
 بحسب الوصف والضرورة بحسب الوصف واما بحسب الذات
 بحسب الوصف فيمتنع ان يقيد باللا دأما بحسب الوصف فان
 قيد تقيد اصححاً فلا يريد من ان يقيد باللا دأما بحسب الذات
 حتى يكون النسبة فيه ضرورة ودائمة في جميع اوقات وصف
 الموضوع كدائمة في بعض اوقات ذات الموضوع وهي اعني المشروطة
 الخاصة ان كانت موجبة لقولنا بالضرورة كل كاتب متحرك الاصابع
 مادام كاتب لا دأما فتركيبها من موجبة مشروطة عامة وسالبة
 مطلقة عامة اما المشروطة العامة الموجبة فهي الحجز الاول من القضية

١٩٣
 ان كانت موجبة لقولنا بالضرورة كل كاتب متحرر الاصابع مادام
 كاتب لا داءا فتركيبها من موجبة مشروطة عامة وسالبة مطلقة
 عامة وان كانت سالبة لقولنا بالضرورة كل لا شيء من الكتاب يمكن
 الاصابع مادام كاتب لا داءا فتركيبها من سالبة مشروطة عامة
 وموجبة مطلقة عامة **قول** من المركبات للمشروطية
 وهي المشروطة العامة مع قيد اللادوام بحسب الذات وانما قيد
 اللادوام بحسب الذات لان المشروطة العامة هي الضرورة
 بحسب الوصف والضرورة بحسب الوصف وام بحسب الذات
 بحسب الوصف يستلزم ان يقيد باللا داء وام بحسب الوصف فان
 قيد تقيد اصححاً فالريد من ان يقيد باللا داء وام بحسب الذات
 حتى يكون النسبة فيه ضرورة ودائمة في جميع اوقات وصف
 الموضوع كدائمة في بعض اوقات ذات الموضوع وهي المشروطة
 الخاصة ان كانت موجبة لقولنا بالضرورة كل كاتب متحرر الاصابع
 مادام كاتب لا داءا فتركيبها من موجبة مشروطة عامة وسالبة
 مطلقة عامة اما المشروطة العامة الموجبة فهي الجزع الاول من القضية

لا يمكن ان يكون الالزام
 في جميع الاوقات
 لان الالزام لا يكون
 في جميع الاوقات
 لان الالزام لا يكون
 في جميع الاوقات

واما السالبة المطلقة العامة اي قولنا لا شيء من الكائنات يتحرك الاصابع
 بالفعل فهو مفهوم اللادوام لان ايجاب المحمول للموضوع اذا لم يكن
 دائما كان معناه ان لا ايجاب ليس متحققا في جميع الاوقات واذا لم يتحقق
 الايجاب في جميع الاوقات يتحقق السلب في الجملة وهو معنى السالبة
 المطلقة العامة وان كانت سالبة كقولنا بالضرورة لا شيء من الكائنات
 يسكن الاصابع مادام كانت سالبة كقولنا دائما فتكبرها من مشروطة عامة سالبة
 وهي الجزء الاول وموجبة مطلقة علمتا اي قولنا كل كاتب ساكن
 الاصابع بالفعل وهو مفهوم اللادوام لان السلب اذا لم يكن دائما
 لم يكن متحققا في جميع الاوقات واذا لم يتحقق السلب في جميع الاوقات
 يتحقق الايجاب في الجملة وهو الايجاب المطلق العام فان قلت
 حقيقة القضية المركبة ملزمة من الايجاب والسلب فكيف تكون
 موجبة او سالبة فنقول الاعتبار في ايجاب القضية المركبة وسلبها
 بايجاب الجزء الاول وسلبها اصطلاحا فان كان الجزء الاول موجبا
 كانت القضية موجبة وان كان سالبا فسالبة والجزء الثاني موافق
 له في الحكم مخالف له في الكيف والنسبة بينهما وبين القضايا البسيطة

في جميع الاوقات او بعض الاوقات
 لان الالزام لا يكون في جميع الاوقات
 لان الالزام لا يكون في جميع الاوقات
 لان الالزام لا يكون في جميع الاوقات
 لان الالزام لا يكون في جميع الاوقات
 لان الالزام لا يكون في جميع الاوقات

في جميع الاوقات او بعض الاوقات
 لان الالزام لا يكون في جميع الاوقات
 لان الالزام لا يكون في جميع الاوقات
 لان الالزام لا يكون في جميع الاوقات
 لان الالزام لا يكون في جميع الاوقات
 لان الالزام لا يكون في جميع الاوقات

في جميع الاوقات او بعض الاوقات
 لان الالزام لا يكون في جميع الاوقات
 لان الالزام لا يكون في جميع الاوقات
 لان الالزام لا يكون في جميع الاوقات
 لان الالزام لا يكون في جميع الاوقات
 لان الالزام لا يكون في جميع الاوقات

على قول
 وهو من ان شرطه العامة
 ان لا يحصل ان العرفية الخاصة
 في الشرطية العامة منها
 من وجه لصدقه في مادة
 الشرطية الخاصة
 كل كاتب
 بالضرورة مادام كاتب الادام
 وصدق الشرطية العامة
 بدون العرفية الخاصة
 في مادة الضرورة الذاتية
 لان الضرورة بموجب الذات
 يستلزم الدوام بحسب
 الذات والعرفية بحسب
 بيان
 الوجودية اللا
 ضرورية

كما تقدم من قولنا لا شيء من الكاتب يسكن الا صاحب مادام كاتب الادام
 فتركيبها بحسب البنية عرفية عامة وهي الجزء الاول وموجبة مطلقة عامة
 مفهوم الادوام وهو اعم من المشروطة الخاصة لانه متى قست الضرورة
 بحسب العصف لا دائما صدق الادام بحسب الوصف لا دائما من غير عكس
 ومباشرة للذاتين على ما سلف واعلم بالشرطية العامة مزوجة لتصلها
 فمادة الشرطية الخاصة وصدق الشرطية العامة بدورها فمادة الضرورة
 الذاتية وصدقها بدورها الشرطية العامة اذ كان الدوام بحسب الوصف
 من غير ضرورة وخصص من العرفية العامة لان المقيد لخص من المطلق
 من الباقيتين لهما اعم من العرفية العامة واعلم ان وصف الموضوع والشرطية
 والعرفية الخاصة يتبين بحسب ان يكون وصفا مطلقا لذات الموضوع فانه لو كان
 دائما وصفا للموضوع اثم بدوام وصف الموضوع كان وصفا للموضوع دائما
 الموضوع وقد كان لاداما بحسب الذات هذا خلف قال المثلث الوحدانية
 للضرورة وهو المطلق العامة مع قيد للضرورة بحسب الذات هي اشكال
 موجبة كقولنا كل انسان ضاحك بالفعل لا بالضرورة فتركيبها من
 موجبة مطلقة عامة وسالبة ممكنة عامة وان كانت سالبة كقولنا

بالادوام بحسب
 كقولنا بالضرورة
 ناطق مادام اننا
 العرفية الخاصة بدون
 العامة في مادة الوصف
 الصفت بحسب الوصف
 "مولوي روني على
 الولي على قولنا
 الموضوع متعلق بوجوب
 لا بمقتضاها والا لوجب
 عن والوصفية
 كقولنا ضرورة في مفهومها
 فلهذا المستند في
 لا يتبين فاعلم
 بالادوام بحسب
 بالادوام بحسب

كقولنا ضرورة في مفهومها
 فلهذا المستند في
 لا يتبين فاعلم
 بالادوام بحسب
 بالادوام بحسب

194

في قوله صدق فضيلة النسبة كما بالضرورة قلنا ان الاطلاق العام احكم من الدوام الوصفى كما لا بالضرورة قلنا انه اعلم من الامم والاعمال احكم من العلم والادب

الحاصل ان اليهودية اللاذرية
مطلقا من التخصيص اي ان اليهودية
الخاصة والعرفية الخاصة لان صلات
الاصدية او اللاذرية يجب ان تكون
مع الادام بحسب الذات لا بحسب
صديق خفية النية للباطن ووجه
موجب على كل واحد من
الادام بحسب الذات

فان لا يخساف لما كان ضروريا للذات الموضوع في بعض الاوقات
بيان لصدق الوقتية في المثال المذكور
والاظهار ضروريا لا يخساف كان الاظهار ضروريا للذات في ذلك
اي لاجل الاختلاف
الوقت وان لم يكن الوصف ضروريا للذات الموضوع في وقت صدقت
الخاصتان ولم تصدق الوقتية كقولنا بالضرورة كل كاتب متحرك الاصلح
مادام كاتب لا دائما فان الكتابة لما لم يكن ضرورية للذات في شيء من
الاوقات لم يكن تحرك الاصابع ضروريا بحسبها ضروريا للذات
في وقت ما فلا تصدق الوقتية واذا لم تصدق الضرورية بحسب الوصف
ولا الدوام فتستبعد بحسب الوقت لم تصدق الخاصتان وتصدق الوقتية
كما في المثال المذكور هذا اذا فسرنا الشرط بالضرورة بشرط الوصف اما
اي كل من يختلف وقت ميلولة الارض
اذا فسرناها بالضرورة مادام الوصف يكون الشرط الخاصة اخص من
الوقتية مطلقا لان متى تحققت الضرورية في جميع اوقات الوصف
في جميع اوقات الوصف
وجميع اوقات الوصف بعض اوقات الذات تحقق الضرورية في بعض
فيكون الوصف مغايرا بما دام ان الكلام في الخاصتين
اوقات الذات من غير عكس الوقتية مباينة للذاتين واعم من
العامتين موجب لصدقها فعادة الشرط الخاصة وصدقها كذا في
اي الشرط العامة والعرفية العامة
عادة الضرورية والعكس حيث لا دام بحسب الوصف اخص من المطلقة العامة

فان لا يخساف لما كان ضروريا للذات الموضوع في بعض الاوقات
والاظهار ضروريا لا يخساف كان الاظهار ضروريا للذات في ذلك
الوقت وان لم يكن الوصف ضروريا للذات الموضوع في وقت صدقت
الخاصتان ولم تصدق الوقتية كقولنا بالضرورة كل كاتب متحرك الاصلح
مادام كاتب لا دائما فان الكتابة لما لم يكن ضرورية للذات في شيء من
الاوقات لم يكن تحرك الاصابع ضروريا بحسبها ضروريا للذات
في وقت ما فلا تصدق الوقتية واذا لم تصدق الضرورية بحسب الوصف
ولا الدوام فتستبعد بحسب الوقت لم تصدق الخاصتان وتصدق الوقتية
كما في المثال المذكور هذا اذا فسرنا الشرط بالضرورة بشرط الوصف اما
اذا فسرناها بالضرورة مادام الوصف يكون الشرط الخاصة اخص من
الوقتية مطلقا لان متى تحققت الضرورية في جميع اوقات الوصف
وجميع اوقات الوصف بعض اوقات الذات تحقق الضرورية في بعض
اوقات الذات من غير عكس الوقتية مباينة للذاتين واعم من
العامتين موجب لصدقها فعادة الشرط الخاصة وصدقها كذا في
عادة الضرورية والعكس حيث لا دام بحسب الوصف اخص من المطلقة العامة

والملكة العامة قال السادسة المنتشرة وهي التي حكمها بالضرورة
ثبوت الحمل للموضوع او سلبه عنه في وقت غير معين من اوقات وجود
الموضوع مقيد بالادام بحسب الذات وهي ان كانت موجبة كقولنا
بالضرورة كل انسان متنفس في وقت مالا دائما فتركيبها من موجبة
منتشرة مطلقة وسالبة مطلقة عامة وان كانت سالبة كقولنا
بالضرورة كل شيء من الانسان متنفس في وقت مالا دائما فتركيبها من
سالبة منتشرة مطلقة وموجبة مطلقة عامة **اقول** المنتشرة
هي التي حكم فيها بالضرورة ثبوت الحمل للموضوع او سلبه عنه في وقت
غير معين من اوقات وجود الموضوع كالا دائما بحسب الذات وليس المراد
بعدم التعيين ان يوحى عدم التعيين قيدا فيرأى بل ان لا يقيد بالتعيين
ويرسل مطلقا فا كانت موجبة كقولنا بالضرورة كل انسان متنفس في
وقت مالا دائما كان تركيبها من موجبة منتشرة مطلقة وهي قولنا بالضرورة
كل انسان متنفس في وقت مالا وسالبة مطلقة عامة اي قولنا كل شيء من
الانسان متنفس بالفعل الذي هو مفهوم الادام ان كانت سالبة كقولنا
بالضرورة كل شيء من الانسان متنفس في وقت مالا دائما فتركيبها من سالبة منتشرة

والملكة العامة قال السادسة المنتشرة وهي التي حكمها بالضرورة
ثبوت الحمل للموضوع او سلبه عنه في وقت غير معين من اوقات وجود
الموضوع مقيد بالادام بحسب الذات وهي ان كانت موجبة كقولنا
بالضرورة كل انسان متنفس في وقت مالا دائما فتركيبها من موجبة
منتشرة مطلقة وسالبة مطلقة عامة وان كانت سالبة كقولنا
بالضرورة كل شيء من الانسان متنفس في وقت مالا دائما فتركيبها من
سالبة منتشرة مطلقة وموجبة مطلقة عامة **اقول** المنتشرة
هي التي حكم فيها بالضرورة ثبوت الحمل للموضوع او سلبه عنه في وقت
غير معين من اوقات وجود الموضوع كالا دائما بحسب الذات وليس المراد
بعدم التعيين ان يوحى عدم التعيين قيدا فيرأى بل ان لا يقيد بالتعيين
ويرسل مطلقا فا كانت موجبة كقولنا بالضرورة كل انسان متنفس في
وقت مالا دائما كان تركيبها من موجبة منتشرة مطلقة وهي قولنا بالضرورة
كل انسان متنفس في وقت مالا وسالبة مطلقة عامة اي قولنا كل شيء من
الانسان متنفس بالفعل الذي هو مفهوم الادام ان كانت سالبة كقولنا
بالضرورة كل شيء من الانسان متنفس في وقت مالا دائما فتركيبها من سالبة منتشرة

مطلقة وهي الجزء الأول موجبة مطلقة عامة من مفرم اللادوام
أعم من الوقتية لأنها أصلية والضرورية في وقت معين لا تملك صدقها
في وقت كالإيمان والعكس ليس بها مع القضاء الباقية على قياس نسبة
الوقتية من غير فرق وأعلامان الوقتية المطلقة والمنشئة المطلقة
التي هي جزء الوقتية والمنشئة قضيتا بسيطتان غير معدودتين في
البسائط حكم في أحد هاتين الضرورية في وقت معين وفي الأخرى بالضرورة
في وقت معانها الأولى سميت وقتية باعتبار تعيين الوقت فيها ومطلقة لعدم
تقييد هاتين اللادوام واللاضرورية والأخرى منشئة لأنها لم يتعين وقت
الحكم فيها احتمال الحكم فيها لكل وقت فيكون منشئة في الأوقات ومطلقة
لأنها غير مقيدة باللادوام واللاضرورية ولهذا التقيد نابلحدهما أحد
الاطلاق من اسميهما فكأنما وقتية ومنشئة لا مطلقتين ويرى أنهما
فيها بعد مطلقة وقتية ومطلقة منشئة وهما غير الوقتية المطلقة
والمنشئة المطلقة فإن المطلقة الوقتية هي التي حكم فيها بالنسبة
بالفعل في وقت معين والمطلقة للمنشئة هي التي حكم فيها
بالنسبة بالفعل في وقت غير معين ففرق بينهما بالعموم والخصوص

هذا هو الأصل في إطلاق المطلقة والمنشئة المطلقة
التي هي جزء الوقتية والمنشئة قضيتا بسيطتان غير معدودتين في
البسائط حكم في أحد هاتين الضرورية في وقت معين وفي الأخرى بالضرورة
في وقت معانها الأولى سميت وقتية باعتبار تعيين الوقت فيها ومطلقة لعدم
تقييد هاتين اللادوام واللاضرورية والأخرى منشئة لأنها لم يتعين وقت
الحكم فيها احتمال الحكم فيها لكل وقت فيكون منشئة في الأوقات ومطلقة
لأنها غير مقيدة باللادوام واللاضرورية ولهذا التقيد نابلحدهما أحد
الاطلاق من اسميهما فكأنما وقتية ومنشئة لا مطلقتين ويرى أنهما
فيها بعد مطلقة وقتية ومطلقة منشئة وهما غير الوقتية المطلقة
والمنشئة المطلقة فإن المطلقة الوقتية هي التي حكم فيها بالنسبة
بالفعل في وقت معين والمطلقة للمنشئة هي التي حكم فيها
بالنسبة بالفعل في وقت غير معين ففرق بينهما بالعموم والخصوص

هذا هو الأصل في إطلاق المطلقة والمنشئة المطلقة
التي هي جزء الوقتية والمنشئة قضيتا بسيطتان غير معدودتين في
البسائط حكم في أحد هاتين الضرورية في وقت معين وفي الأخرى بالضرورة
في وقت معانها الأولى سميت وقتية باعتبار تعيين الوقت فيها ومطلقة لعدم
تقييد هاتين اللادوام واللاضرورية والأخرى منشئة لأنها لم يتعين وقت
الحكم فيها احتمال الحكم فيها لكل وقت فيكون منشئة في الأوقات ومطلقة
لأنها غير مقيدة باللادوام واللاضرورية ولهذا التقيد نابلحدهما أحد
الاطلاق من اسميهما فكأنما وقتية ومنشئة لا مطلقتين ويرى أنهما
فيها بعد مطلقة وقتية ومطلقة منشئة وهما غير الوقتية المطلقة
والمنشئة المطلقة فإن المطلقة الوقتية هي التي حكم فيها بالنسبة
بالفعل في وقت معين والمطلقة للمنشئة هي التي حكم فيها
بالنسبة بالفعل في وقت غير معين ففرق بينهما بالعموم والخصوص

الفرق في المعنى مع قطع المعنى
من البيان ۱۱ اصحاب ۱۲
ان معنى المكتة انما هي
مع الضرورة من الطوبى
كما كانت وجوبه لوجوبه
طوبى ۱۳ على
سليم التدرى

بل في اللفظ حتى اذا عبرت بعبارة ايجابية كانت موجبة
وان عبرت بعبارة سلبية كانت سالبة وهي اعظم من
سائر المركبات لان في كل واحد منها ايجابا وسلبا لا اقل فيها
من ان يكونا ممكنين بالامكان العام ولا يلزم من امكان الايجاب
والسلب ان يكون احدهما بالفعل او بالضرورة او بالذات وانما مبني
للضرورة المطلقة واعلم من الدائمة والعلمتين والمطلقة العامة من
وجه لتصادقها في مادة الوجودية والارضورية وتصدق الممكنة
الخاصة بتبدلها حيث لا خروج للممكن من القوة الى الفعل والعكس
في مادة الضرورية واخص من الممكنة العامة فقد ظهر مما ذكرنا
ان الممكنة العامة اعم للقضايا البسيطة والممكنة الخاصة
اعم للمركبات والضرورية اخص البسائط والمشرطة الخاصة
اخص المركبات على وجه مظهر ايضا ان الاراد ولم اشارة الى
مطلقة علمية والارضورية الى ممكنة علمية مختلفتين في الكيف
للقضية المقيدة بها حتى ان كانت موجبة كانت سالبتين وان كانت
سالبة كانت موجبتين وموافقين لها في الكيف كانت كلتيه كانتا كليتين

بل في اللفظ حتى اذا عبرت بعبارة ايجابية كانت موجبة
 وان عبرت بعبارة سلبية كانت سالبة وهي اعم من
 سائر المركبات لان في كل واحد منها ايجابا وسلبا لا اقل فيهما
 من ان يكونا ممكنين بالامكان العام ولا يلزم من امكان ايجاب
 والسلب ان يكون احدهما بالفعل او بالضرورة او بالبداهة مباشرة
 للضرورة المطلقة واعلم ان الدائمة والعلمية والمطلقة العامة من
 وجه التصديق في مادة الوجودية الارضية وقصدق الممكنة
 الخاصة بتبدلها حيث لا يخرج للممكن من القوة الى الفعل والعكس
 في مادة الضرورية واخص من الممكنة العامة فقد ظهر مما ذكرنا
 ان الممكنة العامة اعم القضايا البسيطة والممكنة الخاصة
 عمل المركبات والضرورية اخص البسائط والشرطية الخاصة
 خص المركبات على وجه مظهر ايضا ان الاراد والم اشاراة الى
 طلبة علمية واللا ضرورة الى ممكنة علمية مخالفتين في الكيف
 قضية المقيدة هي حتى ان كانت موجبة كانت سالبتين وان كانت
 للبت كانت موجبتين وموافقتين لما ذكرنا ان كانت كليتين كانتا كليتين

من غير تقديم الجواب
بأنه لا حاجة إلى
البيان في قوله
من غير تقديم الجواب
بأنه لا حاجة إلى
البيان في قوله
من غير تقديم الجواب
بأنه لا حاجة إلى
البيان في قوله

وان كانت جزئية كانتا جزئيتين هذا هو الضابط في معرفة تركيبة
القضايا المركبة وانما قال اللادوام إشارة المطلق عامة وليقل اللادوام
معناه المطلقة العامة لان المعنى اذا اطلق يراد بالمفهوم المطابق
وليس مفهوم اللادوام المطابق المطلقة العامة فان لادوام لايجاب
مثلا مفهومه الصريح رفع دوام لايجاب اطلاق السلب ليس هو
نفس رفع دوام لايجاب بل لازمه فهو معناه الا التزامي واما الاضطر
فمعناه الصريح الامكان العام لان لا ضرورة لايجاب مثلا هو سلب
ضرورة لايجاب وهو عين امكان السلب فلما كان احد القضيتين
عين معنى احد العبارتين والاخرى ليست معنى الاخرى بل من
لوازمها استعمل عبارة الاشارة لتكون مشتركتينهما قال الفصل
الثاني في اقسام الشرطية الجزء الاول منها يسمى مقدما والثاني
تاليا وهي اما متصلة او منفصلة اما المتصلة فاللزومية وهي التي
تكون فيها صدق التالي على تقدير صدق المقدم لعلاقة بينهما
يوجب ذلك كالعالية والتضاييف واما اتفاقية وهي التي يكون فيها ذلك
بمجرد توافق الجزئين على الصدق كقولنا ان كان الانسان ناهقا فالحمار ناهق

من غير تقديم الجواب
بأنه لا حاجة إلى
البيان في قوله
من غير تقديم الجواب
بأنه لا حاجة إلى
البيان في قوله
من غير تقديم الجواب
بأنه لا حاجة إلى
البيان في قوله

بيان
اقسام الشرطيات

في قوله
من غير تقديم الجواب
بأنه لا حاجة إلى
البيان في قوله
من غير تقديم الجواب
بأنه لا حاجة إلى
البيان في قوله
من غير تقديم الجواب
بأنه لا حاجة إلى
البيان في قوله

من غير تقديم الجواب
بأنه لا حاجة إلى
البيان في قوله
من غير تقديم الجواب
بأنه لا حاجة إلى
البيان في قوله
من غير تقديم الجواب
بأنه لا حاجة إلى
البيان في قوله

2.9

[illegible]

صدق فقط اي من يقران
 صدق في الكذب بل يمكن اجتماع
 صدق في الكذب وكذا في ما في الكذب
 صدق في الكذب وكذا في ما في الكذب
 صدق في الكذب وكذا في ما في الكذب

صدق فقط كقولنا اما ان يكون هذا الشيء شجرا او حجرا مانعة الخلو
 اي من يقران صدق في الكذب بل يمكن اجتماع صدق في الكذب
 هو التي يحكم فيها بالتنافي بين جزئيه كاذبا فقط كقولنا اما ان يكون
 زيد في البحر واما ان لا يغرق وانما سميت الاولى حقيقة لان التنافي
 بين جزئيه اشد من التنافي بين جزئي الاخيرين لانه في الصدق
 والكذب معا فحق باسما المنفصلة بل هي حقيقة الانفصال
 والثانية مانعة الجمع لا شتاها على منع الجمع بين جزئيهما
 والثالثة مانعة الخلو لان الواقع لا يخلو عن احد جزئيهما
 وربما يقال مانعة الجمع ومانعة الخلو على التي حكم فيها
 بالتنافي في الصدق او في الكذب مطلقا وبهذا المعنى تكونان
 اعم من المعنيين الاولين والحقيقية ايضا وبعض الافاضل
 ههنا بحث شريف وهو ان المراد بالمنافات في الجمع
 ان لا يصدق على ذات واحدة لانها لا اجتماع في
 الوجود فانه لو كان المراد عدم الاجتماع في الوجود لم يكن بين
 الواحد والكثير منع الجمع لان الواحد جزء الكثير وجزء الشيء
 بجماعه في الوجود لكن الشيخ ينص على منع الجمع بينهما ثم قال

صدق فقط كقولنا اما ان يكون هذا الشيء شجرا او حجرا مانعة الخلو
 اي من يقران صدق في الكذب بل يمكن اجتماع صدق في الكذب
 هو التي يحكم فيها بالتنافي بين جزئيه كاذبا فقط كقولنا اما ان يكون
 زيد في البحر واما ان لا يغرق وانما سميت الاولى حقيقة لان التنافي
 بين جزئيه اشد من التنافي بين جزئي الاخيرين لانه في الصدق
 والكذب معا فحق باسما المنفصلة بل هي حقيقة الانفصال
 والثانية مانعة الجمع لا شتاها على منع الجمع بين جزئيهما
 والثالثة مانعة الخلو لان الواقع لا يخلو عن احد جزئيهما
 وربما يقال مانعة الجمع ومانعة الخلو على التي حكم فيها
 بالتنافي في الصدق او في الكذب مطلقا وبهذا المعنى تكونان
 اعم من المعنيين الاولين والحقيقية ايضا وبعض الافاضل
 ههنا بحث شريف وهو ان المراد بالمنافات في الجمع
 ان لا يصدق على ذات واحدة لانها لا اجتماع في
 الوجود فانه لو كان المراد عدم الاجتماع في الوجود لم يكن بين
 الواحد والكثير منع الجمع لان الواحد جزء الكثير وجزء الشيء
 بجماعه في الوجود لكن الشيخ ينص على منع الجمع بينهما ثم قال

صدق فقط كقولنا اما ان يكون هذا الشيء شجرا او حجرا مانعة الخلو
 اي من يقران صدق في الكذب بل يمكن اجتماع صدق في الكذب
 هو التي يحكم فيها بالتنافي بين جزئيه كاذبا فقط كقولنا اما ان يكون
 زيد في البحر واما ان لا يغرق وانما سميت الاولى حقيقة لان التنافي
 بين جزئيه اشد من التنافي بين جزئي الاخيرين لانه في الصدق
 والكذب معا فحق باسما المنفصلة بل هي حقيقة الانفصال
 والثانية مانعة الجمع لا شتاها على منع الجمع بين جزئيهما
 والثالثة مانعة الخلو لان الواقع لا يخلو عن احد جزئيهما
 وربما يقال مانعة الجمع ومانعة الخلو على التي حكم فيها
 بالتنافي في الصدق او في الكذب مطلقا وبهذا المعنى تكونان
 اعم من المعنيين الاولين والحقيقية ايضا وبعض الافاضل
 ههنا بحث شريف وهو ان المراد بالمنافات في الجمع
 ان لا يصدق على ذات واحدة لانها لا اجتماع في
 الوجود فانه لو كان المراد عدم الاجتماع في الوجود لم يكن بين
 الواحد والكثير منع الجمع لان الواحد جزء الكثير وجزء الشيء
 بجماعه في الوجود لكن الشيخ ينص على منع الجمع بينهما ثم قال

قوله لا يجوز ان يتحقق الامتناع في كل واحد من الطرفين
 وقوله لا يجوز ان يتحقق الامتناع في كل واحد من الطرفين
 وقوله لا يجوز ان يتحقق الامتناع في كل واحد من الطرفين

وعندي في هذا نظر اذ يلزم من ذلك جواز منع الجميع بين اللزوم المذموم
 فان جزء الشيء من لوازمه وقد اجمعا على انه لا يمنع جميع بين اللزوم
 والملازم ولا يمنع خلوهما من الله تعالى ان يقع على الجواب عن
 هذا الاختراض هو ليس كالا نظر اذ ما ارادة من عبارة القوم فحاشا
 ان يعنوا بالمنافاة في الجمع عدم الاجتماع في الصدق فان مانعة الجمع
 من اقسام المنفصلة ولا انفصال لم يعتبر في الايتين القضيتين
 فلا يكون منع الجمع الا بين القضيتين فلو كان المراد عدم
 الاجتماع في الصدق لكان بين كل قضيتين منع الجمع لاستحالة
 ان تصدق قضية على ما تصدق عليه قضية اخرى ولا يكون
 بين القضيتين منع الخلو اصالا ضرورة كذا على شيء من الاشياء
 واقله صفة من المفردات بل ليس مرادهم بالمنافاة في الجمع لعدم
 الاجتماع في الوجود اما ان الشئ ثابت بين الواحد والكثير منع
 الجمع فهو ليس بين مفهومى الواحد والكثير بل بين هذا واحد هذا
 كثير فان القضية القائلة اما ان يكون هذا واحدا واما ان يكون هذا
 كثيرا مانعة الجمع لا تمنع اجتماع جزئها على الصدق فقد بان

بيان اقسام الشكليات

قوله لا يجوز ان يتحقق الامتناع في كل واحد من الطرفين
 وقوله لا يجوز ان يتحقق الامتناع في كل واحد من الطرفين
 وقوله لا يجوز ان يتحقق الامتناع في كل واحد من الطرفين

قوله لا يجوز ان يتحقق الامتناع في كل واحد من الطرفين
 وقوله لا يجوز ان يتحقق الامتناع في كل واحد من الطرفين
 وقوله لا يجوز ان يتحقق الامتناع في كل واحد من الطرفين

في هذا المثال انما نشأ من سوء الفهم وقلة التدبر قال وكل واحدة
 من هذه الثلاثة اما عنادية وهي التي تكون التنافي فيها لذاته
 بخبرين كما في الامثلة المذكورة واما اتفاقية وهي التي تكون التنافي
 فيها بغير ذلك الاتفاق كقولنا للاسود الا كاتب اما ان يكون هذا اسودا وكاتباً
 حقيقية او لا اسودا وكاتباً مانعة بالجمع او اسودا ولا كاتباً مانعة بالخلو
 اقول كل واحد من المنفصلات الثلاث اما عنادية او اتفاقية

كما ان المتصلة اما لزومية او اتفاقية فنسبة العناد والاتفاق
 الى المنفصلات كنسبة اللزوم والاتفاق الى المتصلات اما العنادية
 فهي التي يكون الحكم فيها بالتنافي لذاتي الخبرين أي حكم فيها
 بان مفهوم احدها منافي للآخر مع قطع النظر عن الواقع كما
 بين الزوج والفرد والشجر والحجر وكون زيد في البحر ان لا يفرق
 واما الاتفاقية فهي التي يحكم فيها بالتنافي لاذاتي الخبرين
 بل بحكم الاتفاق أي بحكم ان يتفق في الواقع ان يكون بينهما منافي
 وان لم يقتض مفهوم احدهما ان يكون منافياً للآخر كقولنا للاسود
 اللا كاتب اما ان يكون هذا اسودا وكاتباً كانت حقيقية فان كان منافياً

في هذا المثال انما نشأ من سوء الفهم وقلة التدبر قال وكل واحدة
 من هذه الثلاثة اما عنادية وهي التي تكون التنافي فيها لذاته
 بخبرين كما في الامثلة المذكورة واما اتفاقية وهي التي تكون التنافي
 فيها بغير ذلك الاتفاق كقولنا للاسود الا كاتب اما ان يكون هذا اسودا وكاتباً
 حقيقية او لا اسودا وكاتباً مانعة بالجمع او اسودا ولا كاتباً مانعة بالخلو
 اقول كل واحد من المنفصلات الثلاث اما عنادية او اتفاقية
 كما ان المتصلة اما لزومية او اتفاقية فنسبة العناد والاتفاق
 الى المنفصلات كنسبة اللزوم والاتفاق الى المتصلات اما العنادية
 فهي التي يكون الحكم فيها بالتنافي لذاتي الخبرين أي حكم فيها
 بان مفهوم احدها منافي للآخر مع قطع النظر عن الواقع كما
 بين الزوج والفرد والشجر والحجر وكون زيد في البحر ان لا يفرق
 واما الاتفاقية فهي التي يحكم فيها بالتنافي لاذاتي الخبرين
 بل بحكم الاتفاق أي بحكم ان يتفق في الواقع ان يكون بينهما منافي
 وان لم يقتض مفهوم احدهما ان يكون منافياً للآخر كقولنا للاسود
 اللا كاتب اما ان يكون هذا اسودا وكاتباً كانت حقيقية فان كان منافياً

في هذا المثال انما نشأ من سوء الفهم وقلة التدبر قال وكل واحدة
 من هذه الثلاثة اما عنادية وهي التي تكون التنافي فيها لذاته
 بخبرين كما في الامثلة المذكورة واما اتفاقية وهي التي تكون التنافي
 فيها بغير ذلك الاتفاق كقولنا للاسود الا كاتب اما ان يكون هذا اسودا وكاتباً
 حقيقية او لا اسودا وكاتباً مانعة بالجمع او اسودا ولا كاتباً مانعة بالخلو
 اقول كل واحد من المنفصلات الثلاث اما عنادية او اتفاقية

بين مفهومى الاسود والكاتب ولكن اتفق تحقق السواد وانتفاء الكتاب
فلا يصح ان لا انتفاء الكتابية ولا يكد بان لوجود السواد ولو قلنا
اما ان يكون هذا الاسود او كاتباً كانت مانعة الجمع لانها لا يصح
ولكن يكد بان لا انتفاء للاسواد والكتابية معاً في الواقع ولو قلنا
اما ان يكون هذا السواد او كاتباً كانت مانعة التخلو لانها لا يكد بان
ولكن يصح ان لا تحقق السواد والكتابية بحسب الواقع **قال**
وسالبة كل واحدة من هذه القضايا الثمان هي التي ترفع فيها الحكم
به في موجباتها فسالبة اللزوم تسمى سالبة لزومية وسالبة
العناد تسمى سالبة عنادية وسالبة الاتفاق تسمى سالبة اتفاقية اقول
قد عرفت ثمانية قضايا متصلة ان لزومية واتفاقية ومنفصلات ست ثلث
هي من التعريفات المذكورة في من العروة وقد قرأ على هيئة الجمهور من التعريف
منه عناديات وثلاث منها اتفاقيات وهي كلها موجبات لان تعريفها المذكور
لا ينطبق الا على الموجبات فلا بد من تعريف سوابقها فسالبة كل منها هي التي
يرفع فيها الحكم به في موجباتها فلا كانت الموجبة اللزومية والحكم فيها بالبر
التالي للمقدم كانت السالبة اللزومية سالبة اللزوم والحكم فيها بالسلب اللزوم
الحكم فيها بالبر السلبين التي حكم فيها بالبر والسلب موجبة لزومية

[illegible]

الزوم والنفاد والا
النسبة الاضائية والافاضالية الى
قال عن التخصيص به لان هذا هو
الزوم لا ان الحكم فيها الزوم الا ان
عبد الله بن

لا سالبه مثلاً اذا قلنا ليس المبتدأ اذا كانت الشمس طالعة فالليل حجة كانت
 سالبة لان الحكم فيها بسلب لزوم وجود الليل لطلوع الشمس اذا قلنا اذا كانت
 الشمس طالعة فليس الليل موجودا كانت موجبة لان الحكم فيها بالبدق
 سلب وجود الليل لطلوع الشمس لما كانت الموجبة المتصلة الاتفاقية
 ما حكم فيها بموافقة التالي للمقدم فالصدق كانت السالبة الاتفاقية سلبية
 الاتفاق اي ما حكم فيها بسلب موافقة التالي للمقدم فالصدق اما حكم فيها بموافقة
 فانها اتفاقية موجبة فاذا قلنا ليس اذا كان الانسان ناطقا فالحكم
 ناهق كانت سالبة اتفاقية لان الحكم فيها بسلب موافقة ناهقية الحكم
 لناطقية الانسان واذا قلنا اذا كان الانسان ناطقا فليس الحكم
 ناهقا كانت موجبة لان الحكم فيها بموافقة سلب ناهقية الحكم لناطقية
 الانسان وعلى هذا يكون السالبة العنادية سالبة العناد وهي ما حكم
 فيها برفع العناد اما رفع العناد الذي هو في الصدق والكذب معا وهي
 السالبة العنادية الحقيقية واما رفع العناد الذي هو في الصدق وهي
 مانعة الجمع واما رفع العناد الذي هو في الكذب فهي مانعة الخوا لا حكم
 فيها بعناد السلب السالبة الاتفاقية ما حكم فيها بسلب التناقض على حاله

[illegible]

للمتصلة لزومية واما اذا كانت اتفاقية فكان بها عن صادق محال
لان اذا صدق الطرفان واتفق لحددهما الاخر بالضرورة والصدق بقولنا ان كان
الانسان ناطقا فلهما ناطق فهي تصدق عن صادقين وتكذب عن كاذبين
لثلاثة الباقية كان طرفها ان كانا كاذبين او كان التام كاذبا والمقدم صادق
فكان بها كاذبا لان الكاذب لا يوافق شيئا وان كان المقدم كاذبا والتام صادق فكل
لا اعتبار صدق الطرفين فيها واما اذا كانت متباعدة فكان التالي يكون صدقا عن
صادقين وعن مقدم كاذب وتال صادق في كذبها عن القسمين الباقين وههنا
بجست شرف وهو ان الاتفاقية لا يكفيها صدق الطرفين وصدق التالي بل
لا بد مع ذلك من علاقة فيجوز كذبها عن صادقين اذا كان بينهما علة
يقترن الملازمة بينهما **قال** والمنفصلة للموجبة الحقيقية تصدق
عن صادق وكاذب تكذب عن صادقين كاذبين ومانعة الجمع تصدق عن
كاذبين وعن صادق وكاذب تكذب عن صادقين ومانعة الخلو تصدق
عن صادقين وعن صادق وكاذب تكذب عن كاذبين والسالبة تصدق
عن كاذب عن كاذب وتكذب عن صادق عن كاذب **اقول**
الاقسام في التفصلات ثلث كما ستعرفون ان المقدم فيها كاذب او صادق

ان قولنا ان الانسان ناطق فلهما ناطق فهي تصدق عن صادقين وتكذب عن كاذبين
لان اذا صدق الطرفان واتفق لحددهما الاخر بالضرورة والصدق بقولنا ان كان
الانسان ناطقا فلهما ناطق فهي تصدق عن صادقين وتكذب عن كاذبين
لثلاثة الباقية كان طرفها ان كانا كاذبين او كان التام كاذبا والمقدم صادق
فكان بها كاذبا لان الكاذب لا يوافق شيئا وان كان المقدم كاذبا والتام صادق فكل
لا اعتبار صدق الطرفين فيها واما اذا كانت متباعدة فكان التالي يكون صدقا عن
صادقين وعن مقدم كاذب وتال صادق في كذبها عن القسمين الباقين وههنا
بجست شرف وهو ان الاتفاقية لا يكفيها صدق الطرفين وصدق التالي بل
لا بد مع ذلك من علاقة فيجوز كذبها عن صادقين اذا كان بينهما علة
يقترن الملازمة بينهما **قال** والمنفصلة للموجبة الحقيقية تصدق
عن صادق وكاذب تكذب عن صادقين كاذبين ومانعة الجمع تصدق عن
كاذبين وعن صادق وكاذب تكذب عن صادقين ومانعة الخلو تصدق
عن صادقين وعن صادق وكاذب تكذب عن كاذبين والسالبة تصدق
عن كاذب عن كاذب وتكذب عن صادق عن كاذب **اقول**
الاقسام في التفصلات ثلث كما ستعرفون ان المقدم فيها كاذب او صادق

ان قولنا ان الانسان ناطق فلهما ناطق فهي تصدق عن صادقين وتكذب عن كاذبين
لان اذا صدق الطرفان واتفق لحددهما الاخر بالضرورة والصدق بقولنا ان كان
الانسان ناطقا فلهما ناطق فهي تصدق عن صادقين وتكذب عن كاذبين
لثلاثة الباقية كان طرفها ان كانا كاذبين او كان التام كاذبا والمقدم صادق
فكان بها كاذبا لان الكاذب لا يوافق شيئا وان كان المقدم كاذبا والتام صادق فكل
لا اعتبار صدق الطرفين فيها واما اذا كانت متباعدة فكان التالي يكون صدقا عن
صادقين وعن مقدم كاذب وتال صادق في كذبها عن القسمين الباقين وههنا
بجست شرف وهو ان الاتفاقية لا يكفيها صدق الطرفين وصدق التالي بل
لا بد مع ذلك من علاقة فيجوز كذبها عن صادقين اذا كان بينهما علة
يقترن الملازمة بينهما **قال** والمنفصلة للموجبة الحقيقية تصدق
عن صادق وكاذب تكذب عن صادقين كاذبين ومانعة الجمع تصدق عن
كاذبين وعن صادق وكاذب تكذب عن صادقين ومانعة الخلو تصدق
عن صادقين وعن صادق وكاذب تكذب عن كاذبين والسالبة تصدق
عن كاذب عن كاذب وتكذب عن صادق عن كاذب **اقول**
الاقسام في التفصلات ثلث كما ستعرفون ان المقدم فيها كاذب او صادق

الحكمة ليست بحسب كلية الموضوع او المحمول بل باعتبار كلية الحكم
وكانت كلية الشرطية ليست لأجل ان مقدمها وتاليها كليتان فان قولنا
كل ما كان زيدا يكتب فهو محرم يد لا كلية مع ان مقدمها وتاليها شخصيتان
بل بحسب كلية الحكم بالاتصال والافتصال فالشرطية انما تكون كلية
اذا كان التالى لازما للمقدم او في المتصلة للزومية لمعاند الى اى
المتصلة العنادية في جميع الازمان وعلى جميع الاوضاع الممكنة للاجتماع
مع المقدم وهى الاوضاع التى تحصل للمقدم بسبب اقترانه بالامور
الممكنة للاجتماع مع مقدمها فاذا قلنا كل ما كان زيدا انسانا كان حيوانا ارحم نابه
ان لزوم الحيوانية للانسانية ثابت في جميع الازمان ولست تقتصر
على ذلك القدر بل نزيد مع ذلك ان اللزوم متحقق على جميع الاحوال
التي يمكن اجتماعها مع وضع انسانية زيد مثل كونه قائما او قاعا
او كونه الشمس طالما يكون الحكم ناهقا عن غير ذلك مما لا يتناهى وانما اعتبار
الاجتماع ان تكون ممكنة للاجتماع لانه اعتبر جميع الاوضاع مطلقا سواء كانت
ممكنة للاجتماع ام لا تكون تصدق بشرطية كلية لما كان اتصاله بالاجتماع
ملا يلزم من ذلك عدم التالى اوعده لانه التالى للمقدم اذا فرض على هذا

فان الحكم ليس بحسب كلية الموضوع او المحمول بل باعتبار كلية الحكم
وكانت كلية الشرطية ليست لأجل ان مقدمها وتاليها كليتان فان قولنا
كل ما كان زيدا يكتب فهو محرم يد لا كلية مع ان مقدمها وتاليها شخصيتان
بل بحسب كلية الحكم بالاتصال والافتصال فالشرطية انما تكون كلية
اذا كان التالى لازما للمقدم او في المتصلة للزومية لمعاند الى اى
المتصلة العنادية في جميع الازمان وعلى جميع الاوضاع الممكنة للاجتماع
مع المقدم وهى الاوضاع التى تحصل للمقدم بسبب اقترانه بالامور
الممكنة للاجتماع مع مقدمها فاذا قلنا كل ما كان زيدا انسانا كان حيوانا ارحم نابه
ان لزوم الحيوانية للانسانية ثابت في جميع الازمان ولست تقتصر
على ذلك القدر بل نزيد مع ذلك ان اللزوم متحقق على جميع الاحوال
التي يمكن اجتماعها مع وضع انسانية زيد مثل كونه قائما او قاعا
او كونه الشمس طالما يكون الحكم ناهقا عن غير ذلك مما لا يتناهى وانما اعتبار
الاجتماع ان تكون ممكنة للاجتماع لانه اعتبر جميع الاوضاع مطلقا سواء كانت
ممكنة للاجتماع ام لا تكون تصدق بشرطية كلية لما كان اتصاله بالاجتماع
ملا يلزم من ذلك عدم التالى اوعده لانه التالى للمقدم اذا فرض على هذا

الوضعين مستلزم عدم التالى لعدم لزوم التعلق بكون التعلق اولاً على هذا
الوضع كالاتى بالمقدم على هذا الوضع مستلزم التقيضين وان محال فعله
بعض الاوضاع لا يكون التالى لازماً لا لعدم فلا يصدق ان التالى لازم للمقدم
على جميع الاوضاع وهو مفهوم الكلية على ذلك التقدير واما في الاتصال
فلان من الاوضاع ما لا يعاند التالى للمقدم مع كصدق الطرفين فان
التالى على هذا الوضع لازم للمقدم فيكون نقض التالى معانداً للمقدم فلو كان
المقدم معانداً للتالى على هذا الوضع لزوم معاندة الشئ للتقيضين وانه
محال فعله بعض الاوضاع لا يعاند التالى للمقدم فلا يصدق ان التالى
معانداً للمقدم على سائر الاوضاع وانما خص هذا التفسير بالمتصلة
للزومية والمنفصلة العنادية لان الاوضاع للعتبرة في الاتفاقية
ليست هي الاوضاع الممكنة للاجتماع مطلقاً بل الاوضاع الكائنة بحسب
نفس الامر لان لو كانت متصدات للاتفاقية الكلية لاذ ليس بين طرفيها
علاقة توجب صدق التالى على تقدير صدق والمقدم فيمكن لاجتماع عدم التالى
مع التقدم ولا كما ينبغي كما لازمة والتالى ليس متحققاً على تقدير صدق
المقدم على هذا الوضع فعلى بعض الاوضاع الممكنة للاجتماع مع وضع

استلزم التقيضين اما في التعلق
اولاً في التعلقين مستلزم عدم التالى لان
التعلقين مستلزم عدم التالى لان
التعلقين مستلزم عدم التالى لان
التعلقين مستلزم عدم التالى لان

الوضعين مستلزم عدم التالى لعدم لزوم التعلق بكون التعلق اولاً على هذا
الوضع كالاتى بالمقدم على هذا الوضع مستلزم التقيضين وان محال فعله
بعض الاوضاع لا يكون التالى لازماً لا لعدم فلا يصدق ان التالى لازم للمقدم
على جميع الاوضاع وهو مفهوم الكلية على ذلك التقدير واما في الاتصال
فلان من الاوضاع ما لا يعاند التالى للمقدم مع كصدق الطرفين فان
التالى على هذا الوضع لازم للمقدم فيكون نقض التالى معانداً للمقدم فلو كان
المقدم معانداً للتالى على هذا الوضع لزوم معاندة الشئ للتقيضين وانه
محال فعله بعض الاوضاع لا يعاند التالى للمقدم فلا يصدق ان التالى
معانداً للمقدم على سائر الاوضاع وانما خص هذا التفسير بالمتصلة
للزومية والمنفصلة العنادية لان الاوضاع للعتبرة في الاتفاقية
ليست هي الاوضاع الممكنة للاجتماع مطلقاً بل الاوضاع الكائنة بحسب
نفس الامر لان لو كانت متصدات للاتفاقية الكلية لاذ ليس بين طرفيها
علاقة توجب صدق التالى على تقدير صدق والمقدم فيمكن لاجتماع عدم التالى
مع التقدم ولا كما ينبغي كما لازمة والتالى ليس متحققاً على تقدير صدق
المقدم على هذا الوضع فعلى بعض الاوضاع الممكنة للاجتماع مع وضع

الوضعين مستلزم عدم التالى لعدم لزوم التعلق بكون التعلق اولاً على هذا
الوضع كالاتى بالمقدم على هذا الوضع مستلزم التقيضين وان محال فعله
بعض الاوضاع لا يكون التالى لازماً لا لعدم فلا يصدق ان التالى لازم للمقدم
على جميع الاوضاع وهو مفهوم الكلية على ذلك التقدير واما في الاتصال
فلان من الاوضاع ما لا يعاند التالى للمقدم مع كصدق الطرفين فان
التالى على هذا الوضع لازم للمقدم فيكون نقض التالى معانداً للمقدم فلو كان
المقدم معانداً للتالى على هذا الوضع لزوم معاندة الشئ للتقيضين وانه
محال فعله بعض الاوضاع لا يعاند التالى للمقدم فلا يصدق ان التالى
معانداً للمقدم على سائر الاوضاع وانما خص هذا التفسير بالمتصلة
للزومية والمنفصلة العنادية لان الاوضاع للعتبرة في الاتفاقية
ليست هي الاوضاع الممكنة للاجتماع مطلقاً بل الاوضاع الكائنة بحسب
نفس الامر لان لو كانت متصدات للاتفاقية الكلية لاذ ليس بين طرفيها
علاقة توجب صدق التالى على تقدير صدق والمقدم فيمكن لاجتماع عدم التالى
مع التقدم ولا كما ينبغي كما لازمة والتالى ليس متحققاً على تقدير صدق
المقدم على هذا الوضع فعلى بعض الاوضاع الممكنة للاجتماع مع وضع

کتابخانه عمومی
انجمن اسلامی
مدرسہ اسلامیہ
بازار چاندی
لاہور

لا بد من الاتفاق فاذكر واحد من
 صديقك ان يقول يا فلان يا فلان يا فلان
 يا فلان هذا كاتيبا واسم بالالاتفاق
 لي من جهة وان لم يذكر لي مطلقا
 لعدم التقدير بطلان القضية من غير
 بعض الكايد لا يولي دق على سر
 لا قولك وصا فان قلت فلتعلم
 لا يصح ان يكون سوا كاتيبا ان
 لا توافقه في جميع الافراد فان
 ان كان كاتيبا في جميع الافراد

الشيء ملزوما للآخر ولا يكون لازما فالقدم والمتصلة متعين بان يكون
مقدما والتالي متعين بان يكون تاليا بخلاف المتصلة فان مفهوم التا
فيها المعاند ومفهوم المقدم المعاند المعاند لا بد ان يكون معاندا
ايضا لان عنادا لشيئين للآخر في قوة عنادا لآخر اياها فكل
واحد من جزئيهما عنادا للآخر حال واحد وانما عرض لاحدهما ان
يكون مقدما وللآخر ان يكون تاليا بحكم الوضع لا الطبع ففتر ما بين
المتصلة المركبة من الحلية والمتصلة والمقدم فيها الحلية وبينها
والمقدم فيها المتصلة بخلاف المتصلة المركبة منها فلا فرق بينهما
اذا كان المقدم فيها الحلية او المتصلة وكذا للعقد في المركبة من الحلية
والمتصلة ومن المتصلة والمتصلة فلا جرم انقسمت كل اقسام الثلاثة والمتصلة
الا قسمين دون المتصلة فاقسام التصلات تسعة واقسام المتصلات ستة
لما امكنه المتصل اولا من الحلية كقولنا كل كذا الشيء ليس له حيوان
والثاني متصل كقولنا كل انسان حيوان فكلما لم يكن الشيء حيوانا لم يكن
انسانا والثالث متصل كقولنا كل كذا ما لا يكون هذا العنصر رجلا او فرسا او
ان يكون المقدم وان كان كلبا فصليته
ان يكون المقدم وان كان كلبا فصليته
ان يكون المقدم وان كان كلبا فصليته
ان يكون المقدم وان كان كلبا فصليته

اقسام المتصلات
على اقسام المتصلات
والمتصلات

اقسام المتصلات
على اقسام المتصلات
والمتصلات

اقسام المتصلات
على اقسام المتصلات
والمتصلات

لا يفرق بين النوعين في قياس واحد
 لا يفرق بين النوعين في قياس واحد
 لا يفرق بين النوعين في قياس واحد

فلو اتحد الموضوع اتحاداً شاملاً واما انداج وحدة الكل والخبر فلا في الموضوع في
 قولنا الرنجا سوبعض الرنجا وفي قولنا الرنجا ليس باسجول الرنجا هما مختلفان
 ووحدة المحمول يتندرج فيها الوحدة الباقية اما انداج وحدة الزمان في المحمول
 في قولنا زيد نائم ليلاً وفي قولنا زيد ليس نائم نهاراً فاختلاف الزمان
 يستند في اختلاف المحمول واما انداج وحدة المكان والصفة والقوة والفعل فعل
 ذلك القياس ردها القائل الى وحدة واحدة وهو وحدة النسبة الكلية فيكون
 السلب اداء النسبة التي ورد عليها الايجاب عند ذلك يتحقق التناقض
 جزواً وانما كانت مودة المتلك الواحدة لان اذا اختلف شي من الامور الثمانية
 اختلف النسبة ضرورة ان نسبة المحمول الى احد الامور مغايرة لنسبته الى
 الاخر ونسبة احد الامور الى شيء مغايرة لنسبة الاخر اليه نسبة احد الامور
 الاخرى شرط مغايرة النسبة اليه بشرط اخر وهذا هو اتحاد النسبة اتحاد
 الكل وان كانت القضيةان محصورتين فلا بد مع ذلك من اتحادها في الامور الثمانية
 من اختلافها في الكمية في الكلية والجزئية فانها لو كانتا كليتين او جزئيتين لتناقضا
 يجوز ان يكونا كليتين وصدق الخبر في كل مادة يكون الموضوع فيها اعم من المحمول
 كقولنا كل حيوان انسان ولا شيء من الحيوان با انسان فانها كاذبتان وكقولنا

فان قلت اذا اتحد
 في اتحاد النوعين ان
 في اتحاد النوعين ان
 في اتحاد النوعين ان

بيان شروط
 التناقض بين
 القضيتين

في التناقضات
 قضاياها
 في التناقضات
 قضاياها

في قياس واحد
 في قياس واحد
 في قياس واحد

[illegible][illegible][illegible]

(٢٣٢)

بعض الحيوان انسان وبعض الحيوان ليس بانسان فانها صادقة فان
قلت الجريئتين انما تصادقان لاختلاف الموضوع ^{في}الاتحاد الكلية فالبعض
الحكوم عليه بالانسانية غير البعض الحكوم عليه بسلب الانسانية فيقول
النظر في جميع الاحكام انما هو الى مفهوم القضية ولما لوحظ مفهوم
الجريئتين وهو الايجاب لبعض الافراد والسلب عن البعض لمتناقضا
واما تعيين الموضوع فامر خارج عن المفهوم فان قلت ليس اعتبار
وحدة الموضوع في الحاجة الى اعتبار شرط آخر في المحصورات قلت لا
بالموضوع الموضوع في الذكر لا ذات الموضوع والا لم يكن بين الكلية
والجريئة تناقض فان ذات الموضوع في الكلية جميع الافراد والجريئة
بعضها وهما مختلفان هذا كله اذا لم يكن القضيتان موجبتين واما
اذا كانتا موجبتين فلا بد مع تلك الشروط من شرط آخر في الكل
في المحصورات والمحصورات وهو الاختلاف في الجهة لانها لو اتحدتا
في جهة لمتناقضا ^{لكن} بالضرورة يتبين في مادة الامكان كقولنا كل
انسان كاتب بالضرورة وليس كل انسان كاتب بالضرورة فانهما
يكذبان لان ايجاب الكتابة لشي من افراد الانسان ليس بضرورة

قبل ان يرفع النبي مفقدا الوقت
 حين يساوي رفع النبي في ذلك
 الوقت ولذا ثبت ما جيل الكشف
 صريح بانها كانت خفية في
 رفع الاطلاقات ليس اعم من اطلاق
 رفع والا فلو كان مع اطلاق الرفع
 فلا يصدق اطلاق الرفع والاجاب
 ما وان رفع الاطلاقات ليس
 اعم من اطلاق الرفع

هو لانا عبد يا محمد
دور فرس کما عرفت
ان يكون الاختلاف لادانة
بالحقيقة لان ائمتنا في ذلك
الاجاز وليس يرد ائمتنا
السلامة من على الاخر فالخلاصة
فانطلق

FFA

في قوله في الثاني ١٢ مولانا عبا حكيم جسر الله
 الطائفة العامة اي اذا اعتبر نتيجة
 الاطلاق وجوبه ويكون نقيضه سلب الاطلاق
 وهو يستلزم الدوام الثاني ١٣
 في قوله ونقيض الشؤم العامة الخيرية
 العامة الموجبة الكلية فنقيضها الخيرية
 الخيرية تكون كل ما كان شؤما
 بالضرورة ما دام كان
 نقيضه

واياها كان يتحقق اطلاق الايجاب وكذلك دوام الايجاب يتناقض رفع
 دوام الايجاب واذا اتفعدوام الايجاب فما ان يدوم السلب ويتحقق
 السلب في بعض الاوقات دون بعض وعلى كل التقديرين فاطلاق
 السلب لا يفهم جزوا وهكذا البيان في ان نقيض المطلقة العامة الدائمة
 المطلقة فان لم يكن الايجاب في الجملة يلزم السلب دائما واذا لم يكن
 السلب في الجملة يلزم الايجاب دائما ونقيض المشروطة العامة
 الجينية الممكنة وهي التي يحكم فيها بسلب الضرورة بحسب الوصف من
 الجانب المخالف لقولنا كل من بذات الجنب يمكن ان يسعل في بعض
 اوقات كونه مجنوبا وذلك لان نسبتها الى المشروطة العامة كنسبة الممكنة للعامة
 الى الضرورية المطلقة فكما ان الضرورة بحسب الذات تناقض سلب الضرورة
 بحسب الذات كذلك الضرورة بحسب الوصف تناقض سلب الضرورة

[illegible]

<p>من الكاتب يتحرك الاصل مع ما دام كاتبه فليس للكاتب العرفية العامة السالبة الكلية ايضاً لطفه في الكاتب المؤدية اليه كقولنا بالدوام لا شيء من الكاتب الحاصل الاصل مع ادم كاتبه نقيضه</p>	<p>للقوله نقيض العرفية العامة ايضاً الطائفة فنقيض العرفية العامة كقولنا كل كاتب ايضاً السالبة المؤدية كقولنا كل كاتب الاصل مع ادم كاتبه فليس للكاتب العرفية العامة المؤدية المؤدية اليه كقولنا بالدوام لا شيء من الكاتب</p>
--	---

النية ما دام ذات الموضوع تنصفه
 بالوصف الخواص في فقهها الصريح
 هو سلب كل الدوام في غلبة
 الطرف المقابل في بعض اوقات
 الخواص في بعض اوقات
 الخواص في بعض اوقات
 الخواص في بعض اوقات

ورفع أحد الجزئين هو أحد نقض الجزئين كالأعلى التبعين فيكون كالأعلى
مساويا لنقض المركبة وهو المفهوم للرديدين نقض الجزئين كالأعلى
النقضين مفهوم من رديدين هما فيقال لما هذا النقض ولماذا ذلك النقض
وبالحقيقة فهو منفصل عما نعت الخلو مركبة من نقض الجزئين فيكون
طريق أخذ نقض المركبة أن تدخل إلى بسيطها وأخذ لكل منهما نقض
وتتركب منفصل عما نعت الخلو من النقضين فهي مساوية لنقضها لانه
متى صدق الأصل كذبت المنفصلة لانه متى صدق الأصل صدق
جزؤه ومتى صدق الجزأ كان نقضها فتكذب المنفصلة للمانعة الخلو كذب
جزئها ومتى كذب الأصل صدقت المنفصلة لانه متى كذب الأصل فلا
أن يكون بلحد جزئيه فيصدق نقضه فتصدق المنفصلة لصدق
أحد جزئيه وذلك أي أخذ نقض المركبة جعل بعد الاحاطة بتحقيق
المركبات ونقض البساط فلذلك إذا تحققت الوجودية الدائمة بمركبة من
مطلقات علمتيزاولها موافقة للأصل والكيف والآخرها الفتل والكيف
وتحقق نقضها بطلقة العامة الموافقة الدائمة المخالفة ونقضها لطلقة
العامة المخالفة الدائمة الموافقة علمت ان نقض الوجودية الدائمة أمالدا

والنقضين مفهوم من رديدين هما فيقال لما هذا النقض ولماذا ذلك النقض
وبالحقيقة فهو منفصل عما نعت الخلو مركبة من نقض الجزئين فيكون
طريق أخذ نقض المركبة أن تدخل إلى بسيطها وأخذ لكل منهما نقض
وتتركب منفصل عما نعت الخلو من النقضين فهي مساوية لنقضها لانه
متى صدق الأصل كذبت المنفصلة لانه متى صدق الأصل صدق
جزؤه ومتى صدق الجزأ كان نقضها فتكذب المنفصلة للمانعة الخلو كذب
جزئها ومتى كذب الأصل صدقت المنفصلة لانه متى كذب الأصل فلا
أن يكون بلحد جزئيه فيصدق نقضه فتصدق المنفصلة لصدق
أحد جزئيه وذلك أي أخذ نقض المركبة جعل بعد الاحاطة بتحقيق
المركبات ونقض البساط فلذلك إذا تحققت الوجودية الدائمة بمركبة من
مطلقات علمتيزاولها موافقة للأصل والكيف والآخرها الفتل والكيف
وتحقق نقضها بطلقة العامة الموافقة الدائمة المخالفة ونقضها لطلقة
العامة المخالفة الدائمة الموافقة علمت ان نقض الوجودية الدائمة أمالدا

عن بعض الافراد واما الكلية السالبة فلدا واما ايجاب المحمول البعض
 الافراد كقولنا بعض الجسم حيوان كذا دائما فان الحيوان ثابت لبعض
 افراد الجسم دائما ومسلوب عن افراذه الباقية دائما فتلك الجزئية كاذبة
 مع كذب قولنا كل جسم حيوان دائما ولا شيء من الجسم محمول دائما بل
 الحق في نقيضه ان يرد بين نقيض الجزئين لكل واحد واحد كذا
 قلنا بعض ج ب دائما كان معناه ان بعض ج بحيث يثبت ب في
 وقت ولا يثبت ب في وقت آخر فنقيضه ان ليس كذلك فاذا لم يكن
 بعض افراد ج بحيث يكون ب في وقت ولا يكون ب في وقت لآخر
 كل واحد واحد من افراد ج اما ب دائما او ليس ب دائما وهو الترتيب
 بين نقيض الجزئين لكل واحد واحد اي كل واحد واحد لا يخلو عن
 نقيضهما فيقال في تلك المادة كل جسم ما حيوان دائما وليس محمول
 دائما ويشتمل على ثلث مفهومات كل واحد واحد من افراد الموضوع
 لا يخلو اما ان يثبت له المحمول دائما ولا يثبت له دائما واذ لم يثبت له
 فلا يخلو اما ان يكون مسلوبا عن كل واحد او مسلوبا عن البعض
 دائما وثابتا للبعض دائما فالجزء الثاني مشتمل على مفهومين فلو كانت

منه فلو كانت الكلية السالبة فلدا واما ايجاب المحمول البعض
 الافراد كقولنا بعض الجسم حيوان كذا دائما فان الحيوان ثابت لبعض
 افراد الجسم دائما ومسلوب عن افراذه الباقية دائما فتلك الجزئية كاذبة
 مع كذب قولنا كل جسم حيوان دائما ولا شيء من الجسم محمول دائما بل
 الحق في نقيضه ان يرد بين نقيض الجزئين لكل واحد واحد كذا
 قلنا بعض ج ب دائما كان معناه ان بعض ج بحيث يثبت ب في
 وقت ولا يثبت ب في وقت آخر فنقيضه ان ليس كذلك فاذا لم يكن
 بعض افراد ج بحيث يكون ب في وقت ولا يكون ب في وقت لآخر
 كل واحد واحد من افراد ج اما ب دائما او ليس ب دائما وهو الترتيب
 بين نقيض الجزئين لكل واحد واحد اي كل واحد واحد لا يخلو عن
 نقيضهما فيقال في تلك المادة كل جسم ما حيوان دائما وليس محمول
 دائما ويشتمل على ثلث مفهومات كل واحد واحد من افراد الموضوع
 لا يخلو اما ان يثبت له المحمول دائما ولا يثبت له دائما واذ لم يثبت له
 فلا يخلو اما ان يكون مسلوبا عن كل واحد او مسلوبا عن البعض
 دائما وثابتا للبعض دائما فالجزء الثاني مشتمل على مفهومين فلو كانت

فوقه ان ليس
 ب في وقت
 ليس ب في
 وقت لآخر
 كل واحد واحد
 من افراد ج
 اما ب دائما
 او ليس ب دائما
 وهو الترتيب
 بين نقيض
 الجزئين لكل
 واحد واحد
 اي كل واحد
 واحد لا يخلو
 عن نقيضهما
 فيقال في تلك
 المادة كل جسم
 ما حيوان دائما
 وليس محمول
 دائما ويشتمل
 على ثلث مفهومات
 كل واحد واحد
 من افراد الموضوع
 لا يخلو اما ان
 يثبت له المحمول
 دائما ولا يثبت
 له دائما واذ لم
 يثبت له فلا
 يخلو اما ان
 يكون مسلوبا
 عن كل واحد
 او مسلوبا عن
 البعض دائما
 وثابتا للبعض
 دائما فالجزء
 الثاني مشتمل
 على مفهومين
 فلو كانت

فوقه ان ليس
 ب في وقت
 ليس ب في
 وقت لآخر
 كل واحد واحد
 من افراد ج
 اما ب دائما
 او ليس ب دائما
 وهو الترتيب
 بين نقيض
 الجزئين لكل
 واحد واحد
 اي كل واحد
 واحد لا يخلو
 عن نقيضهما
 فيقال في تلك
 المادة كل جسم
 ما حيوان دائما
 وليس محمول
 دائما ويشتمل
 على ثلث مفهومات
 كل واحد واحد
 من افراد الموضوع
 لا يخلو اما ان
 يثبت له المحمول
 دائما ولا يثبت
 له دائما واذ لم
 يثبت له فلا
 يخلو اما ان
 يكون مسلوبا
 عن كل واحد
 او مسلوبا عن
 البعض دائما
 وثابتا للبعض
 دائما فالجزء
 الثاني مشتمل
 على مفهومين
 فلو كانت

منفصل عما نقتضيه من هذا المفهوم الثلث كانت مساوية أيضا

مَقْبُضَةً لِقَوْلِنَا مَا كُلَّ جَبَّ دَائِمًا وَلَا شَيْءَ مِنْ جَبَّ دَائِمًا وَبَعْضُ جَبَّ دَائِمًا

و بعض چالیس رب دایما فی طریقتان فی خدا التقیض فلن قلت کمال الکریم

الكلية عبارة عن مجموع قضيتين فكلما كانت المركبة الجبروتية ورفع المجموع انما هو ورفع

حدا لجزئين اى حد تقضى الجزئين الذى هو المفهوم المردد فكما يكفى في

نقيض الكلية فليكن في نقيض الجزئية والافعال الفرق قلت مفهوم الكلية الكلية

هو عين مفهوم الكليتين المختلفتين بالإيجاب والسلب فإذا أخذت تقيضهما

لا تكاد الموضوعات فيها و هو جميع الافراد ١٢
 يكون احد نقيضها مساويا لنقيضها او امام مفهوم الجزئية للكلية فليس مفهوم

الحزبتين المختلفتين إيجاباً وسلباً في موضوع الأبحاث في الملكية الكمية بعينه.

منه الى منتهى التلخيص

موسیقی السلیج و صنوع | اجنہ پدموجیہ و جیہیل یون و صنوع | اجریہ

السالبة بجزائرها بل مفهوم الجزئيتين اسم من مفهوم المولية الجزئية كما نرى

صدقنا الخبرين المختلفين بالإيجاب والسلب مع اتحاد الموضوع

[illegible]

بعض الانسان كاتب بالامكان الجيد
بالضرورة ان يكتب بالضرورة والى
السلالة فكلنا بعض الانسان
كاتب بالامكان الجيد
من الانسان الكاتب بالضرورة
نقطة على سطر اولي على قوله
ان قلت آه يا بل كلام
الاستفسار

کتابخانه لایبونیان
کتابخانه لایبونیان
کتابخانه لایبونیان

[illegible]

فان المفهوم من قولنا ان يكون العدة زوجا او فردا الحكم على زوجية العدة
 بمعاينة الفردية ومن قولنا ان يكون العدة فردا او زوجا الحكم على فردية
 العدة بمعاينة الزوجية ولا شك ان المفهوم من معاينة هذا الذي لا غير
 المفهوم من معاينة ذلك هذا فيكون المنفصلة عكس مغايرة في المفهوم
 لان لما لم يكن فيه فائدة لم يعتبره فكلما هو ما عتوا بقولهم لا عكس للمنفصلة
 الا ذلك وانما قال جعل الجزء الاول من القضية ثانيا والثاني اولا لتبديل
 الموضوع بالحمول كما ذكر بعضه لم يشمل عكس احتمليات والشرطيات وليس المراد
 ببقاء الصدق ان العكس والاصل يكونان صادقين في الواقع بل المراد ان
 الاصل يكون بحيث لو فرض صادق لزوم صدق العكس وانما اعتبر اللزوم
 في الصدق لان العكس لازم من لوازم القضية ويستحيل صدق اللزوم
 بدون صدق اللزوم ولم يعتبر بقاء الكذب بل يلزم من كذب اللزوم
 كذب اللزوم فان قولنا كل حيوان انسان كاذب مع صدق عكسه وهو
 قولنا بعض الانسان حيوان والمراد ببقاء الكيفان الاصل لو كان موجبا
 كان العكس ايضا موجبا وان كان سالبا فسالبا وانما وقع الاصطلاح عليه
 لانهم تتبعوا القضايا فلم يجدوا في الاكثر بعد التبديل صادقة كزومة كالموافقة

فان المفهوم من قولنا ان يكون العدة زوجا او فردا الحكم على زوجية العدة
 بمعاينة الفردية ومن قولنا ان يكون العدة فردا او زوجا الحكم على فردية
 العدة بمعاينة الزوجية ولا شك ان المفهوم من معاينة هذا الذي لا غير
 المفهوم من معاينة ذلك هذا فيكون المنفصلة عكس مغايرة في المفهوم
 لان لما لم يكن فيه فائدة لم يعتبره فكلما هو ما عتوا بقولهم لا عكس للمنفصلة
 الا ذلك وانما قال جعل الجزء الاول من القضية ثانيا والثاني اولا لتبديل
 الموضوع بالحمول كما ذكر بعضه لم يشمل عكس احتمليات والشرطيات وليس المراد
 ببقاء الصدق ان العكس والاصل يكونان صادقين في الواقع بل المراد ان
 الاصل يكون بحيث لو فرض صادق لزوم صدق العكس وانما اعتبر اللزوم
 في الصدق لان العكس لازم من لوازم القضية ويستحيل صدق اللزوم
 بدون صدق اللزوم ولم يعتبر بقاء الكذب بل يلزم من كذب اللزوم
 كذب اللزوم فان قولنا كل حيوان انسان كاذب مع صدق عكسه وهو
 قولنا بعض الانسان حيوان والمراد ببقاء الكيفان الاصل لو كان موجبا
 كان العكس ايضا موجبا وان كان سالبا فسالبا وانما وقع الاصطلاح عليه
 لانهم تتبعوا القضايا فلم يجدوا في الاكثر بعد التبديل صادقة كزومة كالموافقة

والاخرى على ما في قولنا ان يكون العدة زوجا او فردا الحكم على زوجية العدة
 بمعاينة الفردية ومن قولنا ان يكون العدة فردا او زوجا الحكم على فردية
 العدة بمعاينة الزوجية ولا شك ان المفهوم من معاينة هذا الذي لا غير
 المفهوم من معاينة ذلك هذا فيكون المنفصلة عكس مغايرة في المفهوم
 لان لما لم يكن فيه فائدة لم يعتبره فكلما هو ما عتوا بقولهم لا عكس للمنفصلة
 الا ذلك وانما قال جعل الجزء الاول من القضية ثانيا والثاني اولا لتبديل
 الموضوع بالحمول كما ذكر بعضه لم يشمل عكس احتمليات والشرطيات وليس المراد
 ببقاء الصدق ان العكس والاصل يكونان صادقين في الواقع بل المراد ان
 الاصل يكون بحيث لو فرض صادق لزوم صدق العكس وانما اعتبر اللزوم
 في الصدق لان العكس لازم من لوازم القضية ويستحيل صدق اللزوم
 بدون صدق اللزوم ولم يعتبر بقاء الكذب بل يلزم من كذب اللزوم
 كذب اللزوم فان قولنا كل حيوان انسان كاذب مع صدق عكسه وهو
 قولنا بعض الانسان حيوان والمراد ببقاء الكيفان الاصل لو كان موجبا
 كان العكس ايضا موجبا وان كان سالبا فسالبا وانما وقع الاصطلاح عليه
 لانهم تتبعوا القضايا فلم يجدوا في الاكثر بعد التبديل صادقة كزومة كالموافقة

فان المفهوم من قولنا ان يكون العدة زوجا او فردا الحكم على زوجية العدة
 بمعاينة الفردية ومن قولنا ان يكون العدة فردا او زوجا الحكم على فردية
 العدة بمعاينة الزوجية ولا شك ان المفهوم من معاينة هذا الذي لا غير
 المفهوم من معاينة ذلك هذا فيكون المنفصلة عكس مغايرة في المفهوم
 لان لما لم يكن فيه فائدة لم يعتبره فكلما هو ما عتوا بقولهم لا عكس للمنفصلة
 الا ذلك وانما قال جعل الجزء الاول من القضية ثانيا والثاني اولا لتبديل
 الموضوع بالحمول كما ذكر بعضه لم يشمل عكس احتمليات والشرطيات وليس المراد
 ببقاء الصدق ان العكس والاصل يكونان صادقين في الواقع بل المراد ان
 الاصل يكون بحيث لو فرض صادق لزوم صدق العكس وانما اعتبر اللزوم
 في الصدق لان العكس لازم من لوازم القضية ويستحيل صدق اللزوم
 بدون صدق اللزوم ولم يعتبر بقاء الكذب بل يلزم من كذب اللزوم
 كذب اللزوم فان قولنا كل حيوان انسان كاذب مع صدق عكسه وهو
 قولنا بعض الانسان حيوان والمراد ببقاء الكيفان الاصل لو كان موجبا
 كان العكس ايضا موجبا وان كان سالبا فسالبا وانما وقع الاصطلاح عليه
 لانهم تتبعوا القضايا فلم يجدوا في الاكثر بعد التبديل صادقة كزومة كالموافقة

لازم الاخص ولازم اللازم لازم وان كان معنى انعكاس القضية انه
يلزمها العكس لزوماً كلياً فلا يتبين ذلك بصدق العكس معها في مادة
واحدة بل يحتاج الى برهان ينطبق على جميع المواد ومعنى عدم انعكاسها
انه ليس يلزمها العكس لزوماً كلياً فيتضح ذلك بالتخلف في مادة واحدة
فان لو لم يلزمها لزوماً كلياً لم يتخلف في شيء من المواد فلهذا اكتفى في بيان
عدم الانعكاس بمادة واحدة دون الانعكاس **قال** اما الضرورية
والدائمة المطلقتان فتعكسان دائماً كليةً لان اصادق بالضرورة
او دائماً كاشي من ج ب فيصدق دائماً كاشي من ب ج ولا ينعكس ب ج
بالاطلاق العام وهو مع الاصل ينتج بعض ب ليس ب بالضرورة في
الضرورية ودائماً في الدائمة وهو محال **اقول** من السوالب الكلية
الضرورية المطلقة والدائمة المطلقة وهما تنعكسان سالباً دائماً كليةً
اذا صدق بالضرورة او دائماً كاشي من ج ب وجب ان يصدق دائماً
كاشي من ب ج ولا اصادق نقيض وهو بعض ب ج بالاطلاق العام
وينضم الى الاصل هكذا بعض ب ج بالاطلاق العام كاشي من ج ب بالضرورة
او دائماً ينتج بعض ب ليس ب بالضرورة في الضرورية وبالدوام في الدائمة

فان كان معنى انعكاس القضية انه يلزمها العكس لزوماً كلياً فلا يتبين ذلك بصدق العكس معها في مادة واحدة بل يحتاج الى برهان ينطبق على جميع المواد ومعنى عدم انعكاسها انه ليس يلزمها العكس لزوماً كلياً فيتضح ذلك بالتخلف في مادة واحدة فان لو لم يلزمها لزوماً كلياً لم يتخلف في شيء من المواد فلهذا اكتفى في بيان عدم الانعكاس بمادة واحدة دون الانعكاس

البيان
ان كان معنى انعكاس القضية انه يلزمها العكس لزوماً كلياً فلا يتبين ذلك بصدق العكس معها في مادة واحدة بل يحتاج الى برهان ينطبق على جميع المواد ومعنى عدم انعكاسها انه ليس يلزمها العكس لزوماً كلياً فيتضح ذلك بالتخلف في مادة واحدة فان لو لم يلزمها لزوماً كلياً لم يتخلف في شيء من المواد فلهذا اكتفى في بيان عدم الانعكاس بمادة واحدة دون الانعكاس

بيان
عكس المسالمتان
البيان
ان كان معنى انعكاس القضية انه يلزمها العكس لزوماً كلياً فلا يتبين ذلك بصدق العكس معها في مادة واحدة بل يحتاج الى برهان ينطبق على جميع المواد ومعنى عدم انعكاسها انه ليس يلزمها العكس لزوماً كلياً فيتضح ذلك بالتخلف في مادة واحدة فان لو لم يلزمها لزوماً كلياً لم يتخلف في شيء من المواد فلهذا اكتفى في بيان عدم الانعكاس بمادة واحدة دون الانعكاس

البيان
ان كان معنى انعكاس القضية انه يلزمها العكس لزوماً كلياً فلا يتبين ذلك بصدق العكس معها في مادة واحدة بل يحتاج الى برهان ينطبق على جميع المواد ومعنى عدم انعكاسها انه ليس يلزمها العكس لزوماً كلياً فيتضح ذلك بالتخلف في مادة واحدة فان لو لم يلزمها لزوماً كلياً لم يتخلف في شيء من المواد فلهذا اكتفى في بيان عدم الانعكاس بمادة واحدة دون الانعكاس

وهو محال وهو محال ليس بل لازم من تركيب المقدمتين لصحة كل من
 يكون هو الصدق النقيض مستلزما لكان المحال وامكان المحال محال مرع
 لا اصل كانه مفروض الصدق فتعين ان يكون لازما من نقيض العكس
 فيكون محالا فيكون العكس حقا لا يقال لا نسلم كذب قولنا بعض ب
 ليس ببحر لان يكون الموضوع معدوما فيصدق سلبه عن نفسه
 لا نقول صدق السالبة لما لعدم موضوعها او لوجوده مع عدم
 المحمول عندلكن الاول ههنا منتف لو جود بعض ب حيث فرض
 صدق نقيض العكس فلو صدق ذلك السلب يمكن الالعدم
 المحمول وهو محال ومن الناس من ذهب الى انعكاس السالبة الضرورية
 كنفسها وهو فاسد يجوز ان كان صفتا نوعين تثبت لهما فقط
 بالفعل دون الاخر فيكون التبع لآخر مسلوبا عما له تلك الصفة بالفعل
 بالضرورة ومع إمكان ثبوت الصفة فلا يصدق سلبه عنه بالضرورة
 كما ان مركوب يد يكون ممكنا للفرس والحمار ثابتا للفرس بالفعل دون
 الحمار فيصدق لاشي من مركوب زيد بحمار بالضرورة ولا يصدق لاشي
 من الحمار مركوب زيد بالضرورة لصدق نقيضه وهو بعض الحمار
 مركوب زيد بالامكان قال ولما المشروط والعرفية العامتان

وهو محال وهو محال ليس بل لازم من تركيب المقدمتين لصحة كل من
 يكون هو الصدق النقيض مستلزما لكان المحال وامكان المحال محال مرع
 لا اصل كانه مفروض الصدق فتعين ان يكون لازما من نقيض العكس
 فيكون محالا فيكون العكس حقا لا يقال لا نسلم كذب قولنا بعض ب
 ليس ببحر لان يكون الموضوع معدوما فيصدق سلبه عن نفسه
 لا نقول صدق السالبة لما لعدم موضوعها او لوجوده مع عدم
 المحمول عندلكن الاول ههنا منتف لو جود بعض ب حيث فرض
 صدق نقيض العكس فلو صدق ذلك السلب يمكن الالعدم
 المحمول وهو محال ومن الناس من ذهب الى انعكاس السالبة الضرورية
 كنفسها وهو فاسد يجوز ان كان صفتا نوعين تثبت لهما فقط
 بالفعل دون الاخر فيكون التبع لآخر مسلوبا عما له تلك الصفة بالفعل
 بالضرورة ومع إمكان ثبوت الصفة فلا يصدق سلبه عنه بالضرورة
 كما ان مركوب يد يكون ممكنا للفرس والحمار ثابتا للفرس بالفعل دون
 الحمار فيصدق لاشي من مركوب زيد بحمار بالضرورة ولا يصدق لاشي
 من الحمار مركوب زيد بالضرورة لصدق نقيضه وهو بعض الحمار
 مركوب زيد بالامكان قال ولما المشروط والعرفية العامتان

وهو محال وهو محال ليس بل لازم من تركيب المقدمتين لصحة كل من
 يكون هو الصدق النقيض مستلزما لكان المحال وامكان المحال محال مرع
 لا اصل كانه مفروض الصدق فتعين ان يكون لازما من نقيض العكس
 فيكون محالا فيكون العكس حقا لا يقال لا نسلم كذب قولنا بعض ب
 ليس ببحر لان يكون الموضوع معدوما فيصدق سلبه عن نفسه
 لا نقول صدق السالبة لما لعدم موضوعها او لوجوده مع عدم
 المحمول عندلكن الاول ههنا منتف لو جود بعض ب حيث فرض
 صدق نقيض العكس فلو صدق ذلك السلب يمكن الالعدم
 المحمول وهو محال ومن الناس من ذهب الى انعكاس السالبة الضرورية
 كنفسها وهو فاسد يجوز ان كان صفتا نوعين تثبت لهما فقط
 بالفعل دون الاخر فيكون التبع لآخر مسلوبا عما له تلك الصفة بالفعل
 بالضرورة ومع إمكان ثبوت الصفة فلا يصدق سلبه عنه بالضرورة
 كما ان مركوب يد يكون ممكنا للفرس والحمار ثابتا للفرس بالفعل دون
 الحمار فيصدق لاشي من مركوب زيد بحمار بالضرورة ولا يصدق لاشي
 من الحمار مركوب زيد بالضرورة لصدق نقيضه وهو بعض الحمار
 مركوب زيد بالامكان قال ولما المشروط والعرفية العامتان

۲۲۷

فتعكسان عرفية عامة كلية لانه اذا صدق بالضرورة او دائما لاشي
من ج ب مادام ج دائما لاشي من ب ج مادام ب ولا فبعض ب
ج حين هو ب وهو مع الاصل ينتج بعض ب ليس ب حين هو ب هو محال
واما المشروطة والعرفية الخاصتان فتعكسان عرفية عامة دائمة
في البعض اما العرفية العامة فلكونها لازمة للعائتين واما اللازم
في البعض فلان لو كذب بعض ب ج بالاطلاق العام لصدق
لاشي من ب ج دائما فتعكس الى لاشي من ج ب دائما وقد كان
كل ج ب بالفعل هذا خلف **اقول** السالبة الكلية المشروطة
والعرفية العامتان تعكسان عرفية عامة كلية لانه متى صدق
بالضرورة او دائما لاشي من ج ب مادام ج صادق دائما لاشي من
ب ج مادام ب ولا فبعض ب ج حين هو ب لان نقضه ونضه
مع الاصل بان نقول بعض ب ج حين هو ب وبالضرورة او دائما
لاشي من ج ب مادام ج فينتج بعض ب ليس ب حين هو ب وانه
محال وهو ناش من نقض العكس فالعكس حق ومنهم من زعم
ان المشروطة العامة تتعكس كفسر او هو باطل لان المشروطة العامة

۲۲۹

[illegible]

قوله
واضح الارض والسموات
من الارض والسموات
من الارض والسموات

لانها اما السوال بل اربع التي هي الدائماتان والعامتان واما السوال السبع
المدكورة وخص كل اربع الضرورية وخص السبع الوقتية وشي منها لا ينكس
اما الضرورية فاصدق قولنا بعض الحيوان ليس بانسان بالضرورة ومعك
بعض الانسان ليس بحيوان بامكان العام اذ كل انسان حيوان بالضرورة
واما الوقتية فاصدق بعض القبر ليس بمنخسف وقت الترسع كذا ما وكذب
بعض المنخسف ليس بقبر بامكان العام لان كل منخسف قبر بالضرورة
واذا انعكس لاخص لم ينعكس لا عموم لان انعكاس لا عموم مستلزم
لانعكاس لاخص يقال قد تبين ان السوال السبع الكلية لا تنعكس
ويلزم من ذلك عدم انعكاس جزئياتها لان الكلية اخص من الجزئية
وعدم انعكاس لاخص يلزم لعدم انعكاس لا عموم فكان في ذلك كفاية
فلا حاجة الى هذا التطويل لانا نقول هذا طريق اخر لبيان عدم انعكاس
الجزئيات وتعيين الطريق ليس من باب المناظرة قال واما الموجبة
كلية كانتا جزئية فلا تنعكس كلية تصلا كاحتمال كون الحمل اعم
من الموضوع عقولنا كل انسان حيوان واما في الجهة فالضرورية والدائمة
والعامتان تنعكس حينئذ مطلقة لانهما صادقت كل شئ باحد الجهتين

قوله
واضح الارض والسموات
من الارض والسموات
من الارض والسموات

قوله
واضح الارض والسموات
من الارض والسموات
من الارض والسموات

قوله
واضح الارض والسموات
من الارض والسموات
من الارض والسموات

قوله
واضح الارض والسموات
من الارض والسموات
من الارض والسموات

فيها اعراض عن الموضوع وامتناع حمل الخاص على كل افراد العام كقولنا كل
 انسان حيوان وعكس كلياً كاذب واما في الجهرية فالضرورة ودية والدائمة
 والعامتان تتعكس جينية مطلقة بالخلاف فانه اذا صدق كل ج ب
 لبعض ب باحدى الجهرات كالربع اى بالضرورة او دائماً او مادام ج ب
 ان يصدق بعض ب ج حين هوب ولا لصدق نقيضة هولا شى من
 ب ج مادام ب وهو مع الاصل ينتج كاشى من ج ج بالضرورة او دائماً
 ان كان الاصل ضرورياً او دائماً او مادام ج ان كان احدى العامتين
 وهو محال وليس لاحد ان يمنع استحالة بناء على جوز سلب شى عن نفسه
 عند عدمه لان الاصل موجب فيكون ج موجواً واما الخاصات فتعكس
 جينية مطلقة لادائمة فانه اذا صدق بالضرورة او دائماً كل ج
 ب او بعضه ب مادام ج لادائماً صدق بعض ب ج حين هوب كاذب
 اما الجينية المطلقة وهى بعض ب ج حين هوب فلكونها لا لادائمة
 واما اللازم وهو بعض ب ليس ج بالاطلاق العام فلانه لو كذب

من الاصل في فتح شجرة ثنائي النتيجة الاولى مثلا كما صدق بالضرورة او دلائل كمال كاتبت شجرة كمال صليح ادا هم كاتبا لاداء كمال

المطالع لا يصدق الحديق
فلا تروا لم يصدق الحديق
فلا تروا لم يصدق الحديق
فلا تروا لم يصدق الحديق

العام والافلاشي من تبج دائما وهو مع الاصل ينتج كاشي من تبج ج
دائما وهو محل قال وان شئت عكست نقيض العكس في الموجبات
ليصدق نقيض الاصل والاخص منه اقول للقوم في بيان عكوس
القضايا ثلث طرق الخلف وهو ضم نقيض العكس مع الاصل لينتج محالا
والافتراض وهو فرض ان الموضوع شيئا فعينا وحل وصفه للموضوع
والمحمول عليه ليحصل مفهوم العكس وهو لا يجري الا في الموجبات
والسوالب المركبة لوجود الموضوع فيها بخلاف الخلف فانه يعم الجميع
والثالث طريق العكس وهو ان يعكس نقيض العكس ليحصل ما ينافي
الاصل فلما تبين فيما سبق على الطريقين الاولين حاول التنبيه على هذه
الطريق ايضا فلا ان تعكس نقيض العكس في الموجبات ليصدق
نقيض الاصل او الاخص منه فان الاصل اذا كان كلياً ونقيض عكس
سلباً كلياً انعكس النقيض كنفسه كالكلياً وهو اخص من نقيض
الاصل وان كان جزئياً فان كان مطلقاً عامة انعكس نقيض عكسها
الى ما يناقضها لان نقيض عكسها سلبية كلية دائمة وهي تنعكس كنفسها
الى نقيضها وان كان احدي القضايا الباقية انعكس نقيض عكسها

في قولنا ان العكس لا يصدق في الاصل والافلاشي من تبج دائما وهو مع الاصل ينتج كاشي من تبج ج
دائما وهو محل قال وان شئت عكست نقيض العكس في الموجبات
ليصدق نقيض الاصل والاخص منه اقول للقوم في بيان عكوس
القضايا ثلث طرق الخلف وهو ضم نقيض العكس مع الاصل لينتج محالا
والافتراض وهو فرض ان الموضوع شيئا فعينا وحل وصفه للموضوع
والمحمول عليه ليحصل مفهوم العكس وهو لا يجري الا في الموجبات
والسوالب المركبة لوجود الموضوع فيها بخلاف الخلف فانه يعم الجميع
والثالث طريق العكس وهو ان يعكس نقيض العكس ليحصل ما ينافي
الاصل فلما تبين فيما سبق على الطريقين الاولين حاول التنبيه على هذه
الطريق ايضا فلا ان تعكس نقيض العكس في الموجبات ليصدق
نقيض الاصل او الاخص منه فان الاصل اذا كان كلياً ونقيض عكس
سلباً كلياً انعكس النقيض كنفسه كالكلياً وهو اخص من نقيض
الاصل وان كان جزئياً فان كان مطلقاً عامة انعكس نقيض عكسها
الى ما يناقضها لان نقيض عكسها سلبية كلية دائمة وهي تنعكس كنفسها
الى نقيضها وان كان احدي القضايا الباقية انعكس نقيض عكسها

الموجبات تنقيض العكس
ان العكس لا يصدق في الاصل والافلاشي من تبج دائما وهو مع الاصل ينتج كاشي من تبج ج
دائما وهو محل قال وان شئت عكست نقيض العكس في الموجبات
ليصدق نقيض الاصل والاخص منه اقول للقوم في بيان عكوس
القضايا ثلث طرق الخلف وهو ضم نقيض العكس مع الاصل لينتج محالا
والافتراض وهو فرض ان الموضوع شيئا فعينا وحل وصفه للموضوع
والمحمول عليه ليحصل مفهوم العكس وهو لا يجري الا في الموجبات
والسوالب المركبة لوجود الموضوع فيها بخلاف الخلف فانه يعم الجميع
والثالث طريق العكس وهو ان يعكس نقيض العكس ليحصل ما ينافي
الاصل فلما تبين فيما سبق على الطريقين الاولين حاول التنبيه على هذه
الطريق ايضا فلا ان تعكس نقيض العكس في الموجبات ليصدق
نقيض الاصل او الاخص منه فان الاصل اذا كان كلياً ونقيض عكس
سلباً كلياً انعكس النقيض كنفسه كالكلياً وهو اخص من نقيض
الاصل وان كان جزئياً فان كان مطلقاً عامة انعكس نقيض عكسها
الى ما يناقضها لان نقيض عكسها سلبية كلية دائمة وهي تنعكس كنفسها
الى نقيضها وان كان احدي القضايا الباقية انعكس نقيض عكسها

ان العكس لا يصدق في الاصل والافلاشي من تبج دائما وهو مع الاصل ينتج كاشي من تبج ج
دائما وهو محل قال وان شئت عكست نقيض العكس في الموجبات
ليصدق نقيض الاصل والاخص منه اقول للقوم في بيان عكوس
القضايا ثلث طرق الخلف وهو ضم نقيض العكس مع الاصل لينتج محالا
والافتراض وهو فرض ان الموضوع شيئا فعينا وحل وصفه للموضوع
والمحمول عليه ليحصل مفهوم العكس وهو لا يجري الا في الموجبات
والسوالب المركبة لوجود الموضوع فيها بخلاف الخلف فانه يعم الجميع
والثالث طريق العكس وهو ان يعكس نقيض العكس ليحصل ما ينافي
الاصل فلما تبين فيما سبق على الطريقين الاولين حاول التنبيه على هذه
الطريق ايضا فلا ان تعكس نقيض العكس في الموجبات ليصدق
نقيض الاصل او الاخص منه فان الاصل اذا كان كلياً ونقيض عكس
سلباً كلياً انعكس النقيض كنفسه كالكلياً وهو اخص من نقيض
الاصل وان كان جزئياً فان كان مطلقاً عامة انعكس نقيض عكسها
الى ما يناقضها لان نقيض عكسها سلبية كلية دائمة وهي تنعكس كنفسها
الى نقيضها وان كان احدي القضايا الباقية انعكس نقيض عكسها

FBI

بندليل يدل على الانعكاس ولا على عدمه توقف فيه واعلم ان اذا اعتبر
الموضوع بالفعل كما هو مذهب الشيخ ظهر عدم انعكاس الممكنة لان
مفهوم الاصل ان ما هو ج بالفعل ب بالامكان ومفهوم العكس ان
ما هو ب بالفعل ج بالامكان ويجوز ان يكون ب بالامكان وان لا يخرج
من القوة الى الفعل اصلا فلا يصدق العكس مما يصدق المثال بلذا كونه
في المسألة الضرورية انه يصدق كل حمار مركوب يد بالامكان ويكذب
بعض ما هو مركوب يد بالفعل حمار بالامكان لان كل ما هو مركوب زيد
بالفعل فرس بالضرورة ولا شئ من الفرس بحمار بالضرورة فلا شئ
ما هو مركوب زيد بحمار بالضرورة واما اذا اعتبرناه بالامكان كما هو
مذهب الفارابي ينعكس الممكنة كنفسها لان مفهومها ان ما هو ج بالامكان
فهو ب بالامكان فما هو ب بالامكان ج بالامكان لا محالة ويتضح
لك من هذا المباحث ان انعكاس السالبة الضرورية كنفسها مستلزم
لانعكاس الموجبة الممكنة كنفسها او بالعكس وكل ذلك بطريق العكس
قال واما الشرطية فالمتصلة للموجبة تنعكس موجبة جزئية ^{التي}
الكلية سالبة كلية اذ لو صدق نقيض العكس لتنظم مع الاصل قياسا

[illegible]

141

بيان
عكس النقيض
*

[illegible]

فلو لم يكن هذا العلم لا يصح أن يكون الإنسان حيواناً
 بل هو بعض ما ليس حيواناً فهو الإنسان
 فلو لم يكن هذا العلم لا يصح أن يكون الإنسان
 بل هو بعض ما ليس حيواناً فهو الإنسان

لادائم لا تفرض ذات الموضوع وهو ج د قد ليس ببالفعل محم كادوم
الاصل د ليس ج مادام ليس ب والا لكان ج في بعض اوقات كونه ليس
ب فهو ليس ب في بعض اوقات كونه ج وقد كان ب في جميع اوقات كونه
ج هذا خلف وج بالفعل وهو ظاهر اذا صدق على د ان ليس ب
وان ليس ج مادام ليس ب فبعض ما ليس ب ليس ج مادام ليس ب
وهو الجزء الاول من العكس واذا صدق علينا ج بالفعل فبعض ما
ليس ب ج بالفعل وهو مفهوم اللادوام فيصدق العكس بجزئية هو
المظهر واما المرجيات الجزئية الباقية فلا تنعكس لان الوقتية تخطئ
والضرورية تلخص الاربع التي هي الدائمتان والعامتان وهما لا تنعكسان
اما الضرورية فلصدق قولنا بالضرورية بعض الحيوان هو ليس بانسان
بدون عكس وهو بعض الانسان ليس بحيوان بالامكان العام لصدق
قولنا كل انسان حيوان بالضرورية واما الوقتية فلان يصدق بعض القمر
هو ليس منخسف وقت التربع لادائم مع كذب بعض المنخسف ليس
بقمر بالامكان العام لان كل منخسف قمر بالضرورية ووقت تنعكس ان يعكس
شي من المرجيات الجزئية لما عرفت مرارا قال واما السوالب كلية

لادائم لا تفرض ذات الموضوع وهو ج د قد ليس ببالفعل محم كادوم
الاصل د ليس ج مادام ليس ب والا لكان ج في بعض اوقات كونه ليس
ب فهو ليس ب في بعض اوقات كونه ج وقد كان ب في جميع اوقات كونه
ج هذا خلف وج بالفعل وهو ظاهر اذا صدق على د ان ليس ب
وان ليس ج مادام ليس ب فبعض ما ليس ب ليس ج مادام ليس ب
وهو الجزء الاول من العكس واذا صدق علينا ج بالفعل فبعض ما
ليس ب ج بالفعل وهو مفهوم اللادوام فيصدق العكس بجزئية هو
المظهر واما المرجيات الجزئية الباقية فلا تنعكس لان الوقتية تخطئ
والضرورية تلخص الاربع التي هي الدائمتان والعامتان وهما لا تنعكسان
اما الضرورية فلصدق قولنا بالضرورية بعض الحيوان هو ليس بانسان
بدون عكس وهو بعض الانسان ليس بحيوان بالامكان العام لصدق
قولنا كل انسان حيوان بالضرورية واما الوقتية فلان يصدق بعض القمر
هو ليس منخسف وقت التربع لادائم مع كذب بعض المنخسف ليس
بقمر بالامكان العام لان كل منخسف قمر بالضرورية ووقت تنعكس ان يعكس
شي من المرجيات الجزئية لما عرفت مرارا قال واما السوالب كلية

لادائم لا تفرض ذات الموضوع وهو ج د قد ليس ببالفعل محم كادوم
الاصل د ليس ج مادام ليس ب والا لكان ج في بعض اوقات كونه ليس
ب فهو ليس ب في بعض اوقات كونه ج وقد كان ب في جميع اوقات كونه
ج هذا خلف وج بالفعل وهو ظاهر اذا صدق على د ان ليس ب
وان ليس ج مادام ليس ب فبعض ما ليس ب ليس ج مادام ليس ب
وهو الجزء الاول من العكس واذا صدق علينا ج بالفعل فبعض ما
ليس ب ج بالفعل وهو مفهوم اللادوام فيصدق العكس بجزئية هو
المظهر واما المرجيات الجزئية الباقية فلا تنعكس لان الوقتية تخطئ
والضرورية تلخص الاربع التي هي الدائمتان والعامتان وهما لا تنعكسان
اما الضرورية فلصدق قولنا بالضرورية بعض الحيوان هو ليس بانسان
بدون عكس وهو بعض الانسان ليس بحيوان بالامكان العام لصدق
قولنا كل انسان حيوان بالضرورية واما الوقتية فلان يصدق بعض القمر
هو ليس منخسف وقت التربع لادائم مع كذب بعض المنخسف ليس
بقمر بالامكان العام لان كل منخسف قمر بالضرورية ووقت تنعكس ان يعكس
شي من المرجيات الجزئية لما عرفت مرارا قال واما السوالب كلية

[illegible]

149

فلنفرض قد ليس بـ وهو مفهوم الجزء الأول وخرج في بعض وقت
كونه ليس بـ لان كان ليس بـ في جميع اوقات كون بـ واذ اصدق على
اذن ليس بـ وان بـ في بعض اوقات كون ليس بـ فبعض ما ليس بـ بـ
حين هو ليس بـ وهو المدعى هذا ما في الكتاب والصواب انهم استغسوا
حينية كالدائمة اما الحينية فلما ذكرنا ما اللادوام فلان يصدق على
ان ليس بـ بالفعل والا لكان بـ دائما فيكون ليس بـ دائما لا مـ سلب
الباعدا مـ بحيز قد كان كالدائمة هذا خلف واذ اصدق على ان ليس بـ
وان ليس بـ بالفعل اصدق بعض ما ليس بـ ليس بـ بالفعل وهو
مفهوم اللادوام والوقتيتان والوجوديتان فتعكسان مطلقة
عامتان لان اصدق لاشي من بـ لو ليس بعض بـ كالدائمة اي
هذه الجملات وجب ان يصدق بعض ما ليس بـ بـ بالاطلاق العام
لانا نقض للوضع قد ليس بـ وهو مفهوم الجزء الاول وخرج بالفعل
بحكم اللادوام فبعض ما ليس بـ بـ بالاطلاق وهو المطلوب وانما
لم يتعل قيد اللادوام والاضطرار الى العكس يجوز ان يكون بـ بـ
لذا فلا يصدق قد ليس بـ بـ لان كان كقولنا ليس بعض لانسان بالحق

بيان
عدم انعكاس السؤال
على النتيجة

[illegible]

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١

اذا قلنا ليس الـ ^{التي} اذا كان آت ^{فقد يكون} اذا لم يكن ^ج د فآب ^{ولا فليس} الـ ^{التي}
 اذا لم يكن ^ج د فآب ^{فقد} لا يكون اذا كان آت ^{لم يكن} ج ^د ويلزم قد
 يكون اذا كان آت ^{فج} د وهو يناقض اصل ^{ولا} الـ ^{هذه} الدلائل
 عند المصول ^{يظهر} دليل آخر ^{توقف} في ^{الاعتكاس} من ^{عدم} اما ^{الدليل}
 الاول فلانا لا نسلم ان قولنا لا شيء من ج ليس بـ دائما يستلزم كل
 ج ب دائما لان السالبة المعدولة لا تستلزم الموجبة المحصلة واما
 الثاني فلانا لا نسلم ان قولنا لا شيء من ج ليس بـ بالضرورة تنعكس
 الى قولنا لا شيء من ج ليس بـ بالضرورة ^{فما} عرفت من ان السالبة ^{الضرورية}
 لا تنعكس كنفسها ولئن سلمناه لكن لا نسلم استلزام لا شيء من ج
 ليس بـ بالضرورة لكل ج ب بالضرورة ^{فما} وسند المنع ما مر ^{انفا} وهو
 ان السالبة المعدولة لا تستلزم الموجبة المحصلة واما الثالث
 فلانا لا نسلم استحالة قولنا قد يكون اذا لم يكن ج د فج ^د ^{لثبو}
 الملازمة ^{البحر} تبين كل امرين ولو كانا قاضيين ^{ببرهان} من ^{الشكل}
 الثالث ^{وهو} ان كل ^{تحقق} ^{التقيض} ^{تحقق} ^{واحد} ^{هما} ^{وكل} ^{تحقق} ^{التقيض} ^{تحقق} ^{الآخر}
 فقد يكون ^{اذا} ^{تحقق} ^{واحد} ^{التقيض} ^{تحقق} ^{الآخر} ^{ولا} ^{نسلم} ^{ايضا} ^{ان} ^{استلزم}

ان الـ ^{التي} اذا كان آت ^{فقد يكون} اذا لم يكن ^ج د فآب ^{ولا فليس} الـ ^{التي}
 اذا لم يكن ^ج د فآب ^{فقد} لا يكون اذا كان آت ^{لم يكن} ج ^د ويلزم قد
 يكون اذا كان آت ^{فج} د وهو يناقض اصل ^{ولا} الـ ^{هذه} الدلائل

الا اننا قد قلنا ان الـ ^{التي} اذا كان آت ^{فقد يكون} اذا لم يكن ^ج د فآب ^{ولا فليس} الـ ^{التي}
 اذا لم يكن ^ج د فآب ^{فقد} لا يكون اذا كان آت ^{لم يكن} ج ^د ويلزم قد
 يكون اذا كان آت ^{فج} د وهو يناقض اصل ^{ولا} الـ ^{هذه} الدلائل
 عند المصول ^{يظهر} دليل آخر ^{توقف} في ^{الاعتكاس} من ^{عدم} اما ^{الدليل}
 الاول فلانا لا نسلم ان قولنا لا شيء من ج ليس بـ دائما يستلزم كل
 ج ب دائما لان السالبة المعدولة لا تستلزم الموجبة المحصلة واما
 الثاني فلانا لا نسلم ان قولنا لا شيء من ج ليس بـ بالضرورة تنعكس
 الى قولنا لا شيء من ج ليس بـ بالضرورة ^{فما} عرفت من ان السالبة ^{الضرورية}
 لا تنعكس كنفسها ولئن سلمناه لكن لا نسلم استلزام لا شيء من ج
 ليس بـ بالضرورة لكل ج ب بالضرورة ^{فما} وسند المنع ما مر ^{انفا} وهو
 ان السالبة المعدولة لا تستلزم الموجبة المحصلة واما الثالث
 فلانا لا نسلم استحالة قولنا قد يكون اذا لم يكن ج د فج ^د ^{لثبو}
 الملازمة ^{البحر} تبين كل امرين ولو كانا قاضيين ^{ببرهان} من ^{الشكل}
 الثالث ^{وهو} ان كل ^{تحقق} ^{التقيض} ^{تحقق} ^{واحد} ^{هما} ^{وكل} ^{تحقق} ^{التقيض} ^{تحقق} ^{الآخر}
 فقد يكون ^{اذا} ^{تحقق} ^{واحد} ^{التقيض} ^{تحقق} ^{الآخر} ^{ولا} ^{نسلم} ^{ايضا} ^{ان} ^{استلزم}

بيان
 انعكاس الشرطية
 السالبة

قولنا ما بعد ^{البحر} تبين كل امرين ولو كانا قاضيين ^{ببرهان} من ^{الشكل}
 الثالث ^{وهو} ان كل ^{تحقق} ^{التقيض} ^{تحقق} ^{واحد} ^{هما} ^{وكل} ^{تحقق} ^{التقيض} ^{تحقق} ^{الآخر}
 فقد يكون ^{اذا} ^{تحقق} ^{واحد} ^{التقيض} ^{تحقق} ^{الآخر} ^{ولا} ^{نسلم} ^{ايضا} ^{ان} ^{استلزم}

لا يغفر قبيحا والتفصيل مع الدلائل في شرح المصالح ان شئت فادع به الى موافق على سلمه عز وجل

۱۰- اگر شکر کند بنا بر این درانی البحر و لا یغیر فضا و نفع الخور و شکر من المستعمله البحر و الکلید و ای قولها هر کس که میزد بر زمین

[illegible][illegible]

آتت النقيضين محال يجوز أن يكون آت محالاً والمحال جازان يستلزم المحال
 وأما الرابع فلا فلا نسلم أن قولنا قد لا يكون إذا كان آت أم يمكن ج د يستلزم
 قد يكون إذا كان آت فج د يجوز أن لا يكون الشيء مستلزماً لأحد
 النقيضين فإن اكل يدا لا يستلزم كل عمرو ولا نقيضه **قال** البحث
 الرابع في تلازم الشرطيات أما المتصلة الموجبة الكلية فتستلزم
 منفصلة مانعة الجمع من عين المقدم ونقيض المتالي ومانعة الخلو
 من نقيض المقدم وعين المتالي متعاكسين عليها وإلا لبطل اللزوم
 والاتصال المنفصلة الحقيقية تستلزم أربع متصلات مقدمتين
 عين أحداً الجزئين وتاليهما نقيض الآخر ومقدم الأخيرين نقيض
 أحداً الجزئين وتاليهما عين الآخر وكل واحدة من غير الحقيقي
 مستلزومة للآخرى مركبة من نقيض الجزئين **اقول** المراد
 بالمتصلة في هذا الباب أعني باب تلازم الشرطيات اللزومية
 وبها منفصلة العنادية فمتى صدق اللزوم الكلي بين امرين يصدق
 منع الجمع بين عين الملزوم ونقيض اللازم ومنع الخلو بين نقيض
 الملزوم وعين اللازم وهذا ان انفصالاً متعاكساً على اللزوم

ان لا يكون الخلو بين نفسين
اللازم ضرورة اما ان لا يكون
طالما هو ما ان يكون التماسا
على الضرورية الموجبة الكلية يعني منع
الجميع يستلزم التصلية الضرورية الكلية
التي قد يمنع احد الطرفين من
يكونا غير الشئ اما في جميع الاحوال
الكلية و هي قولنا ان كان موجب
يوجب افعين مجرورنا ان كان موجب
والا فانه يكون مستلزم التصلية الموجبة
الكلية التي قد يمنع الخلو بين اثنين
منها

أي متى تحقق منع الجمع بين امرين يكون عين كل واحد منهما مستلزما
 لنقيض الآخر متى تحقق منع الخلو بين امرين يكون نقيض كل واحد
 منهما مستلزما لعين الآخر إما أن اللزوم بين الأمرين يستلزم انفصال
 فلان لو كان ذلك لبطل اللزوم بينهما فان على تقدير اللزوم بين امرين لو لم
 منع الجمع بين عين الملزوم ونقيض اللازم لجاز ثبوت الملزوم مع نقيض
 اللازم فيجوز وقوع الملزوم بدون اللازم فيبطل الملازمة بينهما وهكذا
 لو لم يصدق منع الخلو بين نقيض الملزوم وعين اللازم لجاز ارتفاع نقيض
 الملزوم وعين اللازم فيجوز ثبوت الملزوم بدون اللازم فيبطل اللزوم بينهما
 هذا خلف وإما أن الانفصالين متعاكسان على اللزوم فلان لو كان لبطل
 الانفصال فانه إذا تحقق منع الجمع بين امرين فلو لم يجب ثبوت
 نقيض الآخر على تقدير عين كل واحد منهما لجاز ثبوت عين الآخر كذلك
 لتقدير فيجوز اجتماع العينين فلا يكون بينهما منع الجمع وكذلك إذا تحقق
 منع الخلو بين امرين فلو لم يجب ثبوت عين الآخر على تقدير نقيض كل واحد
 منهما لجاز ثبوت نقيض الآخر على ذلك التقدير فيجوز ارتفاع ما فلا يكون بينهما
 منع الخلو والمنفصلة الحقيقية تستلزم أربع متصلات مقدم المتصلتين

المراد بالمتصلتين المتصلتين بالضرورة كقولنا لا يكون الإنسان والحيوان معاً

المتصلتين بالضرورة كقولنا لا يكون الإنسان والحيوان معاً

المتصلتين بالضرورة كقولنا لا يكون الإنسان والحيوان معاً

المتصلتين بالضرورة كقولنا لا يكون الإنسان والحيوان معاً

المتصلتين بالضرورة كقولنا لا يكون الإنسان والحيوان معاً

ومع هذا لما قلنا قول آخر أقول المقصد الأقصى للمطلب الأعلى من الغنى

الكلام في القياس لأنه العمدة في استكمال المطالب بالتصديقية وحده

انقول مولف من قضایا حتی سمیت لزوم عن الذاتها قول اخر قولنا العالم

متغیر و کل متغیر حادث فان قول مولف من قضیتین اذا سلمتا لم عنهما

لذا تم ان العالم حادث فالقول هو المركب اما المفهوم العقلي فهو جنس

القياس العقول أما المفظوظ وهو جرس القياس المفظوظ والمراد من القضايا

حافوق فضية واحدة ليتناول المقياس البسيط المولود من حصيين لما
وهو المتعارف في المجموع المستعملة في العلوم ١٢

المستأنفة اذ اتجا عكسها المستوي وعكس نقضها فانها لا تقسم فيما

[illegible]

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

[illegible]

العلم هو النقيض للجهل والجهل هو النقيض للعلم
والعلم هو النقيض للجهل والجهل هو النقيض للعلم
والعلم هو النقيض للجهل والجهل هو النقيض للعلم

الكتاب في القياس

الفرقة من الغنم في الكوفة
الفرقة من الغنم في الكوفة
الفرقة من الغنم في الكوفة

مستلزما لاخرى واجب باعتبار شقين الاختيار الشق الاول بان المروءى بالقوة والتفنية الشرطية

فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ هُمْ عَنْ صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

124

مظرف آخر و هو النهرين و هذه بهذا التقابل بين المضموم والنهرين ظاهراً ان المضموم في النهرين والنهرين في الخارج فليس هو ان يكون المضموم في الخارج فافهم هو في وقت على سلمه الله المولى

فان نسبت الكلى باعتبار بعض افرادها
المساواة لعلالات اقل من افرادها
موقوف على مساواة امرين و عدم
التفاوت في النسبة الى امر ثان
لزم لبوت لزوم ترجع القياس
المساواة وان لم يذكر في لفظ المساواة
كمن اعاجبه موقوف على مساواة لعلالات
رجع في النسبة الى ترجع بالمساواة واما
اخر القياس المساواة او اختلافها
لعدم افتنا بمطرد او اختلافها
اختلاف المواد كما اخرجوا المضمون
الاضحية لعدم اطرد نتائجها
واختلافها

✓✓✓

ان نصف ج كان نصف النصف كما يكون نصفه و قوله قول آخر اريد ان القول
بل رحمه الله

فإن القياس لزم أن يكون كل قضيتين قياسا كيف كانتا لا استلزاما لهما أحدهما

نقیضها فانه یصدق علیها آن قول مؤلف من قضیتین نیست لزم لذاته

قولا آخر لكن لا يسمى قياسا **قال** وهو استثنائي ان كان عين النتيجة

او تقيضه كذا في الفعل لقولنا ان كان هذا اجساما فهو متعيز لكن جسم

پیتھان متحیز و هو بعینہ مذکور فیہ ولو قلنا لکنہ لیس متحیز نتیجہ انہ لیس

بجسم نقیض مذکور فی اقترا نی ان لم یکن كذلك لقولنا كل جسم مؤلف

وہاں ہوا فحاشی نہ تہ کل جسم حادث و لیس ہو و لا قیض من کورافہ

بِالْفِعْلِ اَقُولُ الْقِيَاسَ اَمَّا اسْتِثْنَائِيْ اَوْ اقْتِرَائِيْ لِأَنَّهُ اِمَّا أَنْ يَكُونَ عَيْنٌ

النتيجة: ارفقضها مذكور افي بالفعل ولا يكون شئ منها مذكور افي بالفعل

والا اهل استثنائی بقولنا ان كان هذا جسماً فهو محبب لکن جسم شیعہ ان

متحيز فهو عينه مذکور فی القیاس او لکنہ لیس بمتحيز نتیجہ امتحان لیس

بیان
تفصیل
استثنائی
و لا قرائنی

من قضيتين صدق عليه قول
لنا ما قول أخوه عدم اطلاق
واجاب عن القضيتين ان القضاء
من قولنا قضيا ان يكون القضاء
مصرحين فيه لا لا بعد التمسك
بما في القضية

و انچه در این کتاب آمده است و در این کتاب آمده است

[illegible]

مولوی برواق علی سلمہ اللہ القوی

الآخرين بحسب جمل عليها أو وضعها أو جعلها على أحدهما أو وضعه للآخر
 يسمى بشكلا وهو باعتبار أن الأوسط كان محمولا في الصغرى وموضوعا
 في الكبرى فهو الشكل الأول وإن كان محمولا فيهما فهو الشكل الثاني وإن كان
 موضوعا فيهما فهو الشكل الثالث وإن كان موضوعا في الصغرى ومحمولا
 في الكبرى فهو الشكل الرابع وإنما وضعت هذه الأسماء لهذا الشكل
 الأول على الترتيب لأن النظر الطبيعي هو انتقال موضوع المطلوب إلى الوسط
 ثم من الوسط إلى المحمول حتى يلزم منه الانتقال من موضوع إلى محمول وهذا هو
 الشكل الأول فلهذا وضع في الترتيب الأول ثم وضع الشكل الثاني لأنه أقرب
 إلى الشكل الباقي إلى مشاركتها في صغرها وهي أشرف المقدمات
 لأنها على موضوع المطلوب الذي هو أشرف المحمول إذا المحمول إنما
 يطلب لأجله إما إيجابا أو سلبا ثم الشكل الثالث لأنه قريب بما إلى مشاركتها
 في أشرف المقدمات ثم الرابع إذا كان أقرب إلى أصل مخالفتها إياها في المقدمات
 وبعد عن الطبع جدا قال لما الشكل الأول فشرط انتاجه إيجابا للصغرى
 ولا لمزيد ج لا صغرى في الأوسط وكلية الكبرى ولا لا احتمال أن يكون البعض
 المحكوم عليه كالكبرى غير البعض المحكوم به على الأصغر وضرب الناقصة

[illegible]

14

عن الأصغر فلا يصغر كما يكون داخل في ما ثبت له الأوسط فالحكم على ما ثبت
له الأوسط لا يتعدى إلى الأصغر فلا يلزم النتيجة ولما أثنى فلان
الكبرى لو كانت جزئية لكان معناها أن بعض الأوسط محكوم عليه
بالأكبر وجاز أن يكون الأصغر في ذلك البعض فالحكم على بعض الأوسط
لا يتعدى إلى الأصغر فلا يلزم النتيجة مثلاً يصدق كل إنسان حيوان
وبعض الحيوان فرس ولا يصدق بعض الإنسان فرس وضرب النتيجة
باعتبار هذين الشرطين أربعة كان الضرب الممكنة لا تتعاقب في كل شكل
ستة عشر فإنا قد علمنا أن القضية منحصرة في الشخصية والمحصورة
والحملة لكن الشخصية منزل منزلة الكلية لا تتأخر في حكمها
هذا الشكل فإذا قلنا هذا زيد وزيد إنسان ينتج بالضرورة هذا إنسان
والحملة في قوة الجزئية فالقضية للمعتبرة ليست إلا المحصورة وهي
أربعة الكلياتان والجزئيتان وهي معتبرة في الصغرى وفي الكبرى
فإذا قرنت إحدى الصغريات الأربع بإحدى الكبريات الأربع يحصل
في ستة عشر ضرباً لكن اشتراط الأمر الأول السقوط ثمانية أضرب الصغريات
السالكين مع الكبريات الأربع والأمر الثاني أربعة أضرب الصغريات السالكين

پیشگی

لا يجوز ان يخرج من ١٢ شهر ١٤٢٤ هـ

[illegible]

[illegible]

مع الجزئيتين فليكن ^{أي السالبة الجزئية والموجبة الجزئية} الضرب الأول من موجبتين كليتين ينتج جزئية
كلية كقولنا كل ج ب وكل ب أ فكل ج أ الثاني من كليتين والكبرى سالبة
ينتج سالبة كلية كقولنا كل ج ب ولا شيء من ب أ فلا شيء من ج أ الثالث
من موجبتين والصغرى جزئية ينتج موجبة جزئية كقولنا بعض ج ب
ب وكل ب أ فبعض ج أ الرابع من موجبة جزئية وصغرى سالبة كلية
ينتج سالبة جزئية كقولنا بعض ج ب ولا شيء من ب أ فليس بعض ج ب
أوتناج هذا الضرب بنية بذاتها لا تحتاج إلى برهان وأعلم أن ههنا
كيفيتين إيجاب وسلب وأشرفهما الإيجاب لأنه وجود والسلب عدم والوجود
أشرف فكيفيتين الكلية والجزئية وأشرفهما الكلية لأن الضبط والتفريع في
العلوم والخص من الجزئية فالأخص لا شتمالها على أمر زائد أشرف فعلا
هذا ليكون الموجبة الكلية أشرفا لمحتصوات لا شتمالها على الشرفين
والأخص السالبة الجزئية لأحقاؤها على الخستين والسالبة الكلية أشرف
من الموجبة الجزئية لأن شرف السلب الكلي باعتبار الكلية وأشرف الإيجاب
الجزئي بحسب الإيجاب وأشرف الإيجاب من جهة واحدة وأشرف الكلية
من جهات متعددة ولما كان المقصود من الأقيسة نتائجها رتبة باعتبار

[illegible]

الاولى من قولك ثبت آه ارجل
وجال الترتيب في الضرب والتركيب
بهذا الاشكال تخلف في الترتيب
الاختبار اقرين من الاول من الاختيار
الترتيب ينبغي على الترتيب في الاختيار
الاختبار لا ينبغي ان يكون في الاختيار
الاختبار لا ينبغي ان يكون في الاختيار
الاختبار لا ينبغي ان يكون في الاختيار

ترتيب نتائجها شرافا قدم المنهج للاشرف على غيره **قال** واما الشكل
الثاني فشرط اختلاف مقدمتين بالكيفية كلية الكبرى ولا حصل الاختلاف
للموجب لعدم الانتاج وهو صدق القياس مع ايجاب النتيجة تناقض مسلها
اخرى **اقول** الانتاج الشكل الثاني ايضا شرطان بحسب الكيفية الكلية
ما بحسب الكيفية فالخلاف مقدمتين في الكيفية ان يكون احدهما
موجبة والاخرى سالبة ولما بحسب الكلية فكلية الكبرى وذلك لان
ولو يتحقق احدا الشرطين حصل الاختلاف وهو صدق القياس تناقض
مع الايجاب واخرى مع السلب والاختلاف موجب للعقم ما لزوم
الاختلاف على تقدير انتقال الشرط الاول فلان لو اتفقت للمقدمتين
في الكيفية فلما ان يكونا موجبتين او سالبتين وليا ما كان يتحقق الاختلاف
اما اذا كانتا موجبتين فلان يصدق كل انسان حيوان وكل ناطق
حيوان والحق الايجاب لو بد لنا الكبرى بقولنا وكل فرس حيوان كان
الحق السلب اما اذا كانتا سالبتين فاصدق قولنا لا شئ من الانسان
بجرو ولا شئ من الفرس بجر فالحق السلب ولو قلنا فلا شئ من الناطق
بجر فالحق الايجاب ولما لزوم الاختلاف على تقدير انتقال الشرط الثاني

ترتيب نتائجها شرافا قدم المنهج للاشرف على غيره **قال** واما الشكل
 الثاني فشرطه اختلاف مقدمتين بالكيفية كليات الكبرى والا حصل الاختلاف
 للموجب لعدم الانتاج وهو صدق القياس مع ايجاب النتيجة تارة وتوسع سلبها
 اخرى **اقول** الانتاج الشكل الثاني ايضا شرطان بحسب الكيفية والكيفية
 ما بحسب الكيفية فاختلاف مقدمتين في الكيفية ان يكون احدهما
 موجبة والاخرى سالبة ولما بحسب الكيفية فكلية الكبرى وذلك لانه
 لو لم يتحقق احدهما الشرطين حصل الاختلاف وهو صدق القياس تارة
 مع الايجاب واخرى مع السلب والاختلاف موجب للعقم ما لزوم
 الاختلاف على تقدير انتقال الشرط الاول فلان لو اتفقت المقدمتان
 في الكيفية فلما ان يكونا موجبتين او سالبتين واياما كان يتحقق الاختلاف
 اما اذا كانتا موجبتين فلان يصدق كل انسان حيوان وكل ناطق
 حيوان والحق الايجاب لو بدلتا الكبرى بقولنا وكل فرس حيوان كان
 الحق السلب اما اذا كانتا سالبتين فاصدق قولنا لا شئ من الانسان
 يجر ولا شئ من الفرس يجر فالحق السلب ولو قلنا فلا شئ من الناطق
 يجر فالحق الايجاب واما لزوم الاختلاف على تقدير انتقال الشرط الثاني

فلان لو كانت الكبرى جزئية فهي إما أن يكون موجبة أو سالبة وعلى كلا التقديرين
يتحقق الاختلاف إما على تقدير إيجابها فصدق قولنا كاشي من كاشي
بفرس وبعض الحيوان فرس والصادق لا إيجاب ولو بدلنا الكبرى بقولنا
وبعض الصاهل فرس كان الصادق السلب وإما على تقدير يسلبها فصدق
قولنا كل إنسان حيوان وبعض الجسم ليس بحيوان والصادق لا إيجاب
أو بعض الجسم ليس بحيوان والحق السلب إماماً أن الاختلاف موجب لعدم
القياس فلأنه لما صدق مع الإيجاب لم يكن منتجاً للسلب ولما صدق
مع السلب لم يكن منتجاً للإيجاب لأن المعنى بالاشتراك استلزام القياس لا
على التعيين قال وضربنا النتيجة بأربعة آلاول من كليتين وأصغر
موجبة ينتج سالبة كقولنا كل ج ب كاشي من آب فلاشي من ج
آب بالخلف وهو م نقيض النتيجة إلى الكبرى لينتج نقيض الصغرى فنعكس
الكبرى ليتبدل إلى الشكل الأول والثاني من كليتين والكبرى موجبة
كلية ينتج سالبة كقولنا كاشي من ج ب وكل آب فلاشي من ج آ
بالخلف وبالعكس الصغرى وجعلها الكبرى ثم عكس النتيجة الثالث
من موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى ينتج سالبة جزئية

استلزام القياس لا على التعيين فلان الموجبة والصادق لا إيجاب ولو بدلنا الكبرى بقولنا وبعض الصاهل فرس كان الصادق السلب وإما على تقدير يسلبها فصدق قولنا كل إنسان حيوان وبعض الجسم ليس بحيوان والصادق لا إيجاب أو بعض الجسم ليس بحيوان والحق السلب إماماً أن الاختلاف موجب لعدم القياس فلأنه لما صدق مع الإيجاب لم يكن منتجاً للسلب ولما صدق مع السلب لم يكن منتجاً للإيجاب لأن المعنى بالاشتراك استلزام القياس لا على التعيين قال وضربنا النتيجة بأربعة آلاول من كليتين وأصغر موجبة ينتج سالبة كقولنا كل ج ب كاشي من آب فلاشي من ج آب بالخلف وهو م نقيض النتيجة إلى الكبرى لينتج نقيض الصغرى فنعكس الكبرى ليتبدل إلى الشكل الأول والثاني من كليتين والكبرى موجبة كلية ينتج سالبة كقولنا كاشي من ج ب وكل آب فلاشي من ج آ بالخلف وبالعكس الصغرى وجعلها الكبرى ثم عكس النتيجة الثالث من موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى ينتج سالبة جزئية

النتيجة والشكل الثاني

كقولنا بعض ج ب ولا شيء من آ ب فليس بعض ج آ بالخلف وبالعكس الكبرى
ليرجع الى الاول ونفرض موضوع الجزئية فكل آ ب ولا شيء من آ ب
فلا شيء من د آ ثم نقول بعض ج د ولا شيء من د آ فليس الرابع
من سالبة جزئية صغرى وموجبة كلية كبرى ينتج سالبة جزئية كقولنا
بعض ج ليس ب ب وكل آ ب فليس آ ب بالخلف والا فراض ان كانت
السالبة مركبة **اقول** الضرب المنتجة في الشكل الثاني بحسب مقتضى
الشراطين ايضا أربعة لانه تسقط باعتبار الشرط الاول ثمانية ضرب
السالبتان والموجبتان الكليتان والجزئيتان المختلفتان وباعتبار
الشرط الثاني اربعة اخرى الكبرى للموجبة الجزئية مع السالبتين والجزئية
السالبة مع اللوجبتين فبقيت الضرب الناتجة اربعة لاول من كلتين
والكبرى سالبة كلية ينتج سالبة كلية كقولنا كل ج ب ولا شيء من آ ب فلا شيء
من ج آ بيانها بالخلف والعكس اما الخلف فهو في هذا الشكل ان يوحدا
نقيض النتيجة ويجعل الصغرى لان نتائج هذا الشكل سالبة فمقتضاها
وهو للموجبة يصلح لصغرية الشكل الاول ويجعل الكبرى لقياس كبرى
لانها الكلية تصلح لكبروية الشكل الاول فينتظر منها قياس في الشكل الاول

ان قولنا بعض ج ب ولا شيء من آ ب فليس بعض ج آ بالخلف وبالعكس الكبرى
ليرجع الى الاول ونفرض موضوع الجزئية فكل آ ب ولا شيء من آ ب
فلا شيء من د آ ثم نقول بعض ج د ولا شيء من د آ فليس الرابع
من سالبة جزئية صغرى وموجبة كلية كبرى ينتج سالبة جزئية كقولنا
بعض ج ليس ب ب وكل آ ب فليس آ ب بالخلف والا فراض ان كانت
السالبة مركبة **اقول** الضرب المنتجة في الشكل الثاني بحسب مقتضى
الشراطين ايضا أربعة لانه تسقط باعتبار الشرط الاول ثمانية ضرب
السالبتان والموجبتان الكليتان والجزئيتان المختلفتان وباعتبار
الشرط الثاني اربعة اخرى الكبرى للموجبة الجزئية مع السالبتين والجزئية
السالبة مع اللوجبتين فبقيت الضرب الناتجة اربعة لاول من كلتين
والكبرى سالبة كلية ينتج سالبة كلية كقولنا كل ج ب ولا شيء من آ ب فلا شيء
من ج آ بيانها بالخلف والعكس اما الخلف فهو في هذا الشكل ان يوحدا
نقيض النتيجة ويجعل الصغرى لان نتائج هذا الشكل سالبة فمقتضاها
وهو للموجبة يصلح لصغرية الشكل الاول ويجعل الكبرى لقياس كبرى
لانها الكلية تصلح لكبروية الشكل الاول فينتظر منها قياس في الشكل الاول

ان قولنا بعض ج ب ولا شيء من آ ب فليس بعض ج آ بالخلف وبالعكس الكبرى
ليرجع الى الاول ونفرض موضوع الجزئية فكل آ ب ولا شيء من آ ب
فلا شيء من د آ ثم نقول بعض ج د ولا شيء من د آ فليس الرابع
من سالبة جزئية صغرى وموجبة كلية كبرى ينتج سالبة جزئية كقولنا
بعض ج ليس ب ب وكل آ ب فليس آ ب بالخلف والا فراض ان كانت
السالبة مركبة **اقول** الضرب المنتجة في الشكل الثاني بحسب مقتضى
الشراطين ايضا أربعة لانه تسقط باعتبار الشرط الاول ثمانية ضرب
السالبتان والموجبتان الكليتان والجزئيتان المختلفتان وباعتبار
الشرط الثاني اربعة اخرى الكبرى للموجبة الجزئية مع السالبتين والجزئية
السالبة مع اللوجبتين فبقيت الضرب الناتجة اربعة لاول من كلتين
والكبرى سالبة كلية ينتج سالبة كلية كقولنا كل ج ب ولا شيء من آ ب فلا شيء
من ج آ بيانها بالخلف والعكس اما الخلف فهو في هذا الشكل ان يوحدا
نقيض النتيجة ويجعل الصغرى لان نتائج هذا الشكل سالبة فمقتضاها
وهو للموجبة يصلح لصغرية الشكل الاول ويجعل الكبرى لقياس كبرى
لانها الكلية تصلح لكبروية الشكل الاول فينتظر منها قياس في الشكل الاول

وقلنا كل آت ولاشي من ب ج ينتج من ثاني الشكل الاول لاشي من آ ج
وهو نيعكس الى لاشي من ج آ وهو المطلوب الثالث من صغرى موجبة
جزئية وكبرى سالبة كلية ينتج سالبية جزئية كقولنا بعض ج ب لاشي
من آت فبعض ج ليس بالخالف والعكس كما مر والا ففراض وهو ان
يفرض ذات موضوع الصغرى كل د ب وكل د ج ثم يضم المقدمة الاولى
الى الكبرى ويقال كل د ب ولاشي من آت لينتج من اول هذا الشكل
لاشي من د آ ثم بعكس المقدمة الثانية الى بعض ج د وتضم مع نتيجة
القياس الاول هكذا بعض ج د ولاشي من د آ لينتج من الشكل الاول
بعض ج ليس آ وهو المطلوب فالافتراض يكون ابدا من قياس سراج
من ذلك الشكل ولكن من ضرب اجلي والاخر من الشكل الاول الرابع
من صغرى سالبة جزئية وكبرى موجبة كلية ينتج سالبية جزئية كقولنا
بعض ج ليس ب وكل آت فبعض ج ليس آ ولا يمكن بيانه بالعكس
لا بعكس الكبرى لانها جزئية والجزئية لا تصلح لكبروية الشكل الاول
ولا بعكس الصغرى لانها لا تقبل العكس فتتغير قبولها لا تقع في كبرى
الشكل الاول فبيانه اما بالخلاف او بالافتراض اذا كانت السالبة الجزئية

وقلنا كل آت ولاشي من تبج ينتج من ثاني الشكل الاول لاشي من آج
وهو يعكس الى لاشي من تبج آوهو المطلوب الثالث من صغرى موجبة
جزئية وكبرى سالبية كلية ينتج سالبية جزئية كقولنا بعض تبج لاشي
من آت فبعض تبج ليس آبا بخلاف العكس كما مر ولا افتراض وهو ان
يفرض ان موضوع الصغرى كل دب وكل تبج ثم يضم المقدمة الاولى
الى الكبرى ويقال كل دب ولاشي من آت لينتج من اول هذا الشكل
لاشي من دب آثم بعكس المقدمة الثانية الى بعض تبج دب وتضم مع نتيجة
القياس الاول هكذا بعض تبج دب ولاشي من دب آ لينتج من الشكل الاول
بعض تبج ليس آوهو المطلوب فالافتراض يكون ابدا من قياس سيرا ج
من ثلث الشكل ولكن من ضرب اجل والاخر من الشكل الاول الرابع
من صغرى سالبية جزئية وكبرى موجبة كلية ينتج سالبية جزئية كقولنا
بعض تبج ليس دب وكل آت فبعض تبج ليس آولا يمكن بيانه بالعكس
لا بعكس الكبرى لانها جزئية والجزئية لا تصلح للكبرية الشكل الاول
ولا بعكس الصغرى لانها لا تقبل العكس وتبقى قبولها لا تقع في كبرى
الشكل الاول فبيانه امالها بخلافها لا افتراض اذا كانت السالبة جزئية

الاول على الثاني والثالث على الرابع كاشتهما على صغرى الشكل الاول بخلاف
 الثاني والرابع قال واما الشكل الثالث فشرطه ان يحجب الصغرى فيحصل
 الاختلاف في كلية احدى مقدمتيه والا لكان البعض المحكوم عليه بالصغرى
 غير البعض المحكوم عليه بالكبرى فيجب التعدية وضروب النتائج ستة
 الاول من موجبتين كليتين ينتج موجبة جزئية كقولنا كل ب ج وكل ب آ
 فبعض ج آ بالخلاف وهو ضم نقيض النتيجة الى الصغرى ينتج نقيض الكبرى
 وبالرد الى الاول بعكس الصغرى الثاني من كليتين والكبرى سالبة
 ينتج سالبة جزئية كقولنا كل ج ب ولاشي من ب آ فبعض ج ليس آ
 بالخلاف بعكس الصغرى الثالث من موجبتين والكبرى كلية ينتج
 موجبة جزئية كقولنا بعض ب ج وكل ب آ فبعض ج آ بالخلاف بعكس
 الصغرى بفرض موضوع الجزئية فكل آ ب وكل ب آ فكل آ آ ثم نقول
 ج وكل آ آ فبعض ج آ وهو المطلوب الرابع من موجبة جزئية صغرى
 وسالبة كلية كبرى ينتج سالبة جزئية كقولنا بعض ب ج ولاشي من ج آ

مركبة ليتحقق وجود الموضوع وانما ثبتت الضرورية بهذا الترتيب لان
 الصغرى الاولى منتجان للكل فلا بد من تقديمها على الاخرين وقد
 الاول على الثاني والثالث على الرابع كاشتهما على صغرى الشكل الاول بخلاف
 الثاني والرابع قال واما الشكل الثالث فشرطه ان يحجب الصغرى فيحصل
 الاختلاف في كلية احدى مقدمتيه والا لكان البعض المحكوم عليه بالصغرى
 غير البعض المحكوم عليه بالكبرى فيجب التعدية وضروب النتائج ستة
 الاول من موجبتين كليتين ينتج موجبة جزئية كقولنا كل ب ج وكل ب آ
 فبعض ج آ بالخلاف وهو ضم نقيض النتيجة الى الصغرى ينتج نقيض الكبرى
 وبالرد الى الاول بعكس الصغرى الثاني من كليتين والكبرى سالبة
 ينتج سالبة جزئية كقولنا كل ج ب ولاشي من ب آ فبعض ج ليس آ
 بالخلاف بعكس الصغرى الثالث من موجبتين والكبرى كلية ينتج
 موجبة جزئية كقولنا بعض ب ج وكل ب آ فبعض ج آ بالخلاف بعكس
 الصغرى بفرض موضوع الجزئية فكل آ ب وكل ب آ فكل آ آ ثم نقول
 ج وكل آ آ فبعض ج آ وهو المطلوب الرابع من موجبة جزئية صغرى
 وسالبة كلية كبرى ينتج سالبة جزئية كقولنا بعض ب ج ولاشي من ج آ

الاول على الثاني والثالث على الرابع كاشتهما على صغرى الشكل الاول بخلاف
 الثاني والرابع قال واما الشكل الثالث فشرطه ان يحجب الصغرى فيحصل
 الاختلاف في كلية احدى مقدمتيه والا لكان البعض المحكوم عليه بالصغرى
 غير البعض المحكوم عليه بالكبرى فيجب التعدية وضروب النتائج ستة
 الاول من موجبتين كليتين ينتج موجبة جزئية كقولنا كل ب ج وكل ب آ
 فبعض ج آ بالخلاف وهو ضم نقيض النتيجة الى الصغرى ينتج نقيض الكبرى
 وبالرد الى الاول بعكس الصغرى الثاني من كليتين والكبرى سالبة
 ينتج سالبة جزئية كقولنا كل ج ب ولاشي من ب آ فبعض ج ليس آ
 بالخلاف بعكس الصغرى الثالث من موجبتين والكبرى كلية ينتج
 موجبة جزئية كقولنا بعض ب ج وكل ب آ فبعض ج آ بالخلاف بعكس
 الصغرى بفرض موضوع الجزئية فكل آ ب وكل ب آ فكل آ آ ثم نقول
 ج وكل آ آ فبعض ج آ وهو المطلوب الرابع من موجبة جزئية صغرى
 وسالبة كلية كبرى ينتج سالبة جزئية كقولنا بعض ب ج ولاشي من ج آ

الاول على الثاني والثالث على الرابع كاشتهما على صغرى الشكل الاول بخلاف
 الثاني والرابع قال واما الشكل الثالث فشرطه ان يحجب الصغرى فيحصل
 الاختلاف في كلية احدى مقدمتيه والا لكان البعض المحكوم عليه بالصغرى
 غير البعض المحكوم عليه بالكبرى فيجب التعدية وضروب النتائج ستة
 الاول من موجبتين كليتين ينتج موجبة جزئية كقولنا كل ب ج وكل ب آ
 فبعض ج آ بالخلاف وهو ضم نقيض النتيجة الى الصغرى ينتج نقيض الكبرى
 وبالرد الى الاول بعكس الصغرى الثاني من كليتين والكبرى سالبة
 ينتج سالبة جزئية كقولنا كل ج ب ولاشي من ب آ فبعض ج ليس آ
 بالخلاف بعكس الصغرى الثالث من موجبتين والكبرى كلية ينتج
 موجبة جزئية كقولنا بعض ب ج وكل ب آ فبعض ج آ بالخلاف بعكس
 الصغرى بفرض موضوع الجزئية فكل آ ب وكل ب آ فكل آ آ ثم نقول
 ج وكل آ آ فبعض ج آ وهو المطلوب الرابع من موجبة جزئية صغرى
 وسالبة كلية كبرى ينتج سالبة جزئية كقولنا بعض ب ج ولاشي من ج آ

فبعض ج ليس آبا الخلف وبعكس الصغرى ولا افتراض الخامس من
 موجبتين والصغرى كلية ينتج موجبة جزئية كقولنا كل تبج وبعض تبج
 فبعض ج آبا الخلف وبعكس الكبرى وجعلها صغرى ثم عكس النتيجة
 ولا افتراض السادس من موجبة كلية صغرى وسالبة جزئية كبرى
 ينتج سالبة جزئية كقولنا كل تبج وبعض تب ليس آ فبعض ج ليس آ
 بالخلف ولا افتراض ان كانت السالبة مركبة **اقول** يشترط في انتاج
 الشكل الثالث بحسب كيفية المقدمات ايجابا للصغرى وبحسب
 الكلية كلية احدى المقدمتين اما ايجابا للصغرى فلا انها لو كانت
 سالبة فالكبرى اما ان تكون موجبة او سالبة واياما كان يحصل الاختلاف
 الموجب لعدم الانتاج اما اذا كانت موجبة فقولنا لا شئ من الانسان
 يفرس وكل انسان حيوان او ناطق فالحق في الاول لا ايجاب وفي الثاني
 السلب ولما اذا كانت سالبة فكما اذا بدلتنا الكبرى بقولنا لا شئ من
 الانسان بصها ل او حمار والصادق في الاول لا ايجاب وفي الثاني السلب
 اما كلية احدى المقدمتين فلا انها لو كانتا جزئيتين احتمل ان يكون
 البعض من كلا وسط المحكوم عليه بالكبرى غير البعض من كلا وسط

فبعض ج ليس آبا الخلف وبعكس الصغرى ولا افتراض الخامس من
 موجبتين والصغرى كلية ينتج موجبة جزئية كقولنا كل تبج وبعض تبج
 فبعض ج آبا الخلف وبعكس الكبرى وجعلها صغرى ثم عكس النتيجة
 ولا افتراض السادس من موجبة كلية صغرى وسالبة جزئية كبرى
 ينتج سالبة جزئية كقولنا كل تبج وبعض تب ليس آ فبعض ج ليس آ
 بالخلف ولا افتراض ان كانت السالبة مركبة **اقول** يشترط في انتاج
 الشكل الثالث بحسب كيفية المقدمات ايجابا للصغرى وبحسب
 الكلية كلية احدى المقدمتين اما ايجابا للصغرى فلا انها لو كانت
 سالبة فالكبرى اما ان تكون موجبة او سالبة واياما كان يحصل الاختلاف
 الموجب لعدم الانتاج اما اذا كانت موجبة فقولنا لا شئ من الانسان
 يفرس وكل انسان حيوان او ناطق فالحق في الاول لا ايجاب وفي الثاني
 السلب ولما اذا كانت سالبة فكما اذا بدلتنا الكبرى بقولنا لا شئ من
 الانسان بصها ل او حمار والصادق في الاول لا ايجاب وفي الثاني السلب
 اما كلية احدى المقدمتين فلا انها لو كانتا جزئيتين احتمل ان يكون
 البعض من كلا وسط المحكوم عليه بالكبرى غير البعض من كلا وسط

فبعض ج ليس آبا الخلف وبعكس الصغرى ولا افتراض الخامس من
 موجبتين والصغرى كلية ينتج موجبة جزئية كقولنا كل تبج وبعض تبج
 فبعض ج آبا الخلف وبعكس الكبرى وجعلها صغرى ثم عكس النتيجة
 ولا افتراض السادس من موجبة كلية صغرى وسالبة جزئية كبرى
 ينتج سالبة جزئية كقولنا كل تبج وبعض تب ليس آ فبعض ج ليس آ
 بالخلف ولا افتراض ان كانت السالبة مركبة **اقول** يشترط في انتاج
 الشكل الثالث بحسب كيفية المقدمات ايجابا للصغرى وبحسب
 الكلية كلية احدى المقدمتين اما ايجابا للصغرى فلا انها لو كانت
 سالبة فالكبرى اما ان تكون موجبة او سالبة واياما كان يحصل الاختلاف
 الموجب لعدم الانتاج اما اذا كانت موجبة فقولنا لا شئ من الانسان
 يفرس وكل انسان حيوان او ناطق فالحق في الاول لا ايجاب وفي الثاني
 السلب ولما اذا كانت سالبة فكما اذا بدلتنا الكبرى بقولنا لا شئ من
 الانسان بصها ل او حمار والصادق في الاول لا ايجاب وفي الثاني السلب
 اما كلية احدى المقدمتين فلا انها لو كانتا جزئيتين احتمل ان يكون
 البعض من كلا وسط المحكوم عليه بالكبرى غير البعض من كلا وسط

المحكوم عليه بالاصغر فلم يجب تعدية الحكم من الاوسط الى الاصغر
كقولنا بعض الحيوان انسان وبعضه فرس والحكم على بعض الحيوان
بالفرسية لا يتعدى الى البعض المحكوم عليه بالانسانية وباعتبار
هذين الشرطين يحصل الضروب ستة لان اشتراط ايجاب الصغر
حذف ثمانية اضرب كما في الاول واشتراط كلية احدهما حذف
ضربين آخرين وهما الكبريان الجزئيتان مع الموجبة الجزئية الاول
من الموجبتين كليتين ينتج موجبة جزئية كقولنا كل ب ج وكل
ب ا فبعض ج ا وجهان احدهما الخلف وطريق في هذا الشكل
ان يجعل نقض النتيجة لكلية كبرى اذهن الشكل لا ينتج الجزئية
وصغرى لقياس لا يجابها صغرى فينتظم منها قياس في الشكل
الاول ينتج لما في الكبرى فيقال لو لم يصدق بعض ج ا لصدق
لاشي من ج ا وكل ب ج ولاشي من ج ا ينتج لاشي من ب ا وكان
الكبرى كل ب ا هذا خلف واثنيهما عكس الصغرى لا يرجع الى الشكل
الاول وينتج النتيجة المطلوبة بعينها الثاني من كليتين والكبرى سالبة تنتج
سالبة جزئية كقولنا كل ب ج ولاشي من ب ا فبعض ج ليس ا بالخلف

هذا هو المطلوب
فصل في اقسام الحكم
الحكم على بعض الحيوان
بالانسانية لا يتعدى
الى البعض المحكوم
عليه بالانسانية
وباعتبار هذين
الشرطين يحصل
الضروب ستة لان
اشتراط ايجاب
الصغر حذف
ثمانية اضرب
كما في الاول
واشتراط كلية
احدهما حذف
ضربين آخرين
وهما الكبريان
الجزئيتان مع
الموجبة الجزئية
الاول من
الموجبتين
كليتين ينتج
موجبة جزئية
كقولنا كل ب ج
وكل ب ا فبعض
ج ا وجهان
احدهما الخلف
وطريق في هذا
الشكل ان يجعل
نقض النتيجة
لكلية كبرى اذهن
الشكل لا ينتج
الجزئية وصغرى
لقياس لا يجابها
صغرى فينتظم
منها قياس في
الشكل الاول
ينتج لما في
الكبرى فيقال
لو لم يصدق
بعض ج ا لصدق
لاشي من ج ا
وكل ب ج ولاشي
من ج ا ينتج
لاشي من ب ا
وكان الكبرى
كل ب ا هذا
خلف واثنيهما
عكس الصغرى
لا يرجع الى
الشكل الاول
وينتج النتيجة
المطلوبة بعينها
الثاني من كليتين
والكبرى سالبة
تنتج سالبة
جزئية كقولنا
كل ب ج ولاشي
من ب ا فبعض
ج ليس ا بالخلف

هذا هو المطلوب
فصل في اقسام الحكم
الحكم على بعض الحيوان
بالانسانية لا يتعدى
الى البعض المحكوم
عليه بالانسانية
وباعتبار هذين
الشرطين يحصل
الضروب ستة لان
اشتراط ايجاب
الصغر حذف
ثمانية اضرب
كما في الاول
واشتراط كلية
احدهما حذف
ضربين آخرين
وهما الكبريان
الجزئيتان مع
الموجبة الجزئية
الاول من
الموجبتين
كليتين ينتج
موجبة جزئية
كقولنا كل ب ج
وكل ب ا فبعض
ج ا وجهان
احدهما الخلف
وطريق في هذا
الشكل ان يجعل
نقض النتيجة
لكلية كبرى اذهن
الشكل لا ينتج
الجزئية وصغرى
لقياس لا يجابها
صغرى فينتظم
منها قياس في
الشكل الاول
ينتج لما في
الكبرى فيقال
لو لم يصدق
بعض ج ا لصدق
لاشي من ج ا
وكل ب ج ولاشي
من ج ا ينتج
لاشي من ب ا
وكان الكبرى
كل ب ا هذا
خلف واثنيهما
عكس الصغرى
لا يرجع الى
الشكل الاول
وينتج النتيجة
المطلوبة بعينها
الثاني من كليتين
والكبرى سالبة
تنتج سالبة
جزئية كقولنا
كل ب ج ولاشي
من ب ا فبعض
ج ليس ا بالخلف

مع تكلية احدها والا يحصل الاختلاف الموجب لعدم الاستنتاج و
النتيجة ثمانية الاول من موجبتين كليتين ينتج موجبة جزئية كقولنا
كل ب ج وكل آ ب فبعض ج آ بعكس الترتيب ثم عكس النتيجة الثاني
من موجبتين والكبرى جزئية ينتج موجبة جزئية كقولنا كل ب ج وبعض
آ ب فبعض ج آ اما الثالث من كليتين والصغرى سالبة ينتج سالبة
كلية كقولنا لاشي من ب ج وكل آ فلاشي من ج آ الرابع من كليتين
والصغرى موجبة ينتج سالبة جزئية كقولنا كل ب ج ولاشي من آ ب
فبعض ج ليس آ بعكس المقدمتين الخامس من موجبة جزئية
صغرى وسالبة كلية كبرى ينتج سالبة جزئية كقولنا بعض ب ج
ولاشي من آ ب فبعض ج ليس آ اما السادس من سالبة جزئية
صغرى وموجبة كلية كبرى ينتج سالبة جزئية كقولنا بعض ب ليس
ج وكل آ ب فبعض ج ليس آ بعكس الصغرى ليرتد الى الثالث السابع
من موجبة كلية صغرى وسالبة جزئية كبرى ينتج سالبة جزئية
كقولنا كل ب ج وبعض آ ليس ب فبعض ج ليس آ بعكس الكبرى ليرتد
الى الثالث الثامن سالبة كلية صغرى وموجبة جزئية كبرى ينتج سالبة

النتيجة ثمانية الاول من موجبتين كليتين ينتج موجبة جزئية كقولنا
كل ب ج وكل آ ب فبعض ج آ بعكس الترتيب ثم عكس النتيجة الثاني
من موجبتين والكبرى جزئية ينتج موجبة جزئية كقولنا كل ب ج وبعض
آ ب فبعض ج آ اما الثالث من كليتين والصغرى سالبة ينتج سالبة
كلية كقولنا لاشي من ب ج وكل آ فلاشي من ج آ الرابع من كليتين
والصغرى موجبة ينتج سالبة جزئية كقولنا كل ب ج ولاشي من آ ب
فبعض ج ليس آ بعكس المقدمتين الخامس من موجبة جزئية
صغرى وسالبة كلية كبرى ينتج سالبة جزئية كقولنا بعض ب ج
ولاشي من آ ب فبعض ج ليس آ اما السادس من سالبة جزئية
صغرى وموجبة كلية كبرى ينتج سالبة جزئية كقولنا بعض ب ليس
ج وكل آ ب فبعض ج ليس آ بعكس الصغرى ليرتد الى الثالث السابع
من موجبة كلية صغرى وسالبة جزئية كبرى ينتج سالبة جزئية
كقولنا كل ب ج وبعض آ ليس ب فبعض ج ليس آ بعكس الكبرى ليرتد
الى الثالث الثامن سالبة كلية صغرى وموجبة جزئية كبرى ينتج سالبة

النتيجة ثمانية الاول من موجبتين كليتين ينتج موجبة جزئية كقولنا
كل ب ج وكل آ ب فبعض ج آ بعكس الترتيب ثم عكس النتيجة الثاني
من موجبتين والكبرى جزئية ينتج موجبة جزئية كقولنا كل ب ج وبعض
آ ب فبعض ج آ اما الثالث من كليتين والصغرى سالبة ينتج سالبة
كلية كقولنا لاشي من ب ج وكل آ فلاشي من ج آ الرابع من كليتين
والصغرى موجبة ينتج سالبة جزئية كقولنا كل ب ج ولاشي من آ ب
فبعض ج ليس آ بعكس المقدمتين الخامس من موجبة جزئية
صغرى وسالبة كلية كبرى ينتج سالبة جزئية كقولنا بعض ب ج
ولاشي من آ ب فبعض ج ليس آ اما السادس من سالبة جزئية
صغرى وموجبة كلية كبرى ينتج سالبة جزئية كقولنا بعض ب ليس
ج وكل آ ب فبعض ج ليس آ بعكس الصغرى ليرتد الى الثالث السابع
من موجبة كلية صغرى وسالبة جزئية كبرى ينتج سالبة جزئية
كقولنا كل ب ج وبعض آ ليس ب فبعض ج ليس آ بعكس الكبرى ليرتد
الى الثالث الثامن سالبة كلية صغرى وموجبة جزئية كبرى ينتج سالبة

٢٩٤

[illegible][illegible]

ما ينعكس الى تقويض الاخرى اما في الضربين الاولين المنتجين
 للايجاب فيجعل تقويض النتيجة لكونه كليا كبيرا وصغريا قياسيا
 فينتظم ان على هيئة الشكل الاول كما مر في الخلف المستعمل في الشكل الثاني

٥٥

ويحصل نتيجة تنعكس الى ما ينافي الكبرى فلو لم يصدق بعض ج آ
 لصدق لاشي من ج آ فجعلها الكبرى لصغري القياس وهي كل ب
 ج ليتبع لاشي من ب آ وتنعكس الى لاشي من آ ب وهو تضاد الكبرى
 الضرب الاول وتناقض الكبرى الضرب الثاني واما في الضرب النتيجة
 للسلب فيجعل تقويض النتيجة لايجاب صغري وكبرى القياس كليتها
 الكبرى كما علمنا في الضرب الاول من الشكل الثاني لينتج من الشكل
 الاول نتيجة تنعكس الى ما ينافي الصغري مثلا لو لم يصدق لاشي
 من ج آ لصدق بعض ج آ فجعلها صغري لكبرى القياس هو كل
 آ ب ليتبع بعض ج ب فبعض ب ج وقد كان صغري القياس لاشي
 من ب ج هذا خلف كذلك يمكن بيان الضرب الثاني والخامس
 بالاقتراض ما ينافي الثاني فهو ان يفرض البعض الذي هو آ
 فكل آ وكل ب فتضم كل ب الكبرى الى صغري القياس فنقول

ان يكون هذا هو المقصود من الضرب الاول
 ان يكون هذا هو المقصود من الضرب الثاني
 ان يكون هذا هو المقصود من الضرب الثالث
 ان يكون هذا هو المقصود من الضرب الرابع
 ان يكون هذا هو المقصود من الضرب الخامس
 ان يكون هذا هو المقصود من الضرب السادس
 ان يكون هذا هو المقصود من الضرب السابع
 ان يكون هذا هو المقصود من الضرب الثامن
 ان يكون هذا هو المقصود من الضرب التاسع
 ان يكون هذا هو المقصود من الضرب العاشر
 ان يكون هذا هو المقصود من الضرب الحادي عشر
 ان يكون هذا هو المقصود من الضرب الثاني عشر
 ان يكون هذا هو المقصود من الضرب الثالث عشر
 ان يكون هذا هو المقصود من الضرب الرابع عشر
 ان يكون هذا هو المقصود من الضرب الخامس عشر
 ان يكون هذا هو المقصود من الضرب السادس عشر
 ان يكون هذا هو المقصود من الضرب السابع عشر
 ان يكون هذا هو المقصود من الضرب الثامن عشر
 ان يكون هذا هو المقصود من الضرب التاسع عشر
 ان يكون هذا هو المقصود من الضرب العشرون

ان يكون هذا هو المقصود من الضرب الحادي عشر
 ان يكون هذا هو المقصود من الضرب الثاني عشر
 ان يكون هذا هو المقصود من الضرب الثالث عشر
 ان يكون هذا هو المقصود من الضرب الرابع عشر
 ان يكون هذا هو المقصود من الضرب الخامس عشر
 ان يكون هذا هو المقصود من الضرب السادس عشر
 ان يكون هذا هو المقصود من الضرب السابع عشر
 ان يكون هذا هو المقصود من الضرب الثامن عشر
 ان يكون هذا هو المقصود من الضرب التاسع عشر
 ان يكون هذا هو المقصود من الضرب العشرون

— 10 —

والانسان
الكوخوع اى زينا
وقلتا زيدا مطلق وزيد
انسان فقلت
تقدتان ولا شك ان
احد الوصفين هو زيد
الا وسطى القياس
كالانسان فى الصورة
المفترضة فليكون الحد
الاوسط محكي احدي
معدتى الاخر ارض
للمقدمة الاخر

مع القدره الاخرى
القياسية وهي الصغرى
وتقول كل انسان
حيوان ويزيد انسان
على شئ من اول هذا الفصل
بعض الحيوان ازيد من
غيره فانه التجميع القدر
الاخرى الا ان راجعة
وهي ازيدنا على ذلك
بعض الحيوان ازيد من
ناطقين شئ بعض الحيوان
ناطق وهو الانسان

[illegible]

من الاوسط الى الصغر لان الكبرى تدل على ان كل ما هو اوسط بالفعل
محكوم عليه بالكبر ولا صغر ليس مما هو اوسط بالفعل بل بالامكان
فما زان يبقى بالقوة ولا يخرج منها الى الفعل فلم يتعد الحكم من الاوسط
الي مثل اصدق في الفرض المذكور كل حار مركوب زيد بالامكان العام
وكل مركوب يد بالفعل فوس بالضرورة ولا يصدق كل حار فزيد بالامكان
العام لان معنى الكبرى ان كل ما هو مركوب زيد بالفعل فهو فوس بالضرورة
والحكم ليس بمركوب يد بالفعل اصلا فالحكم على المركوب بالفعل يتعد
الي قال والنتيجة فيه كالكبرى ان كانت غير المشروطتين
ولا فكا صغرى مخذ وفاقها قيد اللادوام واللا ضرورة والضرورة
الخصوصية بالصغرى ان كانت الكبرى لحدى العلمتين بعد
صم اللادوام اليها ان كانت احدى الخاصتين **اقول** قد عرفت
ان الموجهات للمعتبرة ثلث عشرة فاذا اعتبرناها في الصغرى والكبرى
حصل مائة وتسعة وستون اختلاطا وهي الحاصل من ضرب ثلثة
عشر في نفسها لكن اشترط افعلية الصغرى اسقط من تلك الموجهات ستة
وعشرين اختلاطا وهي حاصلة من ضرب الممكنتين في ثلثة عشر

من الاوسط الى الصغر لان الكبرى تدل على ان كل ما هو اوسط بالفعل محكوم عليه بالكبر ولا صغر ليس مما هو اوسط بالفعل بل بالامكان
فما زان يبقى بالقوة ولا يخرج منها الى الفعل فلم يتعد الحكم من الاوسط الي مثل اصدق في الفرض المذكور كل حار مركوب زيد بالامكان العام
وكل مركوب يد بالفعل فوس بالضرورة ولا يصدق كل حار فزيد بالامكان العام لان معنى الكبرى ان كل ما هو مركوب زيد بالفعل فهو فوس بالضرورة
والحكم ليس بمركوب يد بالفعل اصلا فالحكم على المركوب بالفعل يتعد الي قال والنتيجة فيه كالكبرى ان كانت غير المشروطتين
ولا فكا صغرى مخذ وفاقها قيد اللادوام واللا ضرورة والضرورة الخصوصية بالصغرى ان كانت الكبرى لحدى العلمتين بعد
صم اللادوام اليها ان كانت احدى الخاصتين **اقول** قد عرفت ان الموجهات للمعتبرة ثلث عشرة فاذا اعتبرناها في الصغرى والكبرى
حصل مائة وتسعة وستون اختلاطا وهي الحاصل من ضرب ثلثة عشر في نفسها لكن اشترط افعلية الصغرى اسقط من تلك الموجهات ستة وعشرين اختلاطا وهي حاصلة من ضرب الممكنتين في ثلثة عشر

[illegible]

فبقيت الاختلافات المنتجة مائة وثلاثة وأربعين والضابطت فنتاجها
 ان الكبرى اما ان تكون احدا الوصفيات الاربع التي هي المشروطتان
 والعرفيتان او غيرها فان كانت الكبرى غير الوصفيات الاربع بان تكون
 احدا التسع الباقية فالنتيجة الكبرى وان كانت الكبرى احد بوصفها
 فالنتيجة كالصغرى لكن ان كان فيها قيد اللادوام واللاضمنية فبها
 وكذلك ان وجدنا فيها ضرورة مخصوصة بها اي غير مشتركة بيننا وبين
 الكبرى ثم ينظر في الكبرى ان لم يكن فيها قيد اللادوام كما اذا كانت احدا
 العامتين كان المحفوظ بعينه النتيجة وان كان فيها قيد اللادوام كما
 اذا كانت احدا الخاصتين ضمننا الى المحفوظ كان المجموع المحصل
 منها جهة النتيجة اما الاول وهو ان الكبرى اذا كانت غير الوصفيات
 الاربع كانت النتيجة كاللغير للاندراج البين فان الكبرى ح دلت
 على ان كل ما ثبت له لا وسط بالفعل فهو محكوم عليه بالاكبر بالجهة

[illegible]

في ذلك
 لا راج ايضا لما ثبت فيجب ان يكون
 النتيجة كما في قلبي حكم الاصغر
 الذي راج في الكبرى ثبوت الاصغر
 متصفا بام متصفا باواسط الامم
 كما في بل النتيجة يكون النتيجة
 الواجب الغير المضبوط والمضبوط
 كما في كون من تلك القضايا
 الواجب الغير المضبوط
 فلهذا

[illegible]

4-2

مجلس

هو لانا عبد الرحيم
محمد احمد

كل من يثبت ان كل شيء لا يتغير في ذاته ولا في غيره
 في وقت معين لا دائما امتنع الايجاب متى لم ينتج هذا ان الاختلاف
 لا ينتج سائر الاختلافات لا تستلزم عدم انتاج الاخص عدم انتاج
 الاعم والثاني عدم استعمال الممكنة الا مع الضرورية المطلقة او مع
 الكبريين المشروطتين ومحصل ان الممكنة ان كانت صغرى
 لم تستعمل الا مع الضرورية المطلقة والمشروطتين وان كانت كبرى
 لم تستعمل الا مع الضرورية المطلقة اما الاول فلانه قد ظهر من
 الشرط الاول ان الممكنة الصغرى لا ينتج مع السبع الغير المنعكسة
 السؤال لعدم صدق الدائم على الصغرى وعدم كون الكبرى الستة
 المنعكسة السؤال فلما استعمل الممكنة الصغرى مع غير الضرورية
 الثلاث لكان اختلاطها مع الدائم الثلاث التي هي الدائمة
 والعرفتان لكن اختلاطها مع الدائمة عقيم يجوز ان يكون الثابت
 شي بلامكان مسلوبا عند انما نقولنا كل روى فهو اسود بلامكان
 ولا شي من الروى باسود دائما مع امتناع سلب الشئ عن نفسه
 ولو بدلنا الكبرى بقولنا لا شي من الالوان باسود دائما امتنع لا

(٣١١)

يشترط
 الشكل الثاني بحسب
 الجهة

كل من يثبت ان كل شيء لا يتغير في ذاته ولا في غيره
 في وقت معين لا دائما امتنع الايجاب متى لم ينتج هذا ان الاختلاف
 لا ينتج سائر الاختلافات لا تستلزم عدم انتاج الاخص عدم انتاج
 الاعم والثاني عدم استعمال الممكنة الا مع الضرورية المطلقة او مع
 الكبريين المشروطتين ومحصل ان الممكنة ان كانت صغرى
 لم تستعمل الا مع الضرورية المطلقة والمشروطتين وان كانت كبرى
 لم تستعمل الا مع الضرورية المطلقة اما الاول فلانه قد ظهر من
 الشرط الاول ان الممكنة الصغرى لا ينتج مع السبع الغير المنعكسة
 السؤال لعدم صدق الدائم على الصغرى وعدم كون الكبرى الستة
 المنعكسة السؤال فلما استعمل الممكنة الصغرى مع غير الضرورية
 الثلاث لكان اختلاطها مع الدائم الثلاث التي هي الدائمة
 والعرفتان لكن اختلاطها مع الدائمة عقيم يجوز ان يكون الثابت
 شي بلامكان مسلوبا عند انما نقولنا كل روى فهو اسود بلامكان
 ولا شي من الروى باسود دائما مع امتناع سلب الشئ عن نفسه
 ولو بدلنا الكبرى بقولنا لا شي من الالوان باسود دائما امتنع لا

[illegible]

جدول
مخططات الشكل
الثاني

جدول
مخططات الشكل
الثالث

صغیران	بالتام	المشترک والعلی	العرفی العامة	المشترک والعلی	العرفی العامة
ضروی	جنبی	مطلقه	جنبی	مطلقه	جنبی
دائمی	جنبی	مطلقه	جنبی	مطلقه	جنبی
مشترک و عامه	جنبی	مطلقه	جنبی	مطلقه	جنبی
عرفی و عامه	جنبی	مطلقه	جنبی	مطلقه	جنبی
مشترک و خاصه	جنبی	مطلقه	جنبی	مطلقه	جنبی
عرفی و خاصه	جنبی	مطلقه	جنبی	مطلقه	جنبی
مطلقه عامه	مطلقه عامه	مطلقه عامه	مطلقه عامه	مطلقه عامه	مطلقه عامه
مطلقه عامه	مطلقه عامه	مطلقه عامه	مطلقه عامه	مطلقه عامه	مطلقه عامه
مطلقه عامه	مطلقه عامه	مطلقه عامه	مطلقه عامه	مطلقه عامه	مطلقه عامه
مطلقه عامه	مطلقه عامه	مطلقه عامه	مطلقه عامه	مطلقه عامه	مطلقه عامه
مطلقه عامه	مطلقه عامه	مطلقه عامه	مطلقه عامه	مطلقه عامه	مطلقه عامه

وكل فوس صاهل بالضرورة تصدق كل مركوب زيدافوس
 بالضرورة وأما اذا كانت كبرى فلقولنا كل مركوب زيدافوس
 بالضرورة وكل حمار مركوب زيدافلا مكان الخاص مع امتناع
 الايجاب ولو بد لنا الكبرى بقولنا كل صاهل مركوب زيدافلا مكان
 كان الحق الايجاب الشرط الثاني ان يكون السالبة للمستعمل فيه
 منعكسة لان اخص السوالب الغير المنعكسة هي السالبة
 الوقتية وهي اما ان تكون صغرى او كبرى واياما كان لم ينتج
 اما اذا كانت صغرى فلصدق قولنا لا شيء من القمر ينخسف
 بالتوقيت لا دائما وكل ذي محاق فهو قمر بالضرورة والحق الايجاب
 واما اذا كانت كبرى فلصدق قولنا كل منخسف فهو ذو محاق
 بالضرورة ولا شيء من القمر ينخسف بالتوقيت لا دائما مع امتناع
 السلب الشرط الثالث ان يصدق الدوام في الضرب الثالث حل
 صغرا بان تكون ضرورية او دائمة او العرفي العام على كبره بان
 تكون من القضايا الست المنعكسة السوالب فانه لو اتفق الامر
 كانت الصغرى احدى القضايا الغير الضرورية والدائمة

[illegible]

وهي احدى عشرة والكبرى احدى السبع لكن لما كانت الصغرى
 في هذا الضرب سالبة وقد تبين ان السالبة المستعملة في
 هذا الشكل يجب ان تكون منعكسة سقط من تلك الجملة
 اختلاط الصغرى احدى السبع مع الكبريات السبع فلم يبق
 الا اختلاط الصغرى احدى الحفريات الاربع مع احدى السبع
 وانقص الصغريات للشرط الخاصة والكبريات الوقتية وهي لا ينتج
 معها فلم ينتج البواقي وذلك لانه يصدق لاشي من المنخفض
 بمضي بالاضافة القهرية بالضرورة تمام منخسف لا دائما وكل
 قمر منخسف بالتوقيت لا دائما مع امتناع سلب القمر عن المضي
 بالاضافة القهرية واعلم ان البيان في الشرط الثاني والثالث
 انما يتم لو بين فيهما امتناع الايجاب حتى يلزم الاختلاف
 لكن لا يظفر بصورة نقض يدل عليه الشرط الرابع كون الكبرى
 في الضرب السادس من القضايا الست للنعكسة السؤال بالكان
 هذا الضرب انما يتبين انتاجه بعكس الصغرى لا يتبدل الى الشكل
 الثاني فلا بد في من شرطين احدهما ان يكون الصغرى سالبة

في هذا الضرب سالبة وقد تبين ان السالبة المستعملة في هذا الشكل يجب ان تكون منعكسة سقط من تلك الجملة اختلاط الصغرى احدى السبع مع الكبريات السبع فلم يبق الا اختلاط الصغرى احدى الحفريات الاربع مع احدى السبع وانقص الصغريات للشرط الخاصة والكبريات الوقتية وهي لا ينتج معها فلم ينتج البواقي وذلك لانه يصدق لاشي من المنخفض بمضي بالاضافة القهرية بالضرورة تمام منخسف لا دائما وكل قمر منخسف بالتوقيت لا دائما مع امتناع سلب القمر عن المضي بالاضافة القهرية واعلم ان البيان في الشرط الثاني والثالث انما يتم لو بين فيهما امتناع الايجاب حتى يلزم الاختلاف لكن لا يظفر بصورة نقض يدل عليه الشرط الرابع كون الكبرى في الضرب السادس من القضايا الست للنعكسة السؤال بالكان هذا الضرب انما يتبين انتاجه بعكس الصغرى لا يتبدل الى الشكل الثاني فلا بد في من شرطين احدهما ان يكون الصغرى سالبة

يا شيط
 انتاج الشكل الرابع
 يجب

وهي تنعكس الى النتيجة المطلوبة فيجب ان يكون صغرى هذا
الضرب احدى الخاصتين لانها اكبرى الشكل الاول وكبراه من
القضايا الست لانها صغرى الشكل الاول ومن ههنا يظهر ان
الضرب السابع كان انتاجه انما يتبين بعكس الكبرى ليرجع الى
الشكل الثالث وجب ان يكون السالبة المستعملة فيه قابلة للانعكاس
وان يكون الموجبة مع عكسها على شرائط انتاج الشكل الثالث
فلا بد فيه ايض من شرطين احدهما ان يكون السالبة تحك
الخاصتين وثانيهما ان يكون الموجبة فعلية لان الصغرى
الممكنة عقيدة في الشكل الثالث وانما لم يذكر ذلك في الكتاب
لان الشرط الاول قد علم في فصل القياس والشرط الثاني
قد علم من اول الشروط وهو عدم استعمال الممكنة في هذا
الشكل **قال** والنتيجة في الضربين الاولين بعكس الصغرى
ان صدق الدوام عليها او كان القياس من الستة المنعكست
السوالب ولا مطلقا عامة وفي الضرب الثالث دأمة ان
صدق الدوام على احدى مقدمتيه كما لا يعكس الصغرى

قوله في الفصل الاول
لا ينبغي ان يكون الضرب
الاول من الضربين
الخاصتين لانها اكبرى
الشكل الاول وكبراه من
القضايا الست لانها
صغرى الشكل الاول ومن
ههنا يظهر ان الضرب
السابع كان انتاجه انما
يتبين بعكس الكبرى ليرجع
الى الشكل الثالث وجب ان
يكون السالبة المستعملة
فيه قابلة للانعكاس وان
يكون الموجبة مع عكسها
على شرائط انتاج الشكل
الثالث فلا بد فيه ايض
من شرطين احدهما ان
يكون السالبة تحك
الخاصتين وثانيهما ان
يكون الموجبة فعلية لان
الصغرى الممكنة عقيدة
في الشكل الثالث وانما
لم يذكر ذلك في الكتاب
لان الشرط الاول قد علم
في فصل القياس والشرط
الثاني قد علم من اول
الشروط وهو عدم
استعمال الممكنة في هذا
الشكل **قال** والنتيجة
في الضربين الاولين
بعكس الصغرى ان صدق
الدوام عليها او كان
القياس من الستة
المنعكست السوالب ولا
مطلقا عامة وفي
الضرب الثالث دأمة ان
صدق الدوام على
احدى مقدمتيه كما لا
يعكس الصغرى

قوله في الفصل الاول
لا ينبغي ان يكون الضرب
الاول من الضربين
الخاصتين لانها اكبرى
الشكل الاول وكبراه من
القضايا الست لانها
صغرى الشكل الاول ومن
ههنا يظهر ان الضرب
السابع كان انتاجه انما
يتبين بعكس الكبرى ليرجع
الى الشكل الثالث وجب ان
يكون السالبة المستعملة
فيه قابلة للانعكاس وان
يكون الموجبة مع عكسها
على شرائط انتاج الشكل
الثالث فلا بد فيه ايض
من شرطين احدهما ان
يكون السالبة تحك
الخاصتين وثانيهما ان
يكون الموجبة فعلية لان
الصغرى الممكنة عقيدة
في الشكل الثالث وانما
لم يذكر ذلك في الكتاب
لان الشرط الاول قد علم
في فصل القياس والشرط
الثاني قد علم من اول
الشروط وهو عدم
استعمال الممكنة في هذا
الشكل **قال** والنتيجة
في الضربين الاولين
بعكس الصغرى ان صدق
الدوام عليها او كان
القياس من الستة
المنعكست السوالب ولا
مطلقا عامة وفي
الضرب الثالث دأمة ان
صدق الدوام على
احدى مقدمتيه كما لا
يعكس الصغرى

قوله في الفصل الاول
لا ينبغي ان يكون الضرب
الاول من الضربين
الخاصتين لانها اكبرى
الشكل الاول وكبراه من
القضايا الست لانها
صغرى الشكل الاول ومن
ههنا يظهر ان الضرب
السابع كان انتاجه انما
يتبين بعكس الكبرى ليرجع
الى الشكل الثالث وجب ان
يكون السالبة المستعملة
فيه قابلة للانعكاس وان
يكون الموجبة مع عكسها
على شرائط انتاج الشكل
الثالث فلا بد فيه ايض
من شرطين احدهما ان
يكون السالبة تحك
الخاصتين وثانيهما ان
يكون الموجبة فعلية لان
الصغرى الممكنة عقيدة
في الشكل الثالث وانما
لم يذكر ذلك في الكتاب
لان الشرط الاول قد علم
في فصل القياس والشرط
الثاني قد علم من اول
الشروط وهو عدم
استعمال الممكنة في هذا
الشكل **قال** والنتيجة
في الضربين الاولين
بعكس الصغرى ان صدق
الدوام عليها او كان
القياس من الستة
المنعكست السوالب ولا
مطلقا عامة وفي
الضرب الثالث دأمة ان
صدق الدوام على
احدى مقدمتيه كما لا
يعكس الصغرى

في الضرب الرابع والخامس دأبنا ان صدق الدوام على
 الكبير ولا فعكس الصغرى يجدونها في الدوام وفي السادس
 كما في الشكل الثاني بعد عكس الصغرى وفي السابع كما في الشكل
 الثالث بعد عكس الكبير وفي الثامن كعكس النتيجة بعد
 عكس الترتيب **اقول** المنتج من الاختلافات بحسب الشرائط
 المذكورة في كل واحد من الضربين الاولين مائة وواحد
 وعشرون وهي الحاصلة من ضرب اللوحات الفعلية
 الاحدى عشرة في نفسها وفي الضرب الثالث ستة
 واربعون وهي الحاصلة من الصغريين الدائمتين مع
 الفعليات الاحدى عشرة قوم من الصغريات المشروطتين
 والعرفيتين مع الستة المنعكسة السوالب وفي الربع والخامس
 ستة وستون وهي التي تحصل من الصغريات الفعلية
 احداى عشرة مع الستة المنعكسة السوالب وفي السادس
 والثامن اثناعشر تحصل من الصغريين الخاصتين مع
 الستة المنعكسة السوالب وفي السابع اثنان وعشرون

٢٢٤

حاصل من الضرب
 الدائمتين من الصغريات
 الاحدى عشرة وفي الضرب
 الثاني عشر من الضرب
 في الرابع والخامس ستة
 وستون حاصل من الصغريات
 الفعليات الاحدى عشرة
 اثناعشر حاصل من الصغريين
 الخاصتين مع الصغريات
 الاحدى عشرة والقانون في
 اختلاف الضربين الاولين
 هو ان الضرب الاول
 ينتج مائة وواحد وعشرون
 والضرب الثاني ينتج ستة
 واربعون والضرب الثالث
 ينتج ستة وستون والضرب
 الرابع والخامس ينتج اثناعشر
 والضرب السادس والثامن
 ينتج اثنان وعشرون

يمكن
 التناجح في الحسابات

في السادس والخامس دأبنا ان صدق الدوام على
 الكبير ولا فعكس الصغرى يجدونها في الدوام وفي السادس
 كما في الشكل الثاني بعد عكس الصغرى وفي السابع كما في الشكل
 الثالث بعد عكس الكبير وفي الثامن كعكس النتيجة بعد
 عكس الترتيب **اقول** المنتج من الاختلافات بحسب الشرائط
 المذكورة في كل واحد من الضربين الاولين مائة وواحد
 وعشرون وهي الحاصلة من ضرب اللوحات الفعلية
 الاحدى عشرة في نفسها وفي الضرب الثالث ستة
 واربعون وهي الحاصلة من الصغريين الدائمتين مع
 الفعليات الاحدى عشرة قوم من الصغريات المشروطتين
 والعرفيتين مع الستة المنعكسة السوالب وفي الربع والخامس
 ستة وستون وهي التي تحصل من الصغريات الفعلية
 احداى عشرة مع الستة المنعكسة السوالب وفي السادس
 والثامن اثناعشر تحصل من الصغريين الخاصتين مع
 الستة المنعكسة السوالب وفي السابع اثنان وعشرون

۳۲۷

٣٢٥

بحصل من الكبيرين الخاصتين مع الفعلين الاحد
عشرة والنتيجة في الضربين الاولين عكس الصغرى
ان كانت ضرورية او دائمة او كان القياس من البسطة
لانعكاس السوالب والا فمطلقة عامة وفي الضرب الثالث
دائمة ان كانت لحدى المقدمتين ضرورية او دائمة
والا فعكس الصغرى وفي الرابع والخامس ائمة ان كانت
الكبرى ضرورية او دائمة والا فعكس الصغرى
محمذو فاعنه اللادوام وبيان الكل بالبراهين المذكورة
في المطلقات وفي السادس كما في الشكل الثاني بعد
عكس الصغرى وفي السابع كما في الشكل الثالث بعد
عكس الكبرى وفي الثامن كما في الشكل الاول بعكس
النتيجة بعد عكس الترتيب وبالجمله لما كانت هذه
الضروب الثلاثة الاخيرة ترتد الى الاشكال الثلاثة
المذكورة لما ذكرنا من الطرق كانت نتائج تلك الاشكال
بعينها في السادس والسابع وبعكسها في الثامن عليك بمطالعتها

جدول نتائج الضربين الأولين

[illegible]

[illegible]

خاتمة
شأن الضرب
الثالث

جدل نواب مخالفين

[illegible]

وَلَا تَأْخُذْ بِالْأَمْرِ السَّعِيءِ

[illegible]

جذب فضول
السادس والسابع
والثامن

[illegible]

قال الفصل الثالث في الافتراضات الكاشفة عن الشرطيات وهي
خمس اقسام القسم الاول ما يتركب من المتصلتين والمطبوع
منه ما كانت الشركة في جزء تام من المقدماتين وينبغي الاشكال
الاربعة فيه لانه ان كان تاليا في الصغرى ومقدما في الكبرى فهو
الشكل الاول وان كان تاليا فيهما فهو الشكل الثاني وان كان مقدما
فيهما فهو الشكل الثالث وان كان مقدما في الصغرى وتاليا في
الكبرى فهو الشكل الرابع وشرائط الانتاج وعدد الضروب والنتيجة
في الكمية والكيفية في كل شكل كما في الحملات من غير فرق مثال
الضرب الاول من الشكل الاول كلما كان آت فج د وكلما كان
ج د فة ز ينتج كلما كان آت فة ز اقول ليس المراد بالقياس
الشرطي هو المركب من الشرطيات بل هو ما لا يتركب من الحملات
المحضة سواء يتركب من الشرطيات المحضة او من الشرطيات
والحملات واقسمه خمسة لانه اما ان يتركب من متصلتين
او من منفصلتين او حلية ومتصلة او حلية ومنفصلة او
متصلة ومنفصلة القسم الاول ما يتركب من المتصلتين والشركة بينهما

[illegible]

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

قاتل عالم مضطرب
 اذ كان الليل كجودا
 قاتل عالم مضطرب
 التبت كما كانت
 طالت كان الليل كجودا
 اذ كان الليل كجودا
 قاتل عالم مضطرب
 طالت كان الليل كجودا
 قاتل عالم مضطرب
 طالت كان الليل كجودا
 قاتل عالم مضطرب
 طالت كان الليل كجودا

بیان
اقتراحات و شواہد

بسم الله الرحمن الرحيم
قوله كما كان في آفة
فكان النهار يومه
وكم كان العالم مضيقاً
فالناس طاعة فذبحون
أذا كان النهار يومه
كان العالم مضيقاً
يومي كذا في سورة
قوله كما في قوله

[illegible]

١٠
 ١١
 ١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

وہی ہے جو کہ
میں نے کہا تھا
کہ میں نے کہا تھا
کہ میں نے کہا تھا

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

بيارة القصر
الثلاثون
الشرقية

التأشيرة القنصلية
الشرطية

متصلة مقدّمهما مقدم المتصلة وتاليها نتيجة التاليف بين التالي
والحكمة كقولنا كل ما كان آتٍ فحْدٌ وكلّ دَءٍ لا ينتج كلما كان آتٍ فكلّ جَءٍ
ويعقد فيه الاشكال الاربعة والشرائط المعبرتين بالحكمتين
معبرة ههنا بين التالي والحكمة **اقول** القسم الثالث من الاقيسة
الشرطية ثمانية تركيب من الحكمة والمتصلة والحكمة فيه اما ان
تكون صغرى او كبرى واما ما كان فالشارك لها اما ان الى المتصلة
او مقدّمها فهذه اربعة اقسام الا ان الطبع منها ما كانتا حكمة
كبرى والشركة مع تالي المتصلة وشرط انتاجه ايجاب المتصلة
والنتيجة متصلة مقدّمهما مقدم المتصلة وتاليها نتيجة التاليف
بين التالي والحكمة كقولنا كل ما كان آتٍ فحْدٌ وكلّ دَءٍ لا ينتج كل ما كان
آتٍ فحْدٌ لان كلما صدق مقدم المتصلة صدق التالي مع الحكمة
اما صدق التالي فظاهر واما صدق الحكمة فالانها صادقة في نفس الامر
فيكون صادقة على ذلك التقدير وكلما صدق التالي مع الحكمة صدق
نتيجة التاليف فكما صدق المقدم صدق نتيجة التاليف وهو
المطلوب و^{عنه} ويعقد فيه الاشكال الاربعة باعتبار مشاركة التالي والحكمة

[illegible]

الحكمة والفطنة وهو
عشرة أقسام لأن الحركات
الاجزاء والفطنة
في النتيجة إذا كانت
النتيجة من تأليف
كل جزء من اجزاء
الفطنة حكمة واحدة
بشيء بالقياس إلى
وقال لا الاستفهام
أيضا اما الاول فكل
كل حركات واجزاء
كل واحد وكل واحد
لها الثمانية

والشرائط المتبعة بين الحملتين معتبرة ههنا بين التالي
والحملة **قال** القسم الرابع ما يتركب من الحملة والمنفصلة وهو
على قسمين الأول ان يكون عدد الحملات بعدد اجزاء الانفصال
ويشارك كل واحد منها واحدا من اجزاء الانفصال امام اتحاد التاليف
في النتيجة كقولنا كل ج ا م ا ب و ا م ا د و كل ب ط و كل د ط و كل ط
ي ن ج كل ج ط ا ل صد ق واحد من اجزاء الانفصال مع ما يشترك من الحملة
وامام اختلاف التاليف في النتيجة كقولنا كل ج ا م ا ب و ا م ا د و كل
ب ج و كل د ط و كل ط ا ل صد ق كل ج ا م ا ب و ا م ا ط و ا م ا ز كما مر الثاني ان يكون
الحملات اقل من اجزاء الانفصال وليكن الحملة ذات جزء واحد
والمنفصلة ذات جزئين والمشاركة مع احدهما كقولنا ا م ا كل ا ط ا و كل
ج ب و كل ب د ي ن ج ا م ا كل ا ط ا و كل ج ك ل م ن ا ح ل و ا ل و ا ق ع ع ر م ق د م ت
التاليف وعن الجزء الغير المشارك **اقول** رابع الانقسام ما يتركب
من الحملة والمنفصلة وهو قسمان لان الحملات اما ان تكون بعدد
اجزاء الانفصال او تكون اقل منها وهذه القسمات ليست بحاصرة لبحر
كونها اكثر عددا من اجزاء الانفصال الاول ان يكون الحملات بعدد اجزاء الانفصال

واصلت كل من اجزاء النفس
 لا محالة حتى ان زادت
 الا ففصل كل اثنين ان زادت
 محليته واحدة او اكثر ان كان
 الا ففصل كل اثنين ان زادت
 محليته واحدة او اكثر ان كان
 الا ففصل كل اثنين ان زادت
 محليته واحدة او اكثر ان كان

سلكية الله القوي ووفق على
الله القوي الذي في الشرح
مختلفة فكان الفصل
كانت نتائج الأبحاث
بالقوة القوية والاف
كون الفصل موجبة
على بيان موجبة
الاول ولذا انما انما
خبره من الطبع بعد
الوقت يكون

اما الجزء الغير المشترك وهو واحد جزئي النتيجة والجزء المشترك فيصدق
مع الحملية وهما مقدم متا التاليف فيصدق نتيجة التاليف وهي الجزء
الاخير من النتيجة فالواقع لا يخرج عن جزئها قال القسم الخامس
ما يتركب من المتصلة والمنفصلة ولا اشتراك لما في جزء تام من المقدمات
او غير تام منها وكيف ما كان فالطبع منها يكون المتصلة صغرى
والمنفصلة تكبرى مثال الاول قولنا كلما كان آت فنج دودا دائما اما كل ج د
او د ز مانعة التجمع ينتج دائما اما ان يكون آت لود ز لاستلزام امتناع
الاجتماع مع اللازم دائما او في الجملة امتناعه مع الملزوم دائما وفي
الجملة ومانعة التخلو ينتج قد يكون اذا لم يكن آت ف د ز لاستلزام
تقيض الاوسط للطرفين استلزاما كلييا واستلزام ذلك المطلوب
من الثالث مثال الثاني كلما كان آت فنج دودا دائما اما كل د ز مانعة
التخلو ينتج كلما كان آت فاما كل ج د او د ز اقول اخرا قسما لا فترانيا
الشرطية ما يتركب من المتصلة والمنفصلة والشركة بينهما اما في جزء
تام منها او في جزء غير تام منها او في جزوتام من احدهما غير تام من
الاخرى فهذه اقسام ثلاثة اقصر المص على القسمين الاولين وكل منهما

منها ان يكون مشترك في النتيجة والجزء المشترك فيصدق مع الحملية وهما مقدم متا التاليف فيصدق نتيجة التاليف وهي الجزء الاخير من النتيجة فالواقع لا يخرج عن جزئها قال القسم الخامس ما يتركب من المتصلة والمنفصلة ولا اشتراك لما في جزء تام من المقدمات او غير تام منها وكيف ما كان فالطبع منها يكون المتصلة صغرى والمنفصلة تكبرى مثال الاول قولنا كلما كان آت فنج دودا دائما اما كل ج د او د ز مانعة التجمع ينتج دائما اما ان يكون آت لود ز لاستلزام امتناع الاجتماع مع اللازم دائما او في الجملة امتناعه مع الملزوم دائما وفي الجملة ومانعة التخلو ينتج قد يكون اذا لم يكن آت ف د ز لاستلزام تقيض الاوسط للطرفين استلزاما كلييا واستلزام ذلك المطلوب من الثالث مثال الثاني كلما كان آت فنج دودا دائما اما كل ج د او د ز اقول اخرا قسما لا فترانيا الشرطية ما يتركب من المتصلة والمنفصلة والشركة بينهما اما في جزء تام منها او في جزء غير تام منها او في جزوتام من احدهما غير تام من الاخرى فهذه اقسام ثلاثة اقصر المص على القسمين الاولين وكل منهما

منها ان يكون مشترك في النتيجة والجزء المشترك فيصدق مع الحملية وهما مقدم متا التاليف فيصدق نتيجة التاليف وهي الجزء الاخير من النتيجة فالواقع لا يخرج عن جزئها قال القسم الخامس ما يتركب من المتصلة والمنفصلة ولا اشتراك لما في جزء تام من المقدمات او غير تام منها وكيف ما كان فالطبع منها يكون المتصلة صغرى والمنفصلة تكبرى مثال الاول قولنا كلما كان آت فنج دودا دائما اما كل ج د او د ز مانعة التجمع ينتج دائما اما ان يكون آت لود ز لاستلزام امتناع الاجتماع مع اللازم دائما او في الجملة امتناعه مع الملزوم دائما وفي الجملة ومانعة التخلو ينتج قد يكون اذا لم يكن آت ف د ز لاستلزام تقيض الاوسط للطرفين استلزاما كلييا واستلزام ذلك المطلوب من الثالث مثال الثاني كلما كان آت فنج دودا دائما اما كل ج د او د ز اقول اخرا قسما لا فترانيا الشرطية ما يتركب من المتصلة والمنفصلة والشركة بينهما اما في جزء تام منها او في جزء غير تام منها او في جزوتام من احدهما غير تام من الاخرى فهذه اقسام ثلاثة اقصر المص على القسمين الاولين وكل منهما

منها ان يكون مشترك في النتيجة والجزء المشترك فيصدق مع الحملية وهما مقدم متا التاليف فيصدق نتيجة التاليف وهي الجزء الاخير من النتيجة فالواقع لا يخرج عن جزئها قال القسم الخامس ما يتركب من المتصلة والمنفصلة ولا اشتراك لما في جزء تام من المقدمات او غير تام منها وكيف ما كان فالطبع منها يكون المتصلة صغرى والمنفصلة تكبرى مثال الاول قولنا كلما كان آت فنج دودا دائما اما كل ج د او د ز مانعة التجمع ينتج دائما اما ان يكون آت لود ز لاستلزام امتناع الاجتماع مع اللازم دائما او في الجملة امتناعه مع الملزوم دائما وفي الجملة ومانعة التخلو ينتج قد يكون اذا لم يكن آت ف د ز لاستلزام تقيض الاوسط للطرفين استلزاما كلييا واستلزام ذلك المطلوب من الثالث مثال الثاني كلما كان آت فنج دودا دائما اما كل ج د او د ز اقول اخرا قسما لا فترانيا الشرطية ما يتركب من المتصلة والمنفصلة والشركة بينهما اما في جزء تام منها او في جزء غير تام منها او في جزوتام من احدهما غير تام من الاخرى فهذه اقسام ثلاثة اقصر المص على القسمين الاولين وكل منهما

لا يكون الا بكونه متصلا بهما ان تكون صغرى او كبرى لكن
 المطبوع منهما ما يكون المتصلة صغرى والمنفصلة موجبة كبرى اما
 الاول وهو ما يكون الشركة في جزء تام من المقدمتين فالمنفصلة اما
 مانعة اجمع او مانعة الخلو فان كانت مانعة اجمع كقولنا كل ما كان آت
 فح دودا دائما او قد يكون مانع دأوة مانعة اجمع ينتج دائما او قد يكون
 مانع لآلة لان ج د لازم كآب وة وة تمتنع لاجتماع مع ج د كلياً كان
 او جزئياً فيكون وة تمتنع لاجتماع مع آب كذلك لان امتناع لاجتماع
 مع اللازم دائما وفي الجملة يستلزم امتناع الاجتماع مع الملزوم
 دائما وفي الجملة وان كانت مانعة الخلو كما في المثال المذكور ينتج قـ
 يكون اذا لم يكن آب فـ لان تقيض الاوسط وهو تقيض ج د يستلزم
 طرفي النتيجة اعني تقيض آب وعين آة امانه يستلزم تقيض آب
 فلان تقيض اللازم يستلزم تقيض الملزوم واما انه يستلزم عين آة
 فلمنع الخلو بين ج د وة وكل امرين بينهما مانع الخلو يستلزم
 تقيض كل واحد منهما عين الآخر على ما صر في تالزام الشرطية
 واذا استلزم تقيض الاوسط للطرفين انتج من الشكل الثالث

٣٣٠

والاضطرار هو ما لا بد منه في كل وقت
 والاضطرار هو ما لا بد منه في كل وقت
 والاضطرار هو ما لا بد منه في كل وقت

يكون الا بكونه متصلا بهما ان تكون صغرى او كبرى لكن
 المطبوع منهما ما يكون المتصلة صغرى والمنفصلة موجبة كبرى اما
 الاول وهو ما يكون الشركة في جزء تام من المقدمتين فالمنفصلة اما
 مانعة اجمع او مانعة الخلو فان كانت مانعة اجمع كقولنا كل ما كان آت
 فح دودا دائما او قد يكون مانع دأوة مانعة اجمع ينتج دائما او قد يكون
 مانع لآلة لان ج د لازم كآب وة وة تمتنع لاجتماع مع ج د كلياً كان
 او جزئياً فيكون وة تمتنع لاجتماع مع آب كذلك لان امتناع لاجتماع
 مع اللازم دائما وفي الجملة يستلزم امتناع الاجتماع مع الملزوم
 دائما وفي الجملة وان كانت مانعة الخلو كما في المثال المذكور ينتج قـ
 يكون اذا لم يكن آب فـ لان تقيض الاوسط وهو تقيض ج د يستلزم
 طرفي النتيجة اعني تقيض آب وعين آة امانه يستلزم تقيض آب
 فلان تقيض اللازم يستلزم تقيض الملزوم واما انه يستلزم عين آة
 فلمنع الخلو بين ج د وة وكل امرين بينهما مانع الخلو يستلزم
 تقيض كل واحد منهما عين الآخر على ما صر في تالزام الشرطية
 واذا استلزم تقيض الاوسط للطرفين انتج من الشكل الثالث

والمنع هو ما لا بد منه في كل وقت
 والمنع هو ما لا بد منه في كل وقت
 والمنع هو ما لا بد منه في كل وقت

ان نقض آت قد يستلزم عين دة وهو المطلوب واما الثاني وهو ما يكون
الشركة في جزء غير تام من المقدمتين فليكن المنفصلة مانعة من الخلو
فلقولنا كما كان آت فكل ج د و دائما ما كل دة او د ز ينجم كلما كان آت
فاما كل ج دة او د ز لان كلما فرض آت كان ج د فالا واقع ج من المنفصلة
اما كل دة او د ز فان كان دة فالواقع على تقدير آت كل ج د وكل
دة وهما يستلزمان كل ج د وان كان د ز فعلى تقدير آت يكون الواقع
اما كل ج دة او د ز وهو المطلوب هذا احكام اجمالي في الاقترانيات
الشرطية ولما بيان تفصيلها فهو كما لا يليق بالمختصرات **قال الفصل**
الرابع في القياس الاستثنائي وهو مركب من مقدمتين احدهما
شرطية والاخرى وضع لاحد جزئيهما او فرضه ليلزم وضع الاخرى
ويجب ايجاب الشرطية ولزومية المتصلة وعنادية المنفصلة
وكليتها او كلية الوضع والرفع ان لم يكن وقت الاتصال ولا انفصال
هو بعينه وقت الوضع والرفع **اقول قد مر ان القياس الاستثنائي**
ما يكون عين النتيجة او نقضها مذكور افيها بالفعل فالمدكور فيه
عين النتيجة او نقضها اما مقدمة من مقدماته وهو محال ولا يلزم

ان نقض آت قد يستلزم عين دة وهو المطلوب واما الثاني وهو ما يكون
الشركة في جزء غير تام من المقدمتين فليكن المنفصلة مانعة من الخلو
فلقولنا كما كان آت فكل ج د و دائما ما كل دة او د ز ينجم كلما كان آت
فاما كل ج دة او د ز لان كلما فرض آت كان ج د فالا واقع ج من المنفصلة
اما كل دة او د ز فان كان دة فالواقع على تقدير آت كل ج د وكل
دة وهما يستلزمان كل ج د وان كان د ز فعلى تقدير آت يكون الواقع
اما كل ج دة او د ز وهو المطلوب هذا احكام اجمالي في الاقترانيات
الشرطية ولما بيان تفصيلها فهو كما لا يليق بالمختصرات **قال الفصل**
الرابع في القياس الاستثنائي وهو مركب من مقدمتين احدهما
شرطية والاخرى وضع لاحد جزئيهما او فرضه ليلزم وضع الاخرى
ويجب ايجاب الشرطية ولزومية المتصلة وعنادية المنفصلة
وكليتها او كلية الوضع والرفع ان لم يكن وقت الاتصال ولا انفصال
هو بعينه وقت الوضع والرفع **اقول قد مر ان القياس الاستثنائي**
ما يكون عين النتيجة او نقضها مذكور افيها بالفعل فالمدكور فيه
عين النتيجة او نقضها اما مقدمة من مقدماته وهو محال ولا يلزم

ان نقض آت قد يستلزم عين دة وهو المطلوب واما الثاني وهو ما يكون
الشركة في جزء غير تام من المقدمتين فليكن المنفصلة مانعة من الخلو
فلقولنا كما كان آت فكل ج د و دائما ما كل دة او د ز ينجم كلما كان آت
فاما كل ج دة او د ز لان كلما فرض آت كان ج د فالا واقع ج من المنفصلة
اما كل دة او د ز فان كان دة فالواقع على تقدير آت كل ج د وكل
دة وهما يستلزمان كل ج د وان كان د ز فعلى تقدير آت يكون الواقع
اما كل ج دة او د ز وهو المطلوب هذا احكام اجمالي في الاقترانيات
الشرطية ولما بيان تفصيلها فهو كما لا يليق بالمختصرات **قال الفصل**
الرابع في القياس الاستثنائي وهو مركب من مقدمتين احدهما
شرطية والاخرى وضع لاحد جزئيهما او فرضه ليلزم وضع الاخرى
ويجب ايجاب الشرطية ولزومية المتصلة وعنادية المنفصلة
وكليتها او كلية الوضع والرفع ان لم يكن وقت الاتصال ولا انفصال
هو بعينه وقت الوضع والرفع **اقول قد مر ان القياس الاستثنائي**
ما يكون عين النتيجة او نقضها مذكور افيها بالفعل فالمدكور فيه
عين النتيجة او نقضها اما مقدمة من مقدماته وهو محال ولا يلزم

٣٣٣
 او كذا ما موقوف على العلم بصدق طرفيها او كذا به فلو استفيد العلم بصدق
 احدا الطرفين او كذا به من الاتفاقية يلزم الدور وثالثها احدا الامرين
 وهو اما كلية الشرطية او كلية الاستثناء اي كلية الوضع والرفع فانه
 لو انتفى الاثر ان احتمل ان يكون للزوم والعناد على بعض الاوضاع و
 الاستثناء على وضع اخر فلا يلزم من اثبات احدا جزئي للشرطية
 او نفيه ثبوت الاخر واستغناء العلم لا اذا كان وقت الاتصال والافتصال
 ووضعهما هو بعينه وقت الاستثناء ووضعها فانه ينتج القياس
 ح ضرورة كقولنا ان قدم زيد في وقت الظهر مع عمر واكرمه لكنه قدم
 مع عمر في ذلك الوقت فاكرمته والمراد بكلية الاستثناء ليس بتحقيقه
 في جميع الازمنة فقط بل مع جميع الاوضاع التي لا ينافي وضع المقدم فاذا
 قلنا قد يكون اذا كان آ ب فج د وكان آ ب واقعا دائما لم يلزم بمجرد ذلك
 تحقق ج د في الجملة وانما يلزم فلا لو كان آ ب كما هو وقع دائما كان قعا
 مع جميع الاوضاع التي لا ينافي آ ب وليس يلزم من وقوعه دائما وقوعه
 مع جميع الاوضاع الغير المتنافية بجواز ان يكون له وضع غير مناف
 ولا يكون له تحقق اصلا والمذكور في بعض الكتب ان دوام الوضع والرفع

بيان عدم احتياج الاتفاقية الى العلم بصدق طرفيها او كذا به فلو استفيد العلم بصدق
 احدا الطرفين او كذا به من الاتفاقية يلزم الدور وثالثها احدا الامرين
 وهو اما كلية الشرطية او كلية الاستثناء اي كلية الوضع والرفع فانه
 لو انتفى الاثر ان احتمل ان يكون للزوم والعناد على بعض الاوضاع و
 الاستثناء على وضع اخر فلا يلزم من اثبات احدا جزئي للشرطية
 او نفيه ثبوت الاخر واستغناء العلم لا اذا كان وقت الاتصال والافتصال
 ووضعهما هو بعينه وقت الاستثناء ووضعها فانه ينتج القياس
 ح ضرورة كقولنا ان قدم زيد في وقت الظهر مع عمر واكرمه لكنه قدم
 مع عمر في ذلك الوقت فاكرمته والمراد بكلية الاستثناء ليس بتحقيقه
 في جميع الازمنة فقط بل مع جميع الاوضاع التي لا ينافي وضع المقدم فاذا
 قلنا قد يكون اذا كان آ ب فج د وكان آ ب واقعا دائما لم يلزم بمجرد ذلك
 تحقق ج د في الجملة وانما يلزم فلا لو كان آ ب كما هو وقع دائما كان قعا
 مع جميع الاوضاع التي لا ينافي آ ب وليس يلزم من وقوعه دائما وقوعه
 مع جميع الاوضاع الغير المتنافية بجواز ان يكون له وضع غير مناف
 ولا يكون له تحقق اصلا والمذكور في بعض الكتب ان دوام الوضع والرفع

بيان
 القياس الاستثنائي
 في الاتفاقية
 ان كان العلم بصدق طرفيها او كذا به فلو استفيد العلم بصدق
 احدا الطرفين او كذا به من الاتفاقية يلزم الدور وثالثها احدا الامرين
 وهو اما كلية الشرطية او كلية الاستثناء اي كلية الوضع والرفع فانه
 لو انتفى الاثر ان احتمل ان يكون للزوم والعناد على بعض الاوضاع و
 الاستثناء على وضع اخر فلا يلزم من اثبات احدا جزئي للشرطية
 او نفيه ثبوت الاخر واستغناء العلم لا اذا كان وقت الاتصال والافتصال
 ووضعهما هو بعينه وقت الاستثناء ووضعها فانه ينتج القياس
 ح ضرورة كقولنا ان قدم زيد في وقت الظهر مع عمر واكرمه لكنه قدم
 مع عمر في ذلك الوقت فاكرمته والمراد بكلية الاستثناء ليس بتحقيقه
 في جميع الازمنة فقط بل مع جميع الاوضاع التي لا ينافي وضع المقدم فاذا
 قلنا قد يكون اذا كان آ ب فج د وكان آ ب واقعا دائما لم يلزم بمجرد ذلك
 تحقق ج د في الجملة وانما يلزم فلا لو كان آ ب كما هو وقع دائما كان قعا
 مع جميع الاوضاع التي لا ينافي آ ب وليس يلزم من وقوعه دائما وقوعه
 مع جميع الاوضاع الغير المتنافية بجواز ان يكون له وضع غير مناف
 ولا يكون له تحقق اصلا والمذكور في بعض الكتب ان دوام الوضع والرفع

بيان عدم احتياج الاتفاقية الى العلم بصدق طرفيها او كذا به فلو استفيد العلم بصدق
 احدا الطرفين او كذا به من الاتفاقية يلزم الدور وثالثها احدا الامرين
 وهو اما كلية الشرطية او كلية الاستثناء اي كلية الوضع والرفع فانه
 لو انتفى الاثر ان احتمل ان يكون للزوم والعناد على بعض الاوضاع و
 الاستثناء على وضع اخر فلا يلزم من اثبات احدا جزئي للشرطية
 او نفيه ثبوت الاخر واستغناء العلم لا اذا كان وقت الاتصال والافتصال
 ووضعهما هو بعينه وقت الاستثناء ووضعها فانه ينتج القياس
 ح ضرورة كقولنا ان قدم زيد في وقت الظهر مع عمر واكرمه لكنه قدم
 مع عمر في ذلك الوقت فاكرمته والمراد بكلية الاستثناء ليس بتحقيقه
 في جميع الازمنة فقط بل مع جميع الاوضاع التي لا ينافي وضع المقدم فاذا
 قلنا قد يكون اذا كان آ ب فج د وكان آ ب واقعا دائما لم يلزم بمجرد ذلك
 تحقق ج د في الجملة وانما يلزم فلا لو كان آ ب كما هو وقع دائما كان قعا
 مع جميع الاوضاع التي لا ينافي آ ب وليس يلزم من وقوعه دائما وقوعه
 مع جميع الاوضاع الغير المتنافية بجواز ان يكون له وضع غير مناف
 ولا يكون له تحقق اصلا والمذكور في بعض الكتب ان دوام الوضع والرفع



وكل آة وكل آة فكل آة **أقول** القياس للركب قياس مركب ومقتبأ
 ينتج مقدمتان منها نتيجة وهي مع المقدمة الأخرى ينتج آخرهما
 إلى أن يحصل المطلوب بذلك فما يكون إذا كان القياس ينتج المطلوب
 يحتاج مقدمته أو أحدهما إلى كسب قياس آخر كذلك إلى أن ينتج
 الكسب إلى المبادئ البديهية فيكون هناك قياسات مترتبة محصلة
 المطلوب ولهذا سمي قياساً مركباً فإن صرح بنتائج تلك القياس سمي
 موصول النتائج لوصل تلك النتائج بالمقدمات كقولنا كل ج ب وكل
 ب د فكل ج د ثم كل ج د وكل د آ فكل ج آ ثم كل ج آ وكل آة فكل جة
 وإن لم يصرح بها سمي مفصول النتائج لفصلها عن المقدمات في الكسب
 وإن كانت مرادة من جهة المعنى كقولنا كل ج ب وكل ب د وكل د آ
 وكل آة فكل جة **قال** الثاني قياس الخلف وهو إثبات المطلوب
 بإبطال نقيضه كقولنا لو كان ب ليس كل ج ب لكان كل ج ب وكل ب آ
 على أنها مقدمة صادقة ينتج لو كان ب ليس كل ج ب لكان كل ج آ
 لكن ليس كل ج آ على أنه محال فينتج ليس كل ج ب وهو المطلوب
أقول قياس الخلف قياس مثبت للمطلوب بإبطال نقيضه قياس خلف

W79

سواء كان المحبوب من ان الارواح
تخرج المواعظ من ان الارواح
اما بالاشتمال او بالامتداد او بالحق
بالاشتمال الدليل على المدلول او بالحق
او بالاشتمال اثبات على ما في قوله
ان يقال اثبات حكم لا محذور
في اخذ على شتر من غير بيان
عبد الحكيم في التمثيل بيان
واحداه وقد يقال ان
فعلنا لا محذور في التمثيل
في الجوزي الاول وقد يقال
في الثاني من غير شتر من غير
الحكم والاثبات في

التسمية
 الشبهة المعاني
 النسخي كما يقال البيند حوام لان
 حوام وطلد حومته الاسكار و هو
 بون و هو في البيند ثم اعلم ان ذلك ان
 العكس يطلق على المعنى العكسي
 اعني التبديل وعلى القضية المعكوسة
 بالتبديل كذلك ان قولهم يطلق على
 المعنى المعكوس وهو ان تبديل
 المذكوران وما ذكره الشارح وعلى
 الوجه التي تقع فيها ذلك المذكور
 على ما هو في ذلك على سائر المعاني
 القيدية على ان القيد

[illegible]

وخصوية الفع مانعة عن اقال واما الخاتمة ففيها بحثان الاول في موم
الاقية وهي يقينيات غير يقينيات اما اليقينيات فست وليا
وهي قضايا تنصو لمرفها كات للجور بالنسبة بينها كقولنا
كل اعظم من الجزء ومشاهدات وهي قضايا يحكمها بقوى ظاهر
او باطنة كالحكم بان الشمس مضيئة وان لنا جوعا ومجربات وهي قضايا
يحكمها المشاهدات متكررة مفيدة لليقين كالحكم بان شرب
السقمونيا موجب للاسهال وحدسيات وهي قضايا يحكمها
الحديث اقوى من النفس مفيد للعلم كالحكم بان نور القمر مستفاد
من الشمس والحديث هو سرعة الانتقال من المبادئ الى المطالبات
ومتواترات وهي قضايا يحكمها اكثر الشهادات بعد العلم بعدم
امتناعها او الامن من التواطؤ عليها كالحكم بوجود مكة وبغداد
ولا ينحصر مبلغ الشهادات في عدد بل اليقين هو القاضي كما قال العامة
والعلم الحاصل من التجربة والحديث والتواتر ليس حجة على الغير قضيا
قياسا كما هو التي يحكمها بواسطة لا تغيب عن الذهن عند تصورها
حددها كالحكم بان الاربعة زوج لانقسامها لمتساويين اقول

انما الخاتمة في بيان ما هو مقتضى العلم بالادلة
التي هي اقوى من النفس مفيد للعلم كالحكم بان نور القمر مستفاد
من الشمس والحديث هو سرعة الانتقال من المبادئ الى المطالبات
ومتواترات وهي قضايا يحكمها اكثر الشهادات بعد العلم بعدم
امتناعها او الامن من التواطؤ عليها كالحكم بوجود مكة وبغداد
ولا ينحصر مبلغ الشهادات في عدد بل اليقين هو القاضي كما قال العامة
والعلم الحاصل من التجربة والحديث والتواتر ليس حجة على الغير قضيا
قياسا كما هو التي يحكمها بواسطة لا تغيب عن الذهن عند تصورها
حددها كالحكم بان الاربعة زوج لانقسامها لمتساويين اقول

انما الخاتمة في بيان ما هو مقتضى العلم بالادلة
التي هي اقوى من النفس مفيد للعلم كالحكم بان نور القمر مستفاد
من الشمس والحديث هو سرعة الانتقال من المبادئ الى المطالبات
ومتواترات وهي قضايا يحكمها اكثر الشهادات بعد العلم بعدم
امتناعها او الامن من التواطؤ عليها كالحكم بوجود مكة وبغداد
ولا ينحصر مبلغ الشهادات في عدد بل اليقين هو القاضي كما قال العامة
والعلم الحاصل من التجربة والحديث والتواتر ليس حجة على الغير قضيا
قياسا كما هو التي يحكمها بواسطة لا تغيب عن الذهن عند تصورها
حددها كالحكم بان الاربعة زوج لانقسامها لمتساويين اقول

الأربعة زوج^{تان} فان من تصور الأربعة والزوج تصور الأربعة متساويين في الحال وترتب في ذهنه ان الأربعة منقسمة
بمتساويين وكل منقسم بمتساويين فهو زوج فهي قضية قياسها
معها في الذهن وان كان الحكم هو المحس فهو المشاهدات فلو كان
من الحواس الظاهرة سميت حسيات كالحكم بان الشمس مضيئة
وان كان من الحواس الباطنة سميت وجدانيات كالحكم بان لنا
خوفاً وغضباً وان كان مركباً من المحس والعقل فالحس اما ان يكون
حس السمع او غيره فان كان حس السمع فهي المتواترات فهي قضايا
يحكم العقل بها بواسطة السمع من جمع كثير احوال العقل توأطوهم
على الكذب كالحكم بوجود مكة وبغداد ومبلغ الشهادات غير منحصرة
في عدد بل كالحكم بكمال العدد حصول اليقين ومن الناس من عين^ه عدا
المتواترات وليس بشيء وان كان غير حس السمع فاما ان يحتاج العقل
في الجزم الى تكرر المشاهدات مرة بعد اخرى او لا يحتاج فان احتاج
فهي الجربات كالحكم بان شرب السموم يسهل بواسطة مشاهدات
متكررة وان لم يحتج الى تكرر المشاهدات فهي الحدسيات كالحكم بان القمر

اصول الفقه ١٢ قول به بان شرط
 بلوغ نفيد اليقين و تفصيل في
 ريب هذا الخبر تفصيل في
 و يدعي ان يكون العدد عقلا و يحل
 يحل عدد كذا و يحل اليقين
 فصل اليقين تقدم العدد و على
 تعدد و من الاصول المذكورة فان
 بواسطه بيان اليقين مع كون
 فان اقله قطعا اليقين مع كون
 و اوسع كون او فتنه او مذهب
 و ان كان

وهي الضرريات الست او بواسطة وهي النظريات والحد لا وسط
فيه لا بد ان يكون علة لنسبة الاكبر الى الاصغر في الذهن فاما ان
مع ذلك علة لوجود تلك النسبة في الخارج ايضا فهو
برهان لمي لانه يعطى اللية في الذهن والخارج كقولنا هاهنا
الاخلاق وكل متعفن الاخلاق فهو محموم فهذا محموم فتعفن الاخلاق كما انه حلة
لثبوت الحمى في الذهن كذلك علة لثبوت الحمى في الخارج وان
لم يكن كذلك بل لا يكون علة للنسبة الا في الذهن فهو برهان
اني لانه يفيدانية النسبة في الخارج دون لبيتها كقولنا هذا
محموم وكل محموم متعفن الاخلاق فهذا متعفن الاخلاق فالحج
وان كانت علة لثبوت تعفن الاخلاق في الذهن الا انها ليست
علة في الخارج بل الامر بالعكس قال واما غير اليقينيات
فست مشهورات هي قضايا يحكم بها الاعتراف جميع الناس
بها المصلحة العامة او رقة او حمية او انفعالات من عادات او
واداب والفرق بينها وبين الاوليات ان الانسان لو خلى نفسه
مع قطع النطوع وراء عقله لم يحكم بها بخلاف الاوليات كقولنا

لقد قورنا هذا بغير ان يكون علة لنسبة الاكبر الى الاصغر في الذهن فاما ان مع ذلك علة لوجود تلك النسبة في الخارج ايضا فهو برهان لمي لانه يعطى اللية في الذهن والخارج كقولنا هاهنا الاخلاق وكل متعفن الاخلاق فهو محموم فهذا محموم فتعفن الاخلاق كما انه حلة لثبوت الحمى في الذهن كذلك علة لثبوت الحمى في الخارج وان لم يكن كذلك بل لا يكون علة للنسبة الا في الذهن فهو برهان اني لانه يفيدانية النسبة في الخارج دون لبيتها كقولنا هذا محموم وكل محموم متعفن الاخلاق فهذا متعفن الاخلاق فالحج وان كانت علة لثبوت تعفن الاخلاق في الذهن الا انها ليست علة في الخارج بل الامر بالعكس قال واما غير اليقينيات فست مشهورات هي قضايا يحكم بها الاعتراف جميع الناس بها المصلحة العامة او رقة او حمية او انفعالات من عادات او واداب والفرق بينها وبين الاوليات ان الانسان لو خلى نفسه مع قطع النطوع وراء عقله لم يحكم بها بخلاف الاوليات كقولنا

لقد قورنا هذا بغير ان يكون علة لنسبة الاكبر الى الاصغر في الذهن فاما ان مع ذلك علة لوجود تلك النسبة في الخارج ايضا فهو برهان لمي لانه يعطى اللية في الذهن والخارج كقولنا هاهنا الاخلاق وكل متعفن الاخلاق فهو محموم فهذا محموم فتعفن الاخلاق كما انه حلة لثبوت الحمى في الذهن كذلك علة لثبوت الحمى في الخارج وان لم يكن كذلك بل لا يكون علة للنسبة الا في الذهن فهو برهان اني لانه يفيدانية النسبة في الخارج دون لبيتها كقولنا هذا محموم وكل محموم متعفن الاخلاق فهذا متعفن الاخلاق فالحج وان كانت علة لثبوت تعفن الاخلاق في الذهن الا انها ليست علة في الخارج بل الامر بالعكس قال واما غير اليقينيات فست مشهورات هي قضايا يحكم بها الاعتراف جميع الناس بها المصلحة العامة او رقة او حمية او انفعالات من عادات او واداب والفرق بينها وبين الاوليات ان الانسان لو خلى نفسه مع قطع النطوع وراء عقله لم يحكم بها بخلاف الاوليات كقولنا

لقد قورنا هذا بغير ان يكون علة لنسبة الاكبر الى الاصغر في الذهن فاما ان مع ذلك علة لوجود تلك النسبة في الخارج ايضا فهو برهان لمي لانه يعطى اللية في الذهن والخارج كقولنا هاهنا الاخلاق وكل متعفن الاخلاق فهو محموم فهذا محموم فتعفن الاخلاق كما انه حلة لثبوت الحمى في الذهن كذلك علة لثبوت الحمى في الخارج وان لم يكن كذلك بل لا يكون علة للنسبة الا في الذهن فهو برهان اني لانه يفيدانية النسبة في الخارج دون لبيتها كقولنا هذا محموم وكل محموم متعفن الاخلاق فهذا متعفن الاخلاق فالحج وان كانت علة لثبوت تعفن الاخلاق في الذهن الا انها ليست علة في الخارج بل الامر بالعكس قال واما غير اليقينيات فست مشهورات هي قضايا يحكم بها الاعتراف جميع الناس بها المصلحة العامة او رقة او حمية او انفعالات من عادات او واداب والفرق بينها وبين الاوليات ان الانسان لو خلى نفسه مع قطع النطوع وراء عقله لم يحكم بها بخلاف الاوليات كقولنا

قلبي من غير
 القينات قلت للمرد
 المشهورات لا يعتبر فيها
 اليقين ومطابقة المولى
 بل بالشبهة وتطابق الادلة
 سواء كانت يقينية ام لا
 بنقض القضايا يكون اول
 باعتبار مشهورها باعتبار
 وتدرج الشبهة الى حيث
 ينتج بالاوليات ويعرف
 منها العقل الصحيح الذي
 لا ينظر الى غير تصور الطرفين
 حكيم الاوليات من غير
 دون المشهورات

الظلم قبيح والعدل حسن وكشف العورة اثم ومراعاة الضعفاء
 محمود ومن هذا ما يكون صادقا وما يكون كاذبا ولكل قوم مشهورات
 ولكل اهل صناعة بحسبها ومسلمات وهي قضايا مسلمة يتسلم
 من الخصم فبنى عليه الكلام لدفعه كتسلم الفقهاء مسائل
 اصول الفقه والقياس المتولف من هذين يسمى جدلا والفرض
 منه اقناع القاصر عن درك البرهان والزام الخصم ومقبولات
 وهي قضايا تؤخذ ممن يعتقد فيه املا مرساوى او لمزيد
 عقل ودين كالمأخوذات من اهل العلم والزهد ومظنونات
 وهي قضايا يحكم بها اتباعا للظن كقولاك فلان يطوف بالليل
 فهو سارق والقياس المتولف من هذين يسمى خطابة الغرض
 منه ترغيب السامع فيما ينفعه من تهذيب الاخلاق وامر الدين
 ومخيلات وهي قضايا اذا اوردت على النفس اثر فيها
 تاثيرا عجيبا من قبض وبسط كقولهم اخبريا قوتية سيالتم لمسل
 مرة مهوعة والقياس المولف منها يسمى شعرا والغرض منه انفعال
 النفس بالترغيب والتفجير ويردحها الوزن والصوت الطيب

بيان
 اقسام غير اليقينيات
 *
 ولا كذا
 فتطبق التفرقة اليك
 كاستحسان الكذب
 على صلوة غيبية بخلاف
 الاوليات بان اكل
 بلقياس الى احوال
 والامسالات في القضايا
 اخذوا احدا
 من صاحبها
 او يكون مسلمة فيما بين
 على اضافة وانما
 بوطاظة والقياس المولف
 المشهورات والمسلمات
 من اركان معتقده من
 قضايا شهودا من
 جلا فقياس مولف من
 قضايا شهودا من
 جلا فقياس مولف من

من اركان معتقده من
 قضايا شهودا من
 جلا فقياس مولف من
 قضايا شهودا من
 جلا فقياس مولف من

لا يفرق بين الناس في الاستغراق في الحقيقة
 ولا في الحقيقة في الاستغراق في الحقيقة
 لا يفرق بين الناس في الاستغراق في الحقيقة
 ولا في الحقيقة في الاستغراق في الحقيقة

وهيأت وهي قضايا كاذبة يحكم بها الوهم في أمور غير محسوسة
كقولنا كل موجود مشار إليه ووراء العالم قضاء لانهاية لها
ولو لا دفع العقل والشرائع لكانت من الاوليات وعرفت كذب
الوهم لموافقة العقل في مقدمات القياس الناتج لنقيض حكمه
وانكاره ونفيه عند الوصول الى النتيجة والقياس المؤلف منها
يسمى سفسطة والغرض منه افحام الخصم وتغليظه **اقول** من
غير اليقينيات المشهورات وهي قضايا يعترف بها جميع الناس
وسبب شهرتها في ما يميز ما اشتأ لها على مصلحة عامة كقولنا
العدل حسن والظلم قبيح وامامنا في طباعهم من الرقة كقولنا
مراعاة الضعفاء همودة وامامنا فيهم من الحمية كقولنا كشف
العورة مذموم وامانا نفعا لا تهم من عاداتهم كقبح ذبح الحيوانا
عند اهل الهند وعدم قبحه عند غيرهم وامامنا من شرائع وادب
كلامهم الشرعية وغيرها وربما تبلغ الشهرة بحيث تلتبس بالاوليات
ويفرق بينهما بان الانسان لو فرض نفسه خالية عن جميع الامور
المغايرة لعقله حكم بالاوليات دون المشهورات وهي قنونا صابقة

بيان
المشهورات

ليس كذلك بل انما علمان الفرق
كما لا يخفى **اسئلة** قوله ويفرق
والفرق بينهما ان الانسان لو قلنا
انه لو خلق دفعة من غير شاهدة
احد عارسته على ثم عرض عليه
هذه القضايا لو ف فيها بخلاف
الاوليات فانه لم يتوقف فيها انفي
و حاصل الفرق ان الفصل اذا كان
عن الانفعالات وقطع النظر من
المصلح كما ان خلق الان لم يحكم
بالشهودات بل احقح فيها
البرهان بخلاف الاوليات كما ان
النظر من الشريعة لم يطر
الصدق فيها

[illegible]

۳۵۹

فلان يطوف بالليل وكل من يطوف بالليل فهو سارق فضل ان سارق
والقياس المركب من المقبولات والمظنونات ليسى خطاوية والغرض
منها ترغيب الناس فيما ينفعهم من امور معاشهم ومعادهم
كما يفعل الخطباء والوعاظ ومنها المخيلات وهي قضايا يخيل بها
فيتاثر النفس منها قبضا وبسطا فتتفر وترغب كما اذا قيل الخمر باقية
سيالة انبسطت النفس ورغبت في شربها واذا قيل العسل مرة
مهوعة انقبضت عنه وتنفرت عنه والقياس المؤلف منها يسمى
شعرا والغرض منه انفعال النفس بالترغيب والترهيب
ويزيد في ذلك ان يكون الشعر على وزن لطيف او ينشأ
بصوت طيب ومنها الوهميات وهي قضايا كاذبة يحكم بها الوهم
في امور غير محسوسة وانما قيد بالاهور الغير المحسوسة لان حكم الوهم
في المحسوسات ليس بكاذب كما اذا حكم بحسن الحسناء وقبح السوء
وذلك لان الوهم قوة جسمانية للانسان يدرك بها الجزئيات
المنتزعة من المحسوسات فهي تابعة للحس فاذا حكم على المحسوسات
كان حكما صحيحا وان حكم على غير المحسوسات باحكامها كانت كاذبة

اللفظ كقولنا الصورة الفرس المنقوشة على الحائط هذا فرس
 وكل فرس صهال ينتج ان تلك الصورة صهالة قاوم من جهة المعن
 كعدم مراعات وجود الموضوع في اللوحية كقولنا كل انسان فرس
 فهو انسان وكل انسان وفرس فهو فرس ينتج بعض الانسان
 فرس ووضع الطبيعة مقام الكلية كقولنا الانسان حيوان والحمار
 جنس ينتج ان الانسان جنس واخذ الامور الذهنية مكان
 العينية وبالعكس فعليك مراعات كل ذلك لئلا تقع في الغلط والمستعمل
 المغالطة يسمى سوفسطائيان قابل بما الحكيم ومشاغبي ان قابل بما الجاهل
 اقول المغالطة قياس فاسد اما من جهة الصورة او من
 جهة المادة اما من جهة الصورة فبان لا يكون على هيئة منتجة
 لاختلال شرط معتبر بحسب الكمية او الكيفية او الجهة
 كما اذا كان كبرى الشكل الاول جزئية او صغراة سألبة او
 ممكنة واما من جهة المادة فبان يكون المطلوب وبعض
 مقدماته شيئا واحدا وهو المصادرة على المطلوب
 كقولنا كل انسان بشرو كل بشر ضحالة فكل انسان ضحالك

اللفظ كقولنا الصورة الفرس المنقوشة على الحائط هذا فرس
 وكل فرس صهال ينتج ان تلك الصورة صهالة قاوم من جهة المعن
 كعدم مراعات وجود الموضوع في اللوحية كقولنا كل انسان فرس
 فهو انسان وكل انسان وفرس فهو فرس ينتج بعض الانسان
 فرس ووضع الطبيعة مقام الكلية كقولنا الانسان حيوان والحمار
 جنس ينتج ان الانسان جنس واخذ الامور الذهنية مكان
 العينية وبالعكس فعليك مراعات كل ذلك لئلا تقع في الغلط والمستعمل
 المغالطة يسمى سوفسطائيان قابل بما الحكيم ومشاغبي ان قابل بما الجاهل
 اقول المغالطة قياس فاسد اما من جهة الصورة او من
 جهة المادة اما من جهة الصورة فبان لا يكون على هيئة منتجة
 لاختلال شرط معتبر بحسب الكمية او الكيفية او الجهة
 كما اذا كان كبرى الشكل الاول جزئية او صغراة سألبة او
 ممكنة واما من جهة المادة فبان يكون المطلوب وبعض
 مقدماته شيئا واحدا وهو المصادرة على المطلوب
 كقولنا كل انسان بشرو كل بشر ضحالة فكل انسان ضحالك

اللفظ كقولنا الصورة الفرس المنقوشة على الحائط هذا فرس
 وكل فرس صهال ينتج ان تلك الصورة صهالة قاوم من جهة المعن
 كعدم مراعات وجود الموضوع في اللوحية كقولنا كل انسان فرس
 فهو انسان وكل انسان وفرس فهو فرس ينتج بعض الانسان
 فرس ووضع الطبيعة مقام الكلية كقولنا الانسان حيوان والحمار
 جنس ينتج ان الانسان جنس واخذ الامور الذهنية مكان
 العينية وبالعكس فعليك مراعات كل ذلك لئلا تقع في الغلط والمستعمل
 المغالطة يسمى سوفسطائيان قابل بما الحكيم ومشاغبي ان قابل بما الجاهل
 اقول المغالطة قياس فاسد اما من جهة الصورة او من
 جهة المادة اما من جهة الصورة فبان لا يكون على هيئة منتجة
 لاختلال شرط معتبر بحسب الكمية او الكيفية او الجهة
 كما اذا كان كبرى الشكل الاول جزئية او صغراة سألبة او
 ممكنة واما من جهة المادة فبان يكون المطلوب وبعض
 مقدماته شيئا واحدا وهو المصادرة على المطلوب
 كقولنا كل انسان بشرو كل بشر ضحالة فكل انسان ضحالك

من مراعات جميع ذلك لتلايق فيه الغلط وفي اخذ نفع الطبيعة
مقام الكلية من باب فساد المادة نظرا لان الفساد فيه ليس الا خلا
شرط الاشباح الذي هو الكلية فحيكون من باب فساد الصفة
لا المادة ومن يستعمل المغالطة فان قابل بها الحكيم فهو سوفسطائي
وان قابل بها الجاهل فهو مشاغبي قال بالبحث الثاني في اجزاء العلوم
وهي موضوعات وقد عرفت انها مبادئ وهي حدود الموضوعات والجزئيات
واعراضها الذاتية والمقدمات غير البينة في نفسها الماخوذة على
سبيل الوضع كقولنا ان نفصل بين كل نقطتين بخط مستقيم
وان نعمل باي بعد على كل نقطة شيئا دائرة والمقدمات البينة
كقولنا المقادير المساوية لمقادير واحد متساوية ومساائل والقضايا
التي يطلب بها نسبة محمولاتها الى موضوعاتها في ذلك العلم
وموضوعاتها قد تكون موضوع العلم كقولنا كل مقدار مشترك
للافراد مباين وقد تكون هو مع عرض ذاتي كقولنا كل مقدار
وسط في النسبة فهو ضلع ما يحيط به الطرفان وقد تكون نوع
كقولنا كل خط يمكن تنصيفه وقد تكون نوعه مع عرض ذاتي كقولنا

١٤
 قوله في اخذ
 الطهارة آية اجيب بان
 من ترك تلك الطهارة
 كان الفساد في من جحد
 وان كان من تركها فسادا
 كبريا كانت كاذبة وفسادا
 شديدا بمقتضى المادة ١١
 الاقاربين اعداء المنيان
 في فساد المادة وفي جاح
 في فساد الصورة ١٢
 من فساد الجسد
 ولا ناعبد الجسد
 منسوب الى ائمة
 الطهارة بانهم جاهدوا بل ان
 بورد فسادا شديدا لو لم
 الفعل بكونه لا يوجب
 قوله في فساد
 من الشك في حق
 لا يجرى في حق
 القاصدين لانها
 لا امر بعينه ولا
 بورد فسادا شديدا
 او السلم لا يوجب

بيان
الجزاء العلوم

445

بيان اجزاء العلوم

[illegible]

